



المركز الديمقراطي العربي

حزب العمال التركي ودوره السياسي في تركيا (1971-1961)



تأليف: شذى محمد إبراهيم المعموري

VR. 3383 - 6708. B



DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany: Berlin



Workers' Party of Turkey and Its Political Role in Turkey (1961-1971)



VR . 3383 - 6708. B

DEMOCRATIC ARAB CENTER

Germany: Berlin

TEL: 0049-CODE

**030-89005468/030-89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717**

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

**Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany**

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطى من
الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة
All rights reserved

**No part of this book may be reproduced, stored in a
retrieval system, or transmitted in any form or by any
means, without the prior written permission of the
publisher.**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني book@democraticac.d





المَرْكُزُ الْدِيمَقْرَاطِيُّ الْعَرَبِيُّ

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : حزب العمال التركي ودوره السياسي في تركيا (1971-1961)

تأليف شذى محمد ابراهيم المعموري

مراجعة أ.د. فراس صالح خضر الجبوري

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب: B . 6708 - 3383

الطبعة الأولى 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



حزب العمال التركي ودوره السياسي في تركيا (1971-1961)

**Workers' Party of Turkey and Its Political Role
in Turkey (1961-1971)**

تأليف

شذى محمد ابراهيم المعموري

**SHATHA MOHAMMED IBRAHIM AL-
MAMOORI**

مراجعة

أ.د. فراس صالح خضر الجبوري

الطبعة الأولى 2022 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿فَتَقْطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا
لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾

سورة المؤمنون/ الآية (53)



الإهداء

إلى من في القلب ذكرًاهم تنموا ولا تموت
والداي وشقيقتي بسام رحمهم الله
إلى أخوتي وأخواتي حفظهم الله وجعلهم من أهل
السعادة
إلى شريك حياتي وسندني في الحياة زوجي العزيز
إلى ابني حفظهم الله

المؤلفة



فَائِمَةُ الْمُخْتَصَرَاتِ

أولاً : العربية

دار الكتب والوثائق العراقية	د . ك . و
-----------------------------	-----------

ثانياً : التركية

المجلس الوطني التركي الكبير	Turkye Buyuk Millet Meclisi	T.B.M.M
الجمعية التاريخية التركية	Türk Tarih Kurumu	T.T.K
مجلد	Cilt	C
المصدر نفسه	Ayni Eser	A.E
المصدر السابق	Adi Gecen Eser	A.G.E
الصفحة	Safha	S

ثالثاً : الانكليزية

مجلد	Volum	Vol.
المصدر السابق	Opera Citato	Op.Cit
المصدر نفسه		Ibid
العدد باللغة الانكليزية	Number	No.



المحتويات



المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	آلية القرائية الكريمة
6	الاهداء
7	قائمة المختصرات
8	المحتويات
10	قائمة الجداول والاشكال
14	المقدمة
19	الفصل الاول : تطور الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا 1945-1961
20	المبحث الاول : إقرار التعديلية الحزبية في تركيا 1945-1950
33	المبحث الثاني : تأسيس الأحزاب والجمعيات اليسارية في تركيا 1946-1960
45	المبحث الثالث : انقلاب 27 أيار 1960 ونتائجـه
59	المبحث الرابع - دستور عام 1961
67	الفصل الثاني : تأسيس حزب العمال التركي ونشاطـه السياسي 1961-1971
68	المبحث الاول : تأسيس حزب العمال التركي عام 1961 و برنامجه السياسي.
78	المبحث الثاني : محمد علي ايبار و رئاسةـالحزب عام 1962
93	المبحث الثالث : مؤتمراتـحزـبـالـعمالـالـتركي
100	المبحث الرابع : نشاطـالـحزـبـالـسيـاسـيـحتـىـعامـ1971



117	الفصل الثالث: موقف حزب العمال من القضايا الداخلية في تركيا 1971-1961
118	المبحث الاول : موقف حزب العمال التركي من الحركات اليسارية
132	المبحث الثاني : موقف حزب العمال من المشكلة الكردية
144	المبحث الثالث : موقف حزب العمال من القضية القبرصية
157	الفصل الرابع : موقف حزب العمال التركي من القضايا الخارجية 1971-1961
158	المبحث الاول: موقف الحزب من الاتفاقيات الثنائية وانضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي
179	المبحث الثاني: موقف الحزب من انضمام تركيا للسوق الاوربية المشتركة
189	المبحث الثالث : حزب العمال التركي وموقفه تجاه التدخل السوفيتي في تشيكسلوفاكيا عام 1968
198	الخاتمة
202	قائمة المصادر



قائمة الجداول



قائمة الجداول

الصفحة	موضوعه	رقم الجدول
30	نتائج الانتخابات النيابية عام 1946	1
32	نتائج الانتخابات النيابية عام 1950	2
65	نتائج الانتخابات النيابية عام 1961	3
101	عدد الاصوات والنسب التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات البلدية عام 1963	4
103	نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا عام 1965	5
106	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام 1966	6
108	نتائج الانتخابات المحلية عام 1968	7
110	نتائج الانتخابات العامة في تركيا عام 1969	8
142	اصوات حزب العمال التركي في المحافظات الكردية الخمس عشرة	9

قائمة الأشكال

الصفحة	موضوعه	رقم الشكل
139	القاعدة الشعبية أو مكونات حزب العمال التركي	1
140	توزيع حزب العمال التركي في شمال شرق الاناضول	2



مُقدمة



مقدمة:

شهدت تركيا تطورات مهمة بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 والتي كان من أهمها تشويه سمعة الانظمة السياسية القائمة على نظام حكم الحزب الواحد، وإحياء الديمقراطية بتنوع الأحزاب بأقامة انتخابات حرة ، وقد طالت تلك التغيرات تركيا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وما تركته من أثار على كافة الاصعدة، وما شهدته من انتصار للديمقراطيات الغربية وانهزم النظم الفاشية والنازية، فأن تركيا لم تكن بعيدة عن تلك التطورات السياسية التي أدت إلى حدوث نقلة في التاريخ السياسي الحديث لتركيا، إذ أقرت نظاما برلمانيا يقوم على تعدد الأحزاب منذ عام 1945، وسمحت بالتعديدية الحزبية، وعموماً فإن التعديدية الحزبية في تركيا لم تأخذ كامل ابعادها إلا بعد اصدار دستور عام 1961 الذي أتاح حرية أوسع للعمل السياسي والمهني، وضمن حقوق المعارضة السياسية، وأعطى الأحزاب السياسية الصغيرة فرصة أوسع للمشاركة في الحكم والتي كانت من نتائجه تأسيس حزب العمال التركي.

وتأتي أهمية الموضوع من جهة كونه يدرس العوامل التي مكنت الحزب وهو حزب يساري من البقاء بشكل قانوني في الوقت الذي كانت فيه الحركات اليسارية تتعرض للقمع وحضر انشطتها السياسية، كما تم قمع اليسار وعد الحركات الاشتراكية خطراً، تمكن الحزب من إعداد برنامجه السياسي.

وبسبب اختيار موضوع (حزب العمال التركي ودوره السياسي في تركيا 1961-1971) هي قلة الدراسات العربية التي تناولته ، فضلاً عن الرغبة في توضيح مكانة وأهمية الحزب في الساحة السياسية التركية، لكونه أول حزب يساري اشتراكي استطاع الوصول إلى البرلمان التركي من خلال شعبيته في أوساط الشعب التركي ، وابرز العوامل التي أدت إلى نجاح هذا الحزب.

ومما هو جدير بالذكر أن تحديد نطاق الدراسة بالمدة 1961-1971 جاء لعدة أسباب كان أهمها أن المدة المشار إليها شهدت أحداثاً مهمة، منها اعلان دستور عام 1961،



وتأسيس حزب العمال التركي، وانقلاب عام 1971، وبسبب الأحداث السياسية الداخلية انتهى نشاط الحزب بانقلاب عام 1971، وأغلقه، اذ استمر عشر سنوات.

جرت كتابة الدراسة وفق المنهج التاريخي التحليلي، الذي لا يقتصر على سرد الأحداث والواقع التاريخية وربطها، بل حاول مناقشة الأحداث وتحليل الأسباب والنتائج.

إن اشكالية الدراسة تتعلق بمحاولة فهم دور حزب العمال التركي ومعالجته للأوضاع السياسية ، ولتتبع هذه الاشكالية طرحتنا عدة تساؤلات منطقية منها .

- 1-ما العوامل التي ساعدت حزب العمال التركي وهو أول حزب اشتراكي يدخل المجلس الوطني التركي الكبير؟
 - 2- هل واجه الحزب صعوبات في ايجاد كيان خاص به بمعزل عن اليسارية والشيوعية؟
 - 3- وما مدى تأثير قادة الحزب على توجهاته وافكاره السياسية والاقتصادية؟
 - 4- وما مدى انعكاس الصراع السياسي على اداء الحزب؟ وهل كان طرفا في ايجاده؟
- وللإجابة عن تلك الأسئلة المطروحة تم تقسيم الدراسة على أربعة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة ، قدم الفصل الاول والذي جاء بعنوان (تطور الوضع السياسي في تركيا 1945-1961) وتضمن اربعة مباحث، حيث تناول المبحث الاول القاء الضوء على التطورات السياسية الداخلية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى انهاء نظام الحزب الواحد والسماح بالتجددية الحزبية في تركيا عام 1945، وتتناول المبحث الثاني تأسيس الاحزاب والجمعيات اليسارية التركية 1946-1960، أما المبحث الثالث فقد تناول الصراع السياسي بين الاحزاب السياسية والذي أدى إلى تدخل الجيش وحدث أول انقلاب عسكري في 27 أيار 1960، في حين تضمن المبحث الرابع اعلان دستور عام 1961، والذي سمح بالنشاط الحزبي والحرية السياسية بالنسبة للأحزاب اليسارية .

أما الفصل الثاني والذي حمل عنوان (تأسيس حزب العمال التركي ونشاطه السياسي 1961-1971)، تناول المبحث الاول تأسيس حزب العمال التركي عام 1961، وتوجهاته الفكرية و برنامجه السياسي ، وتناول المبحث الثاني محمد علي ايبار ورؤاسته للحزب عام



1962، اما المبحث الثالث فقد تمت دراسة مؤتمرات الحزب، والمبحث الرابع نشاط الحزب السياسي ودوره في الانتخابات.

خصص الفصل الثالث وعنوانه (موقف حزب العمال من القضايا الداخلية في تركيا 1961-1971)، وتناول المبحث الاول موقف الحزب من الحركات اليسارية التركية ، اما المبحث الثاني فقد تناول المشكلة الكردية وموقف الحزب منها ، في حين تناول المبحث الثالث القضية القبرصية .

اما الفصل الرابع فخصص لدراسة (موقف حزب العمال التركي من القضايا الخارجية 1961-1971)، فتناول المبحث الاول موقف الحزب من الاتفاقيات الثنائية وحلف الشمال الاطلسي ، اما المبحث الثاني فقد وضح موقف حزب العمال التركي من عضوية تركيا في السوق الاوربية المشتركة ، في حين اخذ المبحث الرابع موقف حزب العمال التركي اتجاه احداث تشيكسلوفاكيا عام 1968.

وختمت الدراسة ببيان ابرز النتائج التي توصلت اليها.

ثانياً : تحليل المصادر :

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة والمصادر العربية والمعربة والأجنبية، وعدد من الأطارات والرسائل الجامعية العربية والأجنبية، ومجموعة من البحوث والدراسات العربية والمعربة والاجنبية، فضلا عن عدد من الصحف والمجلات العربية والتركية، وعدد من الموسوعات

تأتي في مقدمة تلك المصادر الوثائق التركية غير المنشورة التي تخص حزب العمال التركي، مثل الوثيقة التي تحمل عنوان برنامج حزب العمال التركي لعام 1962، والمحفوظة في مكتبة المجلس الوطني التركي الكبير، وتأتي اهميتها بكونها وفرت معلومات مهمة ورصينة والتي اعطت صورة واضحة لبرنامج الحزب، وقد افادت الباحثة منها بشكل كبير في الفصل الثاني من الدراسة.

وكان للكتب الوثائقية دور مهم في اثراء الدراسة بمعلومات مهمة منها الكتاب الذي يحمل عنوان تاريخ حزب العمال التركي (Turkiye İşçi Partisi Tarihi) رئيس



الحزب محمد علي ايبار Mehmet Ali Aybar الذي تضمن معلومات مباشرة بشأن عمل الحزب والصعوبات التي واجهها والصراع داخل الحزب حيث قدم تاريخاً موجزاً لحزب العمال التركي.

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على عدد من الاطاريين والرسائل الجامعية، تأتي في المقدمة منها اطروحة الدكتوراه للباحثة نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي والتي حملت عنوان (التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980)، التي افادت منها الباحثة في الفصل الاول، واطروحة الدكتوراه للباحث طارق احمد شيخو (الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1960-1980)، التي غطت الفصل الاول، ورسالة الماجستير للباحث محسن حمزة حسن العبيدي الموسومة (التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960)، التي غطت بعض الجوانب في الفصل الاول، ورسالة الماجستير للباحث حسين عبد فياض العامری بعنوان (دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا 1960-1980)، فانها كانت رافداً مهماً اغنت الدراسة بمعلومات مهمة في الفصل الثاني، فضلاً عن عدد من الرسائل والاطاريين الضرورية لاتمام الدراسة .

وكان للكتب العربية والمغربية دوراً مهماً في أنجاز الدراسة، فقد وفرت مادة اغنت الدراسة بالمعلومات المفيدة، ويأتي في المقدمة منها كتاب (صنع تركيا الحديثة) للباحث الباكستاني الدكتور فيروز احمد الذي قدم معلومات مهمة عن التطورات السياسية في تركيا، فضلاً عن كتب احمد نوري النعيمي ولا سيما كتابه الذي كان بعنوان (ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا عام 1945-1980) و (تركيا وحلف شمال الاطلسي)، التي اثرت الدراسة بمعلومات مهمة في الفصل الاول والرابع، وكتاب (تاريخ تركيا الحديث) للباحث اريك زوركر فكان له حضور واضح في اغناء عدد كبير من صفحات الدراسة، ويأتي ذلك من خلال غزارة المعلومات التي يحتويها هذا الكتاب في صفحاته في الفصل الاول، ويعتبر اريك زوركر من المؤرخين البولنديين والمهتمين بشأن التركي بشكل كبير

كانت للاطارات والرسائل التركية دوراً في اثراء الدراسة لما اضافته من معلومات في غاية الاهمية ومنها رسالة الماجستير للباحثة التركية نور الله تشالين Nurallah



(البيئة الاجتماعية السياسية لتمثيل حزب العمال التركي في السبعينات) ÇAYAN (1960'LARDA SOSYO – POLİTİK ORTAM VE TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ'NİN TİMMİ'DE TEMSİLİYETİ) (1961-1971)

الموسومة (حزب العمال التركي والمعارضة البرلمانية)
(TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ'NİN PARLAMENTER MUHALEFETİ)

للباحث التركي ديليك كيليس (Dilek KELES)

أسهمت الدراسات والبحوث العربية بتوفير الكثير من المعلومات التي وردت في ثايا الدراسة وفي مقدمتها (انقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا ، دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها)، لهزير حسن شالوخ ، وتضمن معلومات مهمة عن الاوضاع السياسية الداخلية التي مهدت لانقلاب 1960، والبحث الموسوم بـ (الاتحاد السوفيتي وأزمة تشيكوسلوفاكيا) للباحث سامي منصور، الذي افادت منه الباحثة كثيرا في الفصل الرابع.

وأخيراً، إذا وجدت ثغرات في ثايا الدراسة، فذلك تقصير من الباحثة نفسها، ولكن عزها في ذلك أن همها الأول أبرز هدف الموضوع ومعالجته الجوانب الرئيسية فيه. ولكن أملني أن تحظى هذه الدراسة بالقبول والرضا من أهل الشأن، وان تأخذ مكانتها في المكاتب والعربية.



الفصل الأول

تطور الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا - 1945-1961

المبحث الاول : إقرار التعديلة الحزبية في تركيا 1945-1950

المبحث الثاني : تأسيس الأحزاب والجمعيات اليسارية في تركيا 1946-1960

المبحث الثالث : انقلاب 27 أيار 1960 ونتائجها

المبحث الرابع - دستور عام 1961



المبحث الاول : أقرار التعديلية الحزبية في تركيا 1945-1950:

تعد الجمهورية التركية من الدول التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وأتبعت النظام العلماني الذي تم تأسيسه وفق رؤية مؤسس هذه الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك⁽¹⁾، مؤسس الجمهورية التركية في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1923، وزعيم حزب الشعب الجمهوري (الحزب الوحيد المؤثر)⁽²⁾ (Cumhuriyet Halk Partisi)

(1) مصطفى كمال أتاتورك: ولد في مدينة سلانينيك عام 1881، كان والده موظفاً بسيطاً، وفي التاسعة من عمره توفي والده وتولت تربيته امه، إذ التحق بمدرسة الرشيدية العسكرية عام 1893، ثم التحق بالمدرسة العسكرية العليا في مقدونيا، وتخرج فيها برتبة ملازم ثان عام 1899، انضم في عام 1908 إلى جمعية الاتحاد والترقى ، وشارك في الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا عام 1912، وحرب البلقان 1912-1913، وعيّن قائداً للفيلق السادس عشر في ادرنة عام 1916، وبعد توقيع هدنة مودروس عام 1918، عاد إلى إسطنبول وعيّن مفتشاً للقوات العثمانية في شرق الأناضول ، وقد مصطفى كمال حرب الاستقلال في عام 1919، أخذ من أنقرة قاعدة له خلال معارك التحرير، وقدر له أن يكون مؤسس تركيا الحديثة ، استمر حكمه حتى وفاته في عام 1938. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، دار الهلال، القاهرة ، 1936، ص 19، حسن صادق ابراهيم شمسي، دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2022، ص 37 .

(2) حزب الشعب الجمهوري: أُسس في 20 تموز 1923، واخذ شكله القانوني في 19 ايلول 1923، واختار مصطفى كمال أتاتورك رئيساً له، واضيفت كلمة الجمهوري لاسم الحزب عام 1924، ويصف الحزب نفسه بأنه "حزب ديمقراطي اجتماعي حديث، ملخص لمبادئ وقيم الجمهورية التركية"، يتكون شعار الحزب من 6 أسماء بيضاء على خلفية حمراء تمثل هذه الأسماء المبادئ الرئيسية للفكر الكمالى وهي (الجمهورية، والقومية، والشعبية ، والانقلابية ، والدولية ، والعلمانية)، وقد ادخلت هذه المفاهيم في صلب الدستور في عام 1937، واستمر هذا الحزب يسيطر على الحكم في تركيا حتى عام 1950. للمزيد من التفاصيل، ينظر : سجا محسن محمد، الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية المعاصرة 1923-1938، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد ، 2014، ص 57، ابراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988، ص 158.



في السياسة التركية خلال المدة 1923-1950⁽³⁾.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، تأثر النظام السياسي في تركيا، إذ شهدت الأخيرة تغييراً مهماً في نظامها السياسي، تمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد، إلى مرحلة التعددية الحزبية⁽⁴⁾، وجاءت أولى الإشارات على أن الحكومة التركية عازمة على تغيير نظامها السياسي، وذلك عندما تعهد رئيس الجمهورية عصمت اينونو (İsmet İnönü)، في خطابه عند افتتاح الجلسة البرلمانية في الأول من تشرين الثاني 1944 ،

(1) عماد أحمد الجواهري، المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا 1923-1960، مجلة دراسات عربية، العدد / 8، بيروت ، 1982، ص 108.

(2) طارق أحمد شيخو، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2013، ص 14.

(3) عصمت اينونو: عسكري ورئيس وزراء وثاني رئيس للجمهورية التركية، ولد في 24 أيلول 1884 في مدينة ازمير، اتم دراسته الابتدائية في عام 1895 ونتيجة لمؤهلاته وكفاءته العسكرية انضم الى صفوف طلبة كلية المدفعية الحربية عام 1900، ليتخرج منها الاول على صفه عام 1903 برتبة ملازم ثان، وتدرج بالمناصب العسكرية حتى حصل على رتبة فريق اول، شارك في الانقلاب الدستوري عام 1908 لخلع السلطان عبدالحميد الثاني، ذاع صيته في معارك الحرب العالمية الاولى ، افتتح مؤتمر لوزان في 20 من تشرين الثاني 1922 ، بـإلقائه عصمت خطاباً تجاه دول الوفاق ، وكان من ابرز مؤسسي حزب الشعب الجمهوري عام 1923، وبعد اعلان الجمهورية كلف مصطفى كمال عصمت اينونو في اليوم التالي لتشكيل اول حكومة في البلاد تألفت من عصمت اينونو رئيساً للوزراء ، وانتخب رئيساً للجمهورية التركية 1938-1950 وفي مدة حكمه الغي نظام الحزب الواحد وانشاء التعددية الحزبية ، توفي في عام 1973. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا (1884-1973)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.

John M. VanderLippe, The Politics of Turkish Democracy : İsmet İnönü and the Formation of the Multi – Party System, 1938 – 1950, State University of New York Press, New York, 2005, p.4; Bernard Reich (ed.), Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa : A Biographical



بإجراءات تجعل من النظام التركي أكثر ديمقراطية، واقتراح اينونو عند افتتاحه للمجلس الوطني في شباط عام 1945، على الغاء جميع القوانين القمعية وان تكون تلك التعديلات متجانسة مع الظروف ومتغيرات العالم، للنهوض بواقع تركيا السياسي وأوصى التغيير في القانون الانتخابي، وأتخاذ الاجراءات الالزامية لانتخاب المباشر للنواب مع الاخذ بنظام التعديلية الحزبية ووضع نهاية لنظام الحزب الواحد⁽⁶⁾.

أما الأسباب التي دفعت رئيس الجمهورية إلى الدعوة إلى تبني نظام التعديلية الحزبية،

فهي:

1- الضغط الداخلي (الاقتصادي والاجتماعي)

مع نهاية الحرب العالمية الثانية فقد رئيس الجمهورية عصمت اينونو شعبيته، بسبب سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية واحتكار الحكومة للتجارة، وتدھورت الاوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية، إذ ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية لندرتها من جهة، ولتوقف التجارة من جهة أخرى ، واستغل كبار التجار ذلك، ولجأوا إلى احتكار المواد الاستهلاكية، لاسيما الغذائية منها، وكان عبء الاجراءات الاقتصادية على الفئات المتوسطة والدنيا اكثر مما اثر على الفئات الغنية، فضلاً عن أن الاجراءات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة التركية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية هيأت المجال لذلك التغير، فالمؤسسات التي انشأت لحماية الفلاحين من الاستغلال وضفت لصالح المالكين والتجار⁽⁷⁾.

Dictionary, Greenwood Press, New York, 1990, pp.258 – 267.

(1) اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبداللطيف الحراس، دار المدار الاسلامي، بيروت 2013، ص304.

(2) طلال يونس احمد الجليلي ، التجربة البرلمانية في تركيا 1970-1980، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، بغداد، 1988 ، ص46.



حاول رئيس الجمهورية عصمت اينونو اتخاذ بعض الاجراءات لتحسين الأوضاع الاقتصادية في تركيا، لاسيما معالجة ازمة الخبز، التي ازدادت بشكل خطير عام 1942، فاصدر قراراً اجبر بموجبه الفلاحين بيع محاصيلهم من الحبوب كاملة إلى الدولة، وأوعز إلى السلطات القيام بجولات تفتيشية للبحث عن المخازن التي أخفى فيها التجار الحبوب، وانزال العقوبات بهم، التي وصلت إلى الغرامة المالية والسجن ، إلا أنَّ ذلك لم يحد من تلك المشكلة⁽⁸⁾.

وعجز عصمت اينونو عن معالجة المشكلات الاقتصادية، وان عدم اتخاذه قرارات لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة زاد من حدة تفاقم الوضع الاقتصادي، وركز طوال حقبة الحرب العالمية الثانية على القضايا الخارجية، وتمكن بعض الفئات من استغلال الوضع الاقتصادي لجمع ثروات طائلة، وتركز رأس المال بيد اقلية رأسمالية، شكلت الطبقة البرجوازية في الريف والمدينة، والتي بدأت بالضغط باتجاه المطالبة بالمشاركة السياسية في الحكم، وأثرت التساؤلات بشأن جدوى استمرار نظام حكم الحزب الواحد في البلاد، وفي تلك الائتماء تصاعدت حدة المعارضة اليسارية في تركيا مستقيمة من دعم الاتحاد السوفيتي لها، وكانت ظروف البلاد الاقتصادية والمعيشية الصعبة اتاحت مجالاً لتوجيه الانتقادات ضد نظام الحكم وكسب المزيد من المؤيدين والانصار⁽⁹⁾.

2 - الضغط الخارجي

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، وأسفرت عنها نتائج كبيرة تمثلت بانهيار نظام الحزب الواحد في المانيا النازية⁽¹⁰⁾، وايطاليا الفاشية⁽¹¹⁾، كما أصبحت الولايات المتحدة

(1) رضاهلال، السيف والهلال تركيا من انتورك إلى اريكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، دار الشروق ، القاهرة ، 1999 ص 94.

(2) محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، 1989 ، ص 59.

(3) النازية: هي اختصار للحزب الاشتراكي الوطني الألماني ، الذي تزعمه أدولف هتلر من عام 1933، حتى استسلام ألمانيا للحلفاء عام 1945 ، وعرفت النازية بالعداء للشيوعية ، ومحاربة



الأمريكية أكبر قوة في العالم، وبدأت الحرب الباردة (Cold War)⁽¹²⁾ التي بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وانتشرت بعد ذلك في أنحاء العالم ، ذلك من جهة، ومن جهة ثانية استندت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاريع عديدة، سعت من ورائها إلى مساعدة الدول التي تأثرت من الحرب العالمية الثانية، الا أن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على النظام السياسي و الاقتصادي، إذ سعت من

الاحزاب المناوئة لها ، مع الرغبة بالسيطرة على مجالات الحياة كافة ، واعتمد الفكر النازي على تسليح الجيش لإعادة ألمانيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. للمزيد من التفاصيل، ينظر : فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوروبي الحديث 1815-1939، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1982 ، ص 289-293.

(11) الفاشية: مذهب سياسي واقتصادي نشأ في إيطاليا، وتقوم نظريته على سيادة الدولة المطلقة، وتدخلها في كل مظاهر النشاط الاقتصادي، عن طريق الأشراف على الانتاج والاستهلاك = على أساس تكوين نوع من النقابات لكل نوع من انواع الصناعات، كما تتبع تنفيذ جميع قوانين الصناعة والعمل والرفاهية الاجتماعية. للمزيد من التفاصيل، ينظر :

The New Encyclopedia, Britannica, Vol . 8, London, 1980, pp . 451 – 453.

(1) الحرب الباردة: إن مفهوم الحرب الباردة وصف تم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يصف الصراع الإيديولوجي الحاصل بعد الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لم تتمثل هذه الحرب بالجند والأسلحة ، بل كانت عبارة عن الضغط الاقتصادي والدعائي وسباق التسلح، وكان خطاب رئيس الوزراء البريطاني تشرشل، بشأن "الستار الحديدي" عام 1945، بداية الحرب الباردة، بينما كان سقوط جدار برلين عام 1989، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، نهاية تلك الحرب . للمزيد من الاطلاع، ينظر :

Hartmut Berghoff and Uta Andrea Balbier (ed.), The East German Economy, 1945 – 2010 : Falling Behind or Catching Up?, New York, Cambridge University Press, New York, 2013, p.53; Richard J. Samuels (ed.), Encyclopedia of United States National Security, Thousand Oaks, Sage Publications, Inc., 2006, p.825 ; Fraser J. Harbutt, Yalta 1945 : Europe and America at the crossroads, Cambridge University Press, Cambridge,2010,.pp.54-57.



خلال تلك المشاريع وفي طليعتها مبدأ ترومان (Truman Doctrine)⁽¹³⁾، لايقف زحف افكار الشيوعية إلى العالم، لاسيما تركيا، ومحاصرة الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً ، وكان ثمة أسباب كثيرة أدت إلى ادخال تركيا ضمن مبدأ ترومان، إذ كانت الأخيرة في وضع يضمن السيطرة على الطرق البرية والجوية والبحرية بين القارات الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، وفي حال سيطرة الاتحاد السوفيتي على المضائق التركية فسيكون الشرق الأوسط الغني بين يديه، كما سيكون المسيطر على الطرق التجارية الأساسية التي تربط القارات الثلاث ، لذلك عزّمت الولايات المتحدة الأمريكية على مساندة تركيا والوقوف إلى جانبها⁽¹⁴⁾ . وجدت تركيا في الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت كقوة يمكن الاعتماد عليها لمواجهة تهديدات وأطماع الاتحاد السوفيتي في تركيا، ولكي تؤكد تركيا انتمائتها للعسكر الغربي، لحماية منها القومي، أصبح من الصعب عليها أن تتمسك بنظام الحزب الواحد

(13) مبدأ ترومان: اعلن الرئيس الأمريكي ترومان في 12 أذار 1947، برسالة طلب فيها من الكونغرس تخصيص مبلغ 400 مليون دولار لمساعدة تركيا واليونان، وطلب الرئيس بإرسال أمريكان مدنيين وعسكريين لمساعدتهم في اعادة البناء، ومراقبة صرف المساعدات المالية والمادية، وبذلك مثل مبدأ ترومان في جوهره صراعاً إيديولوجياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، من أجل الهيمنة على المناطق الحيوية في العالم، لاسيما = تلك التي كانت تتمتع بموقع جغرافي مهم ومنها تركيا بوصفها جسراً حيوياً طبيعياً يربط كل من آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط . للمزيد من التفاصيل، يُنظر :

زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 133 – 134؛ بشرى طايس عبد المؤمن، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي على النطاق الأوروبي 1953 – 1961، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013، ص 26 – 30.

(1) Murat Ulgul, The Soviet Influence on Turkish Foreign Policy (1945-1960), Master These in Arts, Florida State Univrsity, 2010, P 57.



الذي لم يحظ بتعاطف العالم الغربي مع هذا النمط من النظام السياسي الذي اصبح بعد الحرب العالمية الثانية مرادفا للنظام السياسي في الاتحاد السوفيتي⁽¹⁵⁾. وعلى نحو عام، يمكن توضيح الاسباب التي دعت عصمت اينونو بالسماح بالتعديدية الحزبية، وهي⁽¹⁶⁾:

- 1- ثقة عصمت اينونو ببقاء حزب الشعب الجمهوري في مكانته الريادية لما قدمه من اعمال حافظت على أمن الدولة وسلمتها.
- 2- اكتساب رضا الغرب ودعمهم له والحصول على المساعدات من الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي ابتدت استعدادها لمساعدة تركيا بشرط تطبيق النهج الليبرالي القائم على التعديدية الحزبية .
- 3- امتصاص غضب الشارع التركي، بفعل سوء الوضع الاقتصادية التي شهدتها تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها .
- 4- نـ تطبيق الديمقراطية امر ينسجم مع فكرة ومنهجية انثورك في الحفاظ على علمانية الدولة .

وبسبب الوضع والضغوطات التي واجهتها تركيا ، اضطرت إلى الانتقال من هيمنة الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب، وأعطت السلطة الإذن والموافقة بتأسيس العديد من الأحزاب السياسية، وأصبحت الظروف مهيأة لنوع من الديمقراطية، عندما صرخ الرئيس عصمت اينونو في التاسع عشر من آيار 1945 ، في مهرجان للشباب قائلاً: "سوف تسود المبادئ الديمقراطية في المستقبل على نطاق أوسع واعظم"⁽¹⁷⁾.

(15) محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص 63.

(3) جمال كمال إسماعيل عباس، الحياة الحزبية في تركيا 1983-2002، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011، ص 12.

(17) نقلـ عن: برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة: قاسم عبدة قاسم وسامية محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 1961، ص 370.



نتيجة ذلك، اغتنم مجموعة من اعضاء حزب الشعب الجمهوري الفرصة باقتراح عدد من الاصلاحات تضمنت تحسين الحقوق والحریات داخل تركيا، والتي أصبحت متاحة نظرياً بعد انضمامها في 26 حزيران 1945 الى منظمة الأمم المتحدة (United Nations)⁽¹⁸⁾، ومصادقة المجلس الوطني التركي الكبير على ميثاق الأمم المتحدة في حزيران عام 1945. في ضوء ذلك، قدم اربعة من قيادات حزب الشعب الجمهوري ، وهم كلاً من جلال بايار (Celal Bayar)⁽¹⁹⁾ ، وعدنان مندريس (Adnan Menderes)⁽²⁰⁾ ، وفؤاد

(18) الأمم المتحدة: منظمة عالمية أُسست في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1945، وشمل ميثاقها على ديباجة ومائة واحدى عشرة مادة، أكدت على المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون العالمي لحل المشكلات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على إيجاد أجواء مناسبة لحقوق الإنسان والحریات العامة، واعتمدت = على سبعة أجهزة رئيسة هي (الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس الوصاية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) للمزيد من التفاصيل، يُنظر :

G. A. Johnston, The International Labour Organization, Its Work for Social and Economic Progress, London, Europa Publications, London, 1970, pp. 12-15.

(1) جلال بايار : سياسي تركي وثالث رئيس للجمهورية التركية، ولد في 16 ايار 1883 في مدينة بورصة، بدأ حياته السياسية نائباً في البرلمان العثماني عام 1919، ثم نائباً في المجلس الوطني التركي الكبير عام 1923، فوزيراً للاقتصاد ثم رئيساً للوزراء في عهد أتاتورك، ثم أصبح بايار رئيساً للجمهورية بعد فوز حزبه في انتخابات عام 1950، بقى في منصبه حتى انقلاب 27 ايار 1960، إذ اعتقل وحكم عليه بالإعدام ، ابدل الحكم بالمؤبد عام 1961، توفي في 22 آب 1986. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا 1883-1960، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، 2013.

(20) عدنان مندريس: ولد في مدينة آيدن عام 1899 ، سياسي تركي ورئيس وزراء، دخل الجامعة الأمريكية في ازمير وتخرج منها عام 1930، انضم إلى حزب الشعب الجمهوري وبقي في صفوفه حتى عام 1945، اذ طرد منه ، ويعد من مؤسسي الحزب الديمقراطي ، واصبح مندريس رئيساً للوزراء بعد فوز الحزب الديمقراطي 1950-1960، حكم عليه بالإعدام بعد انقلاب 27 آيار



كوبيريللو (Köprülü) (Fuat Köprülü)، ورفيق كورالتان (Rafik Korultan) (21)، تقريراً في السابع من حزيران 1945، سُمي بـ تقرير الاربعة (Dortlu Takrir)، إلى المجلس الوطني التركي الكبير، أكد على تفعيل الدور الرقابي للمجلس، لضمان سيادة وحاكمية الشعب، وتأمين ممارسة المواطنين لحرياتهم وحقوقهم السياسية التي كفلها القانون، وإعادة تنظيم حزب الشعب الجمهوري (23).

1960، ونفذ فيه الحكم عام 1961 . للمزيد من التفاصيل، يُنظر: مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت ، 1982 ، ص 265.

(21) محمد فؤاد كوبيريللو : مؤرخ وسياسي تركي، ولد في استانبول عام 1889، ودرس الحقوق فيها، ولكنه لم يحصل على شهادة الحقوق، دخل معترك الحياة السياسية في عام 1935، عندما اختير نائبا عن قبرص عام 1935، وبعد عشر اعوام أصبح نائبا عن حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير، طرد من حزب الشعب في 21 أيلول 1945، إذ شكل مع جلال بايار وعدنان منريس ورفيق كورالتان الحزب الديمقراطي، عين وزيراً للخارجية وبقي في هذا المنصب حتى عام 1955، اعتقل بعد انقلاب 1960، وتوفي في استانبول في 28 حزيران 1966. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: لمياء حامد عكاب الدليمي، محمد فؤاد كوبيريللو ودوره في سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول الشرق الأوسط 1935-1966، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة نكربت، 2016.

Matin Tamkoc, The Warrior Diplomats Gnardions of the National Secativity and Modernization of Turkey, Utah Unir press,Salt Lake city ,1976, pp333-339.

(22) رفيق كورالتان: سياسي تركي، ولد عام 1889، تخرج من كلية الحقوق في استانبول عام 1914، طرد من حزب الشعب الجمهوري عام 1945، ليؤسس مع زملائه الحزب الديمقراطي عام 1946، وبعد انتخابات عام 1950، شغل منصب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير 1950-1960، اعتقل عام 1960، وحكم عليه بالإعدام ولكن لم ينفذ، توفي عام 1974. للمزيد من التفاصيل، يُنظر:

William Spencer , political Evaluation in Turkey in the Middle East, philadelphia, 1962, 79.

(23) اريك زوركر، مصدر سابق، ص 306.



رفض المجلس الوطني التركي الكبير تقرير الاربعة، مما ادى الى توجههم نحو الصحافة، إذ صدرت وصحيفة الفجر وصحيفة الوطن (Vatan Gazetesi) الذي كان رئيس تحريرها أحمد أمين، والذي قد اظهر نفسه اكثر من مرة انه مستعد لتحدي السلطة والانحياز لصالح الشعب، وسخر صحفته للمعارضين الأربعة الذين انتقدوا فيها الحزب الحاكم والحكومة، ولم يتم معاقبة أولئك الاربعة على معارضتهم، وذلك اثبت ان الحكومة كانت مستعدة لاعطاء بعض الحرية والديمقراطية في العمل السياسي، ويُعد مؤشراً على الحرية السياسية التي بدأ عصمت اينونو تطبقها داخل حزب الشعب الجمهوري⁽²⁴⁾.

بعد اقرار قانون التعددية الحزبية بدأت بوادرها عندما أسس رجل الاعمال نوري ديميراغ (Nuri Demirağ) حزباً معارضًا في استانبول هو حزب التنمية القومى (Milli Kalkınma Partisi) في الثامن عشر من تموز 1945 ، والذي دعا فيه الى تحرير الاقتصاد وتطوير المؤسسات الخاصة ، بيد أن مؤسسي الحزب لم يكونوا ذوي خبرة في العمل السياسي فلم يحصل الا على دعم قليل، لذلك، صرخ عصمت اينونو في الاول من تشرين الثاني 1945 قائلاً: " إن العقبة الاساسية امام الديمقراطية التركية كانت عدم وجود حزب معارض" ⁽²⁶⁾، ومن الواضح انه تجاهل حزب التنمية القومى .

لاشك أنَّ البداية الحقيقة والفعالة للتعددية الحزبية، كانت عندما طرد عدنان مندريس ورفيق كورالتان من حزب الشعب الجمهوري، بسبب مقالاتهم الانتقادية التي نشرت في

(24) مجموعه من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم التكريتي ، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2020 ، ص358-359.

(25) حزب التنمية القومى : يعد هذا الحزب اول حزب معارض شكل بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحزب لم يؤد دوراً فعالاً على الساحة السياسية التركية. يُنظر :

Kemal Karpat , Turkey politices the transition to Amulti party system, prineeton univ press, N.Y.1969, pp.138-139.

(26) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، دار الحرية، بغداد، 1990، ص15.



صحيفة الوطن، وبعد استقالة جلال بايار من حزب الشعب الجمهوري، أعلن القادة المنشقون عن حزب الشعب الجمهوري عن تأسيس الحزب الديمقراطي (Demokrat Partisi)⁽²⁷⁾، بزعامة جلال بايار، في السابع من كانون الثاني 1946، إذ حظي الحزب بتأييد عصمت أينونو، وعلى صعيد الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة في سبيل تعزيز وتدعم عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية، جرى السماح بتأسيس النقابات، وتعديل قانون الصحافة وتنظيم الجامعات، وتم تعديل قانون الجمعيات المرقم (4919) في العاشر من حزيران 1946، بإلغاء المواد المتناقضة مع الروح الديمقراطية، وتضمينه أحكاماً أكثر ليبرالية والسماح بتأسيس الجمعيات والاحزاب، وبذلك تم انشاء العديد من الاحزاب والنقابات في

جدول رقم (1)

تركيا

نتائج الانتخابات النيابية عام 1946⁽²⁸⁾.

النسبة المئوية	عدد النواب (465)	الحزب
85.4	397	الشعب الجمهوري
13.1	61	الديمقراطي
1.5	7	مستقلون

(27) الحزب الديمقراطي: تأسس في 7 كانون الثاني 1946، بزعامة جلال بايار، وعد تأسيس هذا الحزب انعطافة كبيرة ومهمة في مسيرة الحياة السياسية التركية، وانتشرت فروعه في جميع الولايات التركية وتشمل برنامج الحزب هدفين رئيسيين الليبرالية والديمقراطية شارك في انتخابات عام 1946، وحصل على 61 مقعداً، وفيما بعد فاز في انتخابات عام 1950، وأستمر في الحكم حتى عام 1960 ، عندما اطاح الجيش في انقلاب 27 أيار 1960. يُنظر: جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص 14.

(28) محمد نور الدين ، تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية (1920-2020) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2020، ص 135.



على الرغم من إدراك أعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة لهم بالفوز في انتخابات الرابع والعشرين من تموز 1946 ، إلا أنهم سعوا بجدية لإثبات وجودهم ، إذ حصل حزب الشعب الجمهوري على 397 مقعداً من بين (465) مقعداً، في حين حصل الحزب الديمقراطي على (61) مقعداً، فيما حصل المستقلون على 7 مقاعد فقط⁽²⁹⁾، وفي اليوم الثاني للانتخابات وجه جلال بايار رسالة إلى الرئيس عصمت اينونو اتهمه فيها بأن الانتخابات جرت تحت ضغط الحكومة وأن نتائجها قد تعرضت للتزوير⁽³⁰⁾.

صدر قانون المرقم (5545)، في 16 شباط 1950، الذي اعتمد التصويت السري والسماح للأحزاب بالإعلان والدعائية عن برامجها، فضلاً عن الاعتماد على نظام قضائي مستقل لادارة الانتخابات، إذ أجريت الانتخابات العامة في تركيا في الرابع عشر من آيار 1950، وشارك فيها ما يقارب 88% من السكان، واسفرت النتائج عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي، إذ حصل على (416) مقعداً في البرلمان ، في حين حصل حزب الشعب الديمقراطي على (69) مقعداً ، وحصل حزب الامة (Millet partisei)⁽³¹⁾ على مقعد واحد ، فيما حصل المستقلون على مقعد واحد ،

(29) F. Nalbandoglu, Demokrasi Ve Rejimler politi kasi, Ankara, 1950, S.55.

(30) Celal Bayar , Diyorki, Ankara, 1950, S. 140 .

(31) حزب الامة: أسس في 5 تموز 1948، ويعد اول حزب ذو توجه اسلامي وضم عدداً من الشخصيات المستقلة من الحزب الديمقراطي، أمثال فوزي جقماق، وكنعان اومنر، وحكمت بابور، وصادق الدوغان، وجاء منهاجه مغايراً لمنهج الحزب الديمقراطي. يُنظر: رضا هلال، المصدر السابق، ص 98-99.



جدول رقم (2)

نتائج الانتخابات النيابية عام 1950⁽³²⁾.

الحزب	عدد النواب (487)	النسبة المئوية	مجموع الاصوات
الديمقراطي	416	55.2	4,252,398
الشعب الجمهوري	69	39.6	3,176,398
الامة	1	4.6	250,225
مستقلون	1	0.6	137,750

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا المعاصر وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها ، والتي لقيت ارتياحاً ملحوظاً في الاوساط الغربية ، وقد وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بأنها انتصار للديمقراطية، وعقب اعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستورياً الى الحزب الديمقراطي ، إذ انتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية في الثاني والعشرين من آيار 1950، والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل أول وزارة لحكومة الديمقراطيين، والتي تضمن برنامجهما القضاء على البطالة وتشريع الاقتصاد الوطني ، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم ، وتأكيد حرية الصحافة ، وتمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية أي: (الافكار الدينية والشيوعية)، اما سياستها الخارجية فأكدت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية، وفتح الابواب امام الرأس المال الاجنبي، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، إذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة (65%) من مجموع الاستثمارات الاجنبية⁽³³⁾.

(32) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004، ص73.

(33) يوسف حسين عمر، تاريخ السياسي الحديث والمعاصر 1923-2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021، ص194.



يتضح أن الحرب العالمية الثانية وما أسفرت عنها من تداعيات ونتائج مهمة على مستوى العالم، أثرت بشكل كبير على تركيا ونظامها السياسي، إذ أن فشل الانظمة الشمولية وهزيمتها في تلك الحرب، فضلاً عن الآثار الاقتصادية دفعت قادة تركيا إلى تبني نظام التعددية السياسية والحزبية، وهي تعد خطوة ذكية من القيادة السياسية في تركيا من أجل الاندماج مع العالم الحر الذي انتصر في تلك الحرب، وكذلك للاستفادة من المساعدات الاقتصادية الكبيرة التي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديمها لأنظمة الديمقراطية.

المبحث الثاني : تأسيس الأحزاب والجمعيات اليسارية في تركيا 1946-

: 1960

مثل المؤتمر الاستثنائي لحزب الشعب الجمهوري، المنعقد في العاشر من حزيران 1946، مرحلة مهمة في انتقال تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب، إذ اتخذت الحكومة بعد ذلك ترتيبات مختلفة للتكيف مع نظام التعددية الحزبية، وتقرر رفع الحظر المفروض على إنشاء الأحزاب والجمعيات، وعلى أثر ذلك ظهرت عدد من الأحزاب اليسارية والاشراكية إلى العلن في تركيا وحاولت تلك الأحزاب التأثير في الحياة السياسية، من خلال قيامها بإعطاء الأولوية لقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بدلاً عن الشيوعية⁽³⁴⁾، إذ اعتقدت الحركة الاشتراكية في تركيا التي كانت تعمل بسرية حتى عام 1946، أنه بظهورها إلى العلن تستطيع إقامة علاقات مباشرة مع الطبقة العاملة، من خلال المبادرات الديمقراطية، ومن ثم

(34) بدأت الأفكار الاشتراكية بالانتقال إلى تركيا في أواخر عهد الدولة العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى، ففي تلك المدة تعددت المحاولات الهدافلة إلى قيام أحزاب اشتراكية، وتم تأسيس حزب شيوعي في عام 1920 في انقرة من قبل عارف أروج ، وبعد ذلك الحزب النواة للعديد من الأحزاب اليسارية والاشراكية التي ظهرت لاحقاً ، وعند قيام الجمهورية التركية عارض مصطفى كمال وجود حزب شيوعي ، وتم حظر ذلك الحزب عام 1925، بموجب المواد 141-142 من قانون العقوبات التركي. للمزيد، ينظر: حسين عبد فياض العامري، دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا 1960-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية ، 1990، ص 21-23.



فتح المجال لها في الحياة السياسية ، وافتراضت أن تلك الترتيبات الديمقراطية الرسمية كانت موضوعية، وأن حقبة جديدة قد بدأت في تركيا، وعلى أثر ذلك تشكلت العديد من الأحزاب⁽³⁵⁾.

1- حزب العدالة الاجتماعية : (Sosyal Adalet Partisi)

أسس في الثالث عشر من أيلول 1945، بزعامة احسان تملويران (Ihsan Temelveren) لم يكن لهذا الحزب دور سياسي قوي في البداية حتى انه لم يشارك في انتخابات عام 1946، ولم يكن يملك مجلة او صحفة تعبر عن افكاره، وكان هدف الحزب المعلن هو المطالبة بحقوق العمال وال فلاحين، وتحقيق مبادئ الاشتراكية والعدالة وتوزيع اراضي على العمال الذين لا يملكون ارضا، والنهوض بواقع الفلاح التركي، واحترام جميع الاديان والمذاهب للشعب التركي⁽³⁶⁾.

واعلن الحزب في بيانين رسميين أن الطريق الى العدالة الاجتماعية في النظام السياسي تستند إلى توفير التأمين المناسب للمحالين على التقاعد، ومواجهة المركزية، وتحقيق الاصلاح في القطاعات الاقتصادية كافة، إلا إن حزب العدالة الاجتماعية لم يكن له تأثير كبير في الحياة السياسية التركية، وتم اغلاقه عام 1952 بقرار حكومي⁽³⁷⁾.

(35) حامد محمد السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 25.

(36) عبدالعزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2010 ، ص 41.

(37) مريم حسين علي، التيار اليساري في تركيا واثره في السياسة الداخلية 1945-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ديالى، 2020، ص 79.



2- الحزب الليبرالي الديمقراطي (Liberal Demokrat Partisi) :

أسس في الحادي عشر من آذار 1946، بزعامة كاظم دمير أرسلان Kazim Demir Arslan (وهو مهندس معماري)، اتخذ الحزب من استانبول المركز الرئيس له، وفتح فرعاً له في مدينة بورصه، ونشر برامجه في عدد من الصحف اليسارية، ودخل الحزب المعرك السياسي من خلال مشاركته في الانتخابات العامة التي جرت عام 1946⁽³⁸⁾. أما أهداف الحزب فهي⁽³⁹⁾:

- أ- المحافظة على إنجازات الجمهورية التركية.
- ب- الارتقاء بمستوى الأخلاق والثقافة والفنون .
- ت- العمل على رفاهية الشعب.
- ث- المطالبة بحرية التجارة .

ج- تعزيز الدستور من خلال توفير حياة كريمة للمواطنين الذين يعيشون داخل حدود تركيا.

ح- لا يُنتخب الرئيس أكثر من مرتين ، وتخفيض عديد الجيش إلى الحد الأدنى. انحل الحزب الليبرالي الديمقراطي من تلقاء نفسه طبقاً لنص المادة (70) من القانون المدني لعدم اكمال عدد الاعضاء المؤسسين، إذ لم يتعد عددهم ثلاثة اشخاص بعد انسحاب عضو من اعضائه المؤسسين⁽⁴⁰⁾.

3- حزب المزارعين والفلاحين (Çiftçi ve Koylu Partisi) :

أسس هذا الحزب في الرابع والعشرين من نيسان 1946، بزعامة صديق سومر Siddik Sumer (واتخذ من مدينة بورصه مقراً له، وفتح له فرعاً في مدينة مودانيه، أما اهداف الحزب فهي⁽⁴¹⁾:

(38) عبدالعزيز محمد عوض الله، المصدر السابق، ص 28.

(3) Cumhuriyet Döneminde Kurulan Ve Kapanan Siyasi Partiler , 2016,S.43.

(1) Eren Efe, 1946 Yilinda Kurulan iki Yasal Sol Partinin Hayatinin Basina Yansimasi ,S.17.



أ- المحافظة على استقلال الجمهورية التركية .

ب- إنشاء بنك وطني للتنمية الزراعية.

ت- إصلاح الأراضي الزراعية وضمان أن تكون الأماكن الزراعية كبيرة.

ث- تنظيم إجراءات الميراث .

استمر ذلك الحزب لمدة قليلة، إذ تم حلّه في الثاني من حزيران 1946⁽⁴²⁾.

4- الحزب الديمقراطي الاجتماعي التركي (Turk Sosyal Demokrat Partisi)

أسس الحزب جميل الباي (Cemil Alpay) في استانبول في السادس والعشرين من نيسان 1946، وكانت أهداف الحزب، هي⁽⁴³⁾:

أ- إنّ الدولة التركية تستحق مكانة عالمية.

ب- اعطاء الحرية لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين والطائفة .

ت- تأمين سبل حياة المواطنين واحياء البنية الاجتماعية للديمقراطية.

ث- ضمان استخدام جميع انواع رأس المال لصالح المجتمع .

ج- الميل للصلح والمهادنة الدولية في مجال السياسة الخارجية للدولة ، والسعى لتأمين السلم العالمي .

ح- أن تكون الانشطة الاقتصادية والزراعية وفقاً للمبادئ الاشتراكية، وتحسين الظروف المعيشية للعمال والمزارعين .

خ- احترام الحقوق والحريات العامة دون قيد أو شرط .

(2)Mehmet Koca, Türkiye'de Çok Partili Hayata Geçiş Sürecinde Kurulan Sosyalist Partiler, inönü Üniversitesi Uluslararası sosyal Bilimler Dergisi , cilt6 , Sayı 2 , 2017 , S. 78.

(3) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص 162.

(43) عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص 50



شارك الحزب في انتخابات عام 1950، عن مدينة استانبول، ولكنه لم يحقق اي نجاح ، وبعد وفاة مؤسسه جميل الباي عام 1951، انحلَّ الحزب من تلقاء نفسه، بسبب فقدان شرعية التأسيس إذ انخفض العدد إلى أقل من ثلاثة اعضاء⁽⁴⁴⁾.

5 - الحزب الاشتراكي التركي (TÜrkiye sosyalist Patisi) :

أسس هذا الحزب في استانبول في الرابع عشر من آيار 1946، من قبل اسعد عادل مستجابلي اوغلو (Esat Adil Müstecaplı oğlu)⁽⁴⁵⁾. وكانت اهداف الحزب طبقاً ل برنامجه السياسي، القضاء على النفوذ والسيطرة على طبقة العمال ، اقامة ديمقراطية اجتماعية تُعني بتوزيع الأراضي، وتحقيق حياة سعيدة وعيش رغيد لكل أبناء الامة، وطالب الحزب بإنشاء نظام ديمقراطي في تركيا يعترف بالحقوق والحريات الاساسية، ويحمي مصالح العمال، ولا يمس الملكية الخاصة، والعمل على تأمين المناطق الزراعية الكبيرة ووسائل الانتاج، وركز الحزب على الاشتراكية في تحقيق مبدأ العدالة للشعب التركي ، وتحقيق الرفاهية الفردية للمواطنين، كما ذكر الحزب أن للأفراد حرية مطلقة في الاعتقاد الديني⁽⁴⁶⁾.

(44) مريم حسين علي، المصدر السابق ، ص 83.

(45) اسعد عادل مستجابلي اوغلو: سياسي اشتراكي، ولد عام 1904 في مدينة باليكسيير ، واكمel تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، وتخرج من كلية الحقوق في انقرة عام 1928 وشارك في تأسيس اول جمعية طلابية في الكلية وكان رئيساً للجمعية، بعد تخرجه سافر الى بلجيكا لاكمال تعليمه. عاد الى تركيا عام 1932، واستقر في مسقط رأسه وأصبح رئيساً لتحرير صحيفة سافاش اليومية، كانت له عدد من المؤلفات تعنى بالاشراكية منها الزعماء الاشتراكيون والاشراكية، والفاشية البلاشفية والديمقراطية، والحريات المدنية والسياسية، عام 1933 نظم اضراباً للعمال في باليكسيير في عام 1933، واصل حياته المهنية كمحامي منذ عام 1944، وتولى قضايا الثوار والديمقراطيين والعمال الفقراء، في كثير من الاحيان مجاناً، مات بشكل غامض عام 1958. ينظر : Mehmet Koca,A.G.E, S.25.

(1) Gökhan Kömür , Türk Siyasi Hayatında Çok Partili Siyaset Uygulimalarına Geçisi Hazırlayam Sebep Ve Faktörler , Yüksek Lisans Tezi ، Atatürk Üniversitesi ، Erzurum ، 2015 ،S.120.



يُعدّ الحزب الاشتراكي أول حزب اجتماعي، تم تأسيسه في تركيا بعد السماح بالتعديدية الحزبية، تعرض ذلك الحزب إلى مضائقات الحكومة والإدارة، مما أدى إلى إغلاقه عام 1946، إذ تعرض مؤسس الحزب اسعد عادل للاعتقال، وعندما استأنف الحزب نشاطه عام 1950، أثار قلق المؤسسات الحكومية، بفعل شعبيته بين عمال المصانع في المدن الكبرى، وكذلك الشك في أنه يخفي أهدافه الحقيقية، وأن عمله داخل البلاد كان لمصلحة دولة أجنبية، لذلك منع الحزب مرة أخرى من ممارسة نشاطه السياسي عام 1952⁽⁴⁷⁾.

6- حزب العمال الاشتراكي التركي : (Turkiye sosyalistisci partisi)

أسس هذا الحزب في الرابع والعشرين من آيار 1946، في إسطنبول، بزعامة ثابت شوقي شيرين (Sabit Şevki Seren)، هدف الحزب إلى حماية حقوق المواطنين، ومنع التحرير على الشيوعية⁽⁴⁸⁾، وتضمن برنامج الحزب⁽⁴⁹⁾:

أ- تأسيس الجمعيات العمالية .

ب-تعديل القوانين الخاصة بالصناعة والتجارة، وفقاً لمبادئ الاشتراكية، مع الاعتراف بالملكية الشخصية، وتوفير سبل العيش الكريم للعمال .

ت- حق الانتخاب للعمال و اختيار الرئيس مرة كل (5) اعوام .

ث- ضمان حرية التجارة الداخلية والخارجية .

ج- تنظيم الضرائب وتحقيق المساواة بين جميع فئات الشعب .

بيد أنَّ برنامج الحزب لم يطبق على أرض الواقع ، وأغلق الحزب في العاشر من أيلول 1948⁽⁵⁰⁾.

(47) عبد العزيز محمد عوض الله ، المصدر السابق ، ص 150.

(3) Eren Efe, A.G.E., S.19

(49) حامد محمد السويداني، المصدر السابق ، ص 27.

(1) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص 162.



7 - حزب العمال والمزارعين في تركيا : (Turkiy Isci Ve cif partisi)

أسس هذا الحزب في السابع عشر من حزيران 1946، بمدينة استانبول ، بزعامة ايتم روحي بالكان (Etem Ruhi Balkan) ، هدف الحزب إلى إنشاء منظمات ديمقراطية، لتنمية وازدهار البلد، والاهتمام بطبقة العمال، وبلورة نشاط واقتصاد الدولة، والاستفاده من عمال المدن والمصانع ، وركز على الوضع العام للعمال والمزارعين⁽⁵¹⁾ .

كان للحزب عدة فروع في ادرنه واسكيشهير وازمير واوشاك، ووصل عدد الفروع إلى سبعة عشر فرعا ، ولم يكن له وسائل اعلامية وصحفية ، إلا أنه في عام 1948، قام بالعديد من التغييرات في برنامجه الحزبي ، ومنها اتخاذ مبادئه الرئيسية العلمانية والقومية في ادارة الدولة، وبعد وفاة مؤسس الحزب ايتم روحي بالسكان عام 1949 بدأ بالتفكك، شارك الحزب في انتخابات عام 1950، لكنه لم يحقق اي نجاح فيها، وأغلق الحزب في عام 1961⁽⁵²⁾.

8 - حزب العمال والفلاحين الاشتراكي التركي : (Köylü Partisi

أسس في العشرين من حزيران 1946، بزعامة شفيق حسني ديمير (Şefik Hüsnü Deymer)⁽⁵³⁾ ، وكان زعيمه من الشخصيات البارزة في الدفاع عن قضية الطبقة العاملة في تركيا، إذ تضمن منهاج الحزب التأكيد على مبادئ الديمقراطية والاشتراكية والقومية والسلم والعلمانية ، ودعا إلى الرقابة الشعبية على الانتاج، وتأمين المستلزمات الاساسية في

(51) مريم حسين علي، المصدر السابق ، ص 89-90.

(3)Mehmet Koca, A.G.E.,S. 78.

(53) شفيق حسني ديمير: سياسي اشتراكي، ولد في سلانيك عام 1887، وهو من يهود الدونمة، انهى دراسة الطب في فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى، وقع تحت تأثير الحزب الاشتراكي الفرنسي، عمل كطبيب في القوات المسلحة اثناء الحرب العالمية الاولى في المستشفيات العسكرية، وأسس حزب العمال والفالحين الاشتراكي، توفي في مانيسيا عام 1959، بينما كان يقضي عقوبة النفي بعد سجنه.ينظر:

Mehmet Koca,A.G.E, S.30.



الصناعة والنقل ، وأكَد في مناشه على: "أنَّ حزيناً كُلَّه تصميم على الغاء استغلال العمال الذي غدا السبب الرئيس لتأثير العمال ، وخلق الظروف لقيام ديمقراطية اشتراكية حقيقة ووضع جميع وسائل الانتاج الكبيرة تحت تصرف الدولة" ⁽⁵⁴⁾.

كما أكَد الحزب على انهاء استغلال الكادحين، وتوفير مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين ، وتوحيد جميع القوى الديمقراطية في البلد من أجل تحقيق المهام الديمقراطية العامة، وحماية مصالح العمال من استغلال الرأسماليين والملاكين، والنضال ضد الرجعية الداخلية والخارجية، واخذت مشكلات الطبقة العاملة التركية والحركة النقابية حيزاً كبيراً في منهاج الحزب، وفي ميدان السياسة الخارجية، رفع الحزب شعار "النضال ضد الامبرالية والصداقة مع البلدان المجاورة" ⁽⁵⁵⁾.

قام الحزب بإنشاء منظماته المحلية ساعياً لتوحيد جماهير العمال من حوله، وبدأ بإصدار مجموعة من المنشورات الأسبوعية في انقرة، لذا اتهم الحزب بالميل للأفكار الشيوعية، الامر الذي جعل الحكومة تقوم بإغلاق الحزب، إذ اتبعت الحكومة التركية منهاجاً قاسياً لقمع الحركة الشيوعية في البلاد ⁽⁵⁶⁾، لاسيما منظمات ونقابات العمال الشيوعية، واتخذ المجلس الوطني التركي الكبير قراراً عام 1946، بتشديد الاحكام العرفية لمدة ستة أشهر في ولاية استانبول وادرنة وتكرداغ وجنة قلعة وكير كلاريلي، التي امست مقرًا لنشر الأفكار الاشتراكية في احياء تركيا، لذا منع الحزب من ممارسة نشاطه، واعتقلت السلطات مئات الاشخاص وفي طليعتهم قادة حزب العمال والفالحين الاشتراكي التركي، واتهموا المعتقلون بالنشاط الشيوعي وقدموا إلى المحكمة، في السادس عشر من كانون الأول 1946، وفي عام

(54) نقاً عن: مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص342.

(2) Hasan DÖNER, TÜRKiYE işçi PARTiSi'NiN GEçiRDiĞi SiYASAL DöNÜŞÜM SÜREÇLERiNiN ARKA PLANI (1961-1969), Adiyaman Üniversitesi, Haziran, 2017, S.15.

(56) حامد محمد السويداني ،المصدر السابق، ص27.



1948 صدر قرار ضد شفيق حسني وخمسة وعشرين من قادة الحركة الاشتراكية بعقوبة السجن من عام إلى خمسة أعوام⁽⁵⁷⁾.

9 - حزب الفلاحين والعمال (Koylu ve isci partisi) :

أسس هذا الحزب في الحادي والعشرين من حزيران 1946، في مدينة استانبول بزعامة عاطف حكمت آدسز (Atif Hikmet Adsız)، وتضمن برنامج الحزب⁽⁵⁸⁾.

أ- اعتماد نظام الجمهورية في تركيا ومبدأ الديمقراطية.

ب- الاعتراف بحق الاستفتاء وتكون الانتخابات المحلية سنوية.

ت- مدة الانتخابات البرلمانية كل عامين، والانتخابات الرئاسية كل أربعة أعوام.

ث- إشراك العمال بالانتخابات وإقامة نقابات عمالية.

ج- تطوير سكك الحديد، وتوزيع الأراضي على الفلاحين والاهتمام بالتعليم في القرى.

ح- الاهتمام بالصحة والامن ونشر الديمقراطية والحرية الشخصية.

لكن الحزب لم يكتب له الاستمرار، وتم إغلاقه في عام 1946⁽⁵⁹⁾.

10 - حزب العمال الديمقراطي (Dem okrat isci partisi) :

تأسس الحزب في السادس والعشرين من أيلول 1950، في استانبول بزعامة اورهان عرسال (Orhan Arsal)، كان هدف الحزب تحويل الطبقة العاملة إلى قوة مؤثرة سياسياً وسعى في سبيل تحقيق ذلك، فضلاً عن المطالبة بتشريع القوانين التي تحمي حقوق الجميع دون عنصرية أو تفرقة، واعطاء حرية الرأي وحق العمل ، إلا أن الحزب فشل في تحقيق اهدافه واغلق بسبب معارضته بأمر حكومي في العاشر من تشرين الأول 1950⁽⁶⁰⁾.

(1) Tuğrul Deliorman, TÜRKİYEDE işçi VE SOSYALİST HAREKETİ, NARODNA PROSVETADEVLET YAYINEVİ, SOFYA 1960, S.133.
مريم حسين علي، المصدر السابق، ص 97. (58)

(3) Mehmet Koca, A.G.E, S.31.

(1) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص 163.



11 - حزب الوطن (Vatan partisi) :

أُسس الحزب في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1954، بزعامة حكمت قفلجملي (Hikmet kivilcimi)⁽⁶¹⁾ ، وجميع أعضاء اللجنة المركزية للحزب كانوا من العمال، وتم إنشاء فروع له في إسطنبول وأزمير، وعلى الرغم من أن الحزب اشتراكي، إلا أنّ كلمة اشتراكي لم يتم تضمينها في برنامج وشعارات وخطب الحزب ، واستخدم حكمت قفلجملي شعاراً "الموت أفضل من الخوف من التعبير عن حبّ الوطن". ضمن برنامج الحزب المبادئ الآتية⁽⁶²⁾:

- أ- في مجال السياسة الداخلية: اقامة نظام ديمقراطي حقيقي في تركيا، يضمن حقوق المواطنين وحرياتهم.
- ب- في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية : إزالة امتيازات رأس المال الأجنبي، وإقامة الصناعة الوطنية التركية، لاسيما الصناعة الثقيلة التي هي أساس التنمية الاقتصادية في البلاد ، واعتماد قانون عمل جديد يتناسب مع مصالح العمال لتحسين ظروفهم المعيشية والمادية والثقافية.

(61) حكمت قفلجملي: سياسي و كاتب، ولد في عام 1902، شارك في حرب الاستقلال التركية، نشر أول مقالته عام 1925 ضد سياسة الحكومة ، وحكم عليه بالسجن (10) اعوام ، وتم اطلاق سراحه بعد عام واحد بعفو عام ، دخل السجن عام 1938، مع ناظم حكمت حكم عليهم بالسجن (15) عاماً ، أسس حزب الوطن عام 1954، قام بترجمة العديد من مقالات عن ماركس و انجلز وغيرهما ، وأسس جمعية مكافحة البطالة و الغلاء عام 1967 ، توفي في تشرين الأول 1971 في بلغراد. للمزيد من التفاصيل، ينظر :

Brejnev'e Mektup, Hikmet Kivilcimli 30.09.1971". 9 Mayıs 2011 tarihinde kaynağından arşivlendi. Erişim tarihi: 27 Mayıs 2011.

(3)Burcu Ünalan Alta,s ,Türk Solu'nda ayris,ma:1920-1971, yüksek lisans tezi ,gazi Üniversitesi, s.133.



ت- في مجال الزراعة: أخذ الأراضي التي تم تجميعها في أيدي المالك، وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، للقضاء على النظام الاقطاعي.

ث- في مجال السياسة الخارجية: إقامة علاقات ودية مع جميع الدول، واتباع سياسة سلمية، ورفض تدخل الإمبريالية الأمريكية في الشؤون الداخلية التركية .

وانتقد الحزب سياسة الحكومة الداخلية، وآثار مخاوف حكومة عدنان مندريس، بسبب انضمام اعداد كبيرة من اعضاء حزبي (العمال والفالحين الاشتراكي التركي ، والحزب الاشتراكي التركي) إلى حزب الوطن، فاعتقلت الحكومة قادة الحزب في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1958، وقدمت (25) عضواً إلى المحكمة بتهمة ترويج الدعاية الشيوعية ، وأغلق الحزب في عام 1958⁽⁶³⁾.

وكذلك شهدت تركيا خلال المدة التي أعقبت السماح بتأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية ظهور العديد من الجمعيات اليسارية في تركيا بين عامي 1946-1960، ومنها:

1- جمعية الشباب التركي (Turkiye gencler) :

أسست في انقرة عام 1946، وكانت ذات ميل يساري هدفت إلى نشر الثقافة ومنع الأفكار المعادية للإنسانية، وصل عدد أعضاء الجمعية إلى (206) عضواً، وكان أغلب أعضاء مجلس ادارتها منتمين لأحزاب وخلافياً تابعة للحزب الشيوعي التركي، وأدت الخلافات بين اعضائها، واستقالة البعض الآخر، إلى ضعفها وإغلاقها عام 1949⁽⁶⁴⁾.

2- جمعية الشباب الاتراك المتقدمة (Ileri Jon Turkler) :

أسست في ربيع عام 1949، من مجموعة من الطلاب الاتراك في باريس الذين كانوا على صلة بالحزب الشيوعي التركي، ومن ابرز اهدافها نشر مفاهيم الشيوعية، ولم تكن الحكومة التركية متهاونه تجاه ذلك النشاط الذي حاول أن يؤثر على الاتراك في المدة التي سبقت انتخابات عام 1950، لذلك تم حضر اعلانات الجمعية، وسحب جميع النسخ

(1)ARTUN ÜNSAL,UMUTTAN YALNIZLIĞA TÜRKİYE iŞÇİ PARTİSİ(1961-1971), Kirmizi Kedi Yayinevi, 2019, S.75.

(2)Eren Efe , A.G.E.,S. 62.



الصادرة، كما بدأت حملة اعتقالات ضد اعضاء الجمعية، وتشديد الرقابة على الطلبة الدراسين في الخارج⁽⁶⁵⁾.

3 - جمعية اصدقاء السلام (Turk Baris severler Derneg) :

أسست في الثاني عشر من آيار 1950، من مجموعة من الشخصيات اليسارية كانت في مقدمتهم بهيجة بوران (Bahja Boran)⁽⁶⁶⁾، وكان لتلك الجمعية العديد من النشاطات في آب وتموز من العام نفسه ، إذ اصدرت الجمعية مجلة (باريس)، التي تضمنت مقالات عديدة ضد التقارب التركي -الأمريكي، وعلى اثرها بدأت الحكومة بحملة اعتقالات ومطاردات ضد اعضاء الجمعية وقبضوا على البعض منهم ، واتهموا بالشيوعية وقررت الحكومة التركية تقديمهم للمحاكمة، وصدرت احكام بالسجن بحقهم⁽⁶⁷⁾.

(1) Mehmet Koca, A.G.E.,S. 95.

(66) بهيجة بوران: أكاديمية وناشطة سياسية تركية، ولدت في الأول من آيار 1910، في مدينة بورصة، انهت دراستها الاولى في استانبول ، ثم انهت دراستها العليا في الولايات المتحدة الامريكية ،عادت الى تركيا عام 1929، ومن خلال تخصصها في علم الاجتماع فقد عملت استاذة في جامعة انقرة، ووقفت عن التدريس الجامعي عام 1948، بسبب افكارها اليسارية، كانت لها نشاطات سياسية حيث كانت احد مؤسسي جمعية اصدقاء السلام، تعرضت للاعتقال عام 1952، وحكم عليها بالسجن خمسة عشر شهرا، انضمت إلى حزب العمال عام 1962، واصبحت رئيسة للحزب عام 1971، وفي العام نفسه، تم اغلاق الحزب وحكم عليها بالسجن 15 عام ، وفي عام 1974، حصلت على العفو واطلق سراحها، وعلى اثر انقلاب 1980م، نفيت من البلاد 1981، توفيت في بروكسل عام 1987.

يُنظر: حسين عبد فياض العامري، المصدر السابق، ص 87.

(67) مريم حسين علي، المصدر السابق، ص 103.



4- اتحاد نقابات العمال التركي (Turk-is) :

أسس عام 1952، وشرعت الحكومة بزج جماعات مواليه لها داخل النقابات العمالية لكي تسيطر عليها، إذ استطاعت ايجاد بيروقراطية نقابية كثيرة العدد، ولكن محدودة التأثير في الحياة السياسية⁽⁶⁸⁾.

وفق ما نقدم، لا ينبغي أن يُفهَم الانتقال إلى نظام التعديدية الحزبية في تركيا على انه انتقال إلى الديمقراطية، بل إنها آلية سياسية وتغيير في شكل الحكومات فحسب، وأن درجة الانفتاح على اليسار في النظام السياسي الجديد وما حدث لأحزاب اليسار امثلة جادة من حيث اظهار محدودية الديمقراطية في ذلك الوقت، ولاسيما أن حكومة حزب الشعب الجمهوري، التي وافقت على التعديدية الحزبية كمطلوب للظروف الدولية ، واتباع نظام الليبرالي الغربي، بهدف ضمها إلى المعسكر الغربي من خلال عرض مثل هذه الصورة على العالم، بدلاً من تأسيسها ديمقراطية حقيقة في تركيا ، وفي الواقع لم يترك مجال للحركات اليسارية لتأخذ فرصتها في تركيا ، ويبعدو أنه من الأصح النظر إلى ذلك الموقف على أنه عام، بدلاً من ربطه بحزب الشعب الجمهوري لأن الحزب الديمقراطي الذي تولى السلطة، تبني موقفاً مشابهاً لحزب الشعب الجمهوري، تجاه الأحزاب والجمعيات اليسارية في تركيا.

المبحث الثالث : انقلاب 27 أيار 1960 ونتائجـه:

بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950، انتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية التركية، وكلف عدنان مندريس بتشكيل الحكومة، نشأ جو ليبرالي وديمقراطي ، وكذلك شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت إلى قيام انقلاب السابع والعشرين من أيار 1960، والتي كانت من أهمها:

(68) فيروز احمد، الحركة النقابية في تركيا في نوبار هو فسبيان وآخرون في تركيا بين الصفة البيروقراطية والحكم العسكرية، ترجمة: سامي الرزاز وآخرون، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت، 1985، ص195.



١- السياسة الاقتصادية :

انتهت حكومة الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس سياسة اقتصادية قائمة على انهاء مفهوم (الدولية)⁽⁶⁹⁾، وجاء في برنامج الحكومة "أخذ جميع الاحتياطات لتمكين المشروع الخاص قانونياً وفعلياً في القيام بواجباته كما يجب أن تكون، وذلك لإيجاد الظروف الخاصة للاستفادة إلى حد بعيد من المشاريع الأجنبية ولحماية الانتاج من التأثيرات الضارة للدولة، وعلى هذا الاساس يجب علينا الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الى ابعد الحدود، وان حقل المشروع الخاص سوف يتسع، وأن تدخل الحكومة يكون استثناء ولضرورات عامة".⁽⁷⁰⁾

تركزت السياسة الاقتصادية للدولة على محورين رئيسين، الاول تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية، والثاني تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي، وفتح الباب امام رأس المال الاجنبي، وقامت حكومة عدنان مندريس بتوزيع الاراضي على الفلاحين لقاء ثمن يدفع على شكل اقساط لمدة عشرين عاماً، فصدر قانون الاصلاح الزراعي لعام 1951، الذي تضمن اسكان الفلاحين في الاراضي السيفية، بين عامي 1950-1954، استلمت (169,133) اسرة مساحة من الاراضي قدرها (862,5156) هكتاراً⁽⁷¹⁾، كما وزعت اراضي اخرى لأغراض التنمية الحيوانية بلغت مساحتها (104,4463) هكتار،

(69) الدولية: تعني سيطرت الدولة إما على الاقتصاد أو على السياسة الاجتماعية أو الاثنين معاً، وبهذا الصدد، اعلن عصمت اينونو في 29 ايلول 1930، عن مشروع (دولية الدولة) بقوله: "اليوم تعلن الحكومة بدعة نفسها دولية، وانها تثبت بفكرة اقتصاد وطني". للمزيد من الاطلاع. يُنظر: علاء طه ياسين النعيمي، الدولية وأثرها في السياسة التركية حتى عام 1960، مجلة سامراء، جامعة سامراء، العدد / 18 ، 2010، ص 17-26.

(70) نقاً عن : هزير حسن شالوخ ، انقلاب 27 ايار 1960 العسكري في تركيا ، دراسة في انعكاسات الفلسفة الاناتوركية ومعطياتها، مجلة كلية التربية ، جامعة ديارى، العدد 4/4 ، 2009، ص 199.

(71) فلاديمير ابفانوفيتش دانييلوف، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، د. ت ، ص 23.



وازدادت مساحة الاراضي المخصصة لزراعة القمح، لتصل الى (113%) عام 1954، وكذلك القطن ارتفع بنسبة (155%) ومع ذلك هبط انتاج الحبوب، واصبحت تركيا مستوردة للحبوب اكثر من كونها مصدرا، وفي تلك المدة تدخلت الدولة لدعم الاسعار، إذ كانت تدفع لشراء الحبوب من المزارعين ضعف السعر العالمي، إلا أن ذلك الدعم لم يصل الى الفلاحين الصغار، بل ذهب إلى كبار ملاكي الأرضي ، وبلغت الاعتمادات التي خصصت لهم للأعوام (1950-1956)، (7.9) مليون ليرة تركية ، في حين كانت الاعتمادات للأعوام (1945-1950) نحو (3) ملايين ليرة تركية ⁽⁷²⁾.

اما في المجال الصناعي فاستطاعت الحكومة ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة، ونقلت مشروعات الحكومة إلى القطاع الخاص، كما انشأت الحكومة عام 1950 مصرف الانماء الصناعي، وذلك لتقديم العون للقطاع الخاص، وبلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام 1954 ما يقرب من (117) مليون ليرة تركية ، وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام 1950 نسبة (58%) ارتفعت الى (65%) في عام 1954، وشهدت صناعات الانسجة والسمنت والفولاذ وانتاج الطاقة الكهربائية تقدماً ملحوظاً ، وشهدت مشاريع الاستثمار، لاسيما في قطاع البناء تطوراً كبيراً⁽⁷³⁾.

على الرغم من ذلك، استمر تدهور الاقتصاد التركي الذي جاء نتيجة حتمية للسياسة القائمة على عدم التخطيط واعتمادها على مبدأ الانفتاح الاقتصادي، وابعاد اشراف الدولة كلياً عن الحياة الاقتصادية ، وبالرغم من أن تلك السياسة ادت إلى انتعاش في الاقتصاد التركي، إلا أن السنوات التالية افرزت العديد من المشكلات، مما دفع الحكومة التركية إلى الاتجاه نحو الاعتماد على المساعدات الامريكية والتي احدثت تطوراً نسبياً في الصناعة للمرة الأولى في تاريخ حكم الديمقراطيين، وأحد اسباب فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام

.228 ص ، المصدر السابق ، عمر يوسف حسين (72)

(73) Intelligence Report , Department of State No7745 June, 27,1958, The Turkish Economy patterns, perspectives and paraspect, The Report prepared by: Division of Research and Analysis for Near East South Asia and Africa, p.43.



1954 ، ولتظهر فيما بعد بوصفها مشكلة اقتصادية خطيرة وهي مشكلة الديون ، التي ارتفعت إلى (5) مليارات ليرة تركية عام 1960⁽⁷⁴⁾.

كما أصبحت مشكلة البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، وكان للسياسة الاقتصادية اثرها في تقليل فرص العمل الزراعي ، مما أدى إلى هجرة اعداد كبيرة من المزارعين إلى المدن التركية ، فارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في المدن إلى (50%) ، ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد خلال المدة نفسها من التخفيف من حدة البطالة، بل ازدادت بسبب انهاء عقود الآف من العمال الأتراك العاملين في بلدان أوروبا الغربية⁽⁷⁵⁾.

2- العامل الديني:

مثل العامل الديني الركيزة المهمة في عقد الخمسينيات في تركيا، إذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة بمجيء الديمقراطيين انعطافه كبيرة في تاريخ تركيا السياسي، أذ اتبع قادة الحزب سياسة أكثر تسامحاً ممن سبقوهم اتجاه الدين، اصدر المجلس الوطني التركي الكبير في عام 1950 قراراً يسمح بقراءة القرآن الكريم ، واداء الآذان باللغة العربية ، بعد ان كانوا يؤديان باللغة التركية ، وسمح بتدريس مادة التربية الدينية التي اصبحت الزامية في المدارس الابتدائية، وجعل التوجيه والارشاد الديني اختيارياً في بقية المراحل، وهاجم الديمقراطيون نهج اتاتورك الذي تخلى عن الإسلام ووصفوه بالإلحاد والفساد والتحلل الخلقي، الذي اوصل تركيا الى ازمة اخلاقية، لا سيما بين الشباب التركي⁽⁷⁶⁾.

(74) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص 77.

(75) فراس صالح خضر الجبوري و مظهر نصار سلمان السعدون، السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي واثرها على الاوضاع الاجتماعية في تركيا 1950-1960، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 27، العدد 12/2020، ص 341.

(76) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960-1980)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص 27-28.



وشهدت حقبة الخمسينيات انتشار الحركات الدينية⁽⁷⁷⁾، وظهرت منظمات واحزاب ذات اتجاهات دينية مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي Islam) Kalkinma Demokratiti (Demokratiti Partisi والجمعية العسكرية المعروفة بـBuyuk Dogu (Partisi) و تبنت تلك الاحزاب جميعها الاتجاهات الدينية⁽⁷⁸⁾، ولا شاك ان توجهات الحكومة بتأييد الحركات والاحزاب الدينية، اثار حفيظة احزاب المعارضة الاخرى، إذ ادى موضوع الدين الى الصراع السياسي بين الحزب الديمقراطي الحاكم وحزب الشعب الجمهوري المعارض، وكان الحزب الديمقراطي يجارى التيارات الدينية ولذلك اتهمته احزاب المعارضة باستغلال الدين لتحقيق اغراض سياسية⁽⁷⁹⁾.

3 - المؤسسة العسكرية والحزب الديمقراطي:

تمتع عصمت اينونو بشعبية واسعة بين اوساط المؤسسة العسكرية، لذلك حاول الحزب الديمقراطي تقوية الحزب عن طريق تعيين المارشال فوزي جاقماق Fevzi Çakmak ()⁽⁸⁰⁾، رئيسا له وتقديمه مرشحا في انتخابات 1947، وكان قد رفض خمسة عروض قدمت

(77) انتشرت في تركيا عدد من الحركات الدينية، مثل البكتاشية، والمولوية، والنقشبندية، والتيجانية ، وطالبت بإلغاء الاتاتوركية والعودة إلى الإسلام، ووضع دستور جديد للبلاد يقوم على أساس الشريعة الإسلامية، إذ كانوا يعتمدون على الشعائر الدينية في نشر مبادئهم، واستخدام أسلوب العنف، كما وصفوا حزب الشعب الجمهوري ، بالدكتاتوري والكفر المطلق. للمزيد من التفاصيل، يُنظر : طلال يونس الجليلي : التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945-1983، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الموصل، 1999، ص 63-75.

(78) جورج نشووفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة: جعفر خياط، دار الكاشف، بغداد 1965 ، ص 208 .

(79) خليل ابراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الامارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي . 2004، ص 31.

(80) مصطفى فوزي جاقماق: عسكري ورئيس وزراء تركي، ولد في إسطنبول عام 1876، كان والده ضابطاً في المدفعية ، وبعد اكماله الدراسة الابتدائية التحق في الكلية الحربية، ثم انهى دراسة الاركان



إليه من قبل حزب الشعب الجمهوري، وذلك يدل على أهميته ودوره بين الجماهير والمؤسسة العسكرية، وفي النهاية وافق فوزي جاقماق على أن يرشح نفسه ضمن قائمة الحزب الديمقراطي، وفي انتخابات 1947⁽⁸¹⁾.

بعد فوز الحزب الديمقراطي عام 1950، حرص على معرفة رد فعل المؤسسة العسكرية على فوزه ، لاسيما بعد وصول انباء عن اجتماع كبار قادة الجيش لدى عصمت اينونو، إذ عرضوا عليه التدخل لتغيير النتائج لكنه رفض، وبعد ذلك عملت حكومة الحزب الديمقراطي في السادس من حزيران 1950، بإجراء عملية تغيير في القوات المسلحة التركية ، إذ أبعدت العديد من الجنرالات مثل رئيس القيادة العامة ، وقائد القوات البرية ، والقوات الجوية ، والجنرالات الذين شكلوا الحزب الديمقراطي بولائهم إلى وظائف إدارية، وبلغ عدد الضباط الذين أحيلوا على التقاعد (15) جنراً ، و(150) عقيداً⁽⁸²⁾.

كانت تلك أول اشارة لتأزم العلاقة بين حكومة الحزب الديمقراطي والمؤسسة العسكرية، فضلاً عن إلهمال وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للضباط، ونتيجة ارتفاع أسعار

عام 1898، وعند قيام الانقلاب الدستوري سنة 1908، عين متصرفاً في منطقة طاشلجة، واماً للفرقة 35، وأصبح عضواً في رئاسة الاركان عام 1910، وفي عام 1916، أصبح قائداً في الجيش السابع في سوريا ، لعب دوراً مهماً في حرب الاستقلال حتى سمي بالبطل القومي، وفي عام 1920 وأصبح وزيراً للدفاع، أصبح رئيساً للوزراء في حكومة المجلس الوطني 1922-1922، وكان من المترمسيين للفكر المحافظ ذات الطابع الإسلامي ، وأحيل إلى التقاعد في 12 كانون الثاني عام 1944، بسبب بلوغه السن القانوني، أسس حزب الامة عام 1948، وتوفي في 10 نيسان عام 1950. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص 13-12.

(81) فلاديمير ايفانوفيتش دانيروف، المصدر السابق، ص 42-43.

(82) عطارد عبد الامير حوشان، انقلاب 27 ايار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، العدد / 17 ، 2014 ، ص 139.



السلع وتكاليف المعيشة المتضاعدة التي لا تتناسب مع رواتبهم⁽⁸³⁾ ، وكذلك اصبح الجيش ليس من اولويات الحكومة ، لأنها كانت تهدف إلى التنمية الاقتصادية، واتجهت نحو الاقتصاد اكثر من الاهتمام بالمؤسسة العسكرية، وعدت الحكومة الجيش اداة لحماية حدود تركيا ، وليس لهم حق المشاركة في الحياة السياسية، كما اعتمدت الحكومة على حلف الناتو (NATO)⁽⁸⁴⁾ ، بتغطية تكاليف الجيش، وبدأ ضباط الجيش بالاستياء عند مقارنة الوضع المادي للجيش التركي مع جيوش اعضاء حلفاء الناتو، وادرک الضباط أنّ التدهور الذي اصاب تركيا ، ليس اقتصادياً فحسب، بل تخلف شمل مجالات الحياة كافة، وحملوا السياسيين مسؤولية تدهور تركيا ، ونتج عن ذلك صراع بين النظام السياسي الذي سيطرت عليه البرجوازية وبين قادة المؤسسة العسكرية⁽⁸⁵⁾.

(83) كان الضباط الصغار يعانون من ازمة سكن اينما حلوا ، ويذكر ديونارسيحان ، في مذكراته، انه اضطر الى بيع ساعة زوجته والبدلة المدنية الوحيدة التي امتلكها وقبعة مصنوعة = من اللباد ، من اجل استئجار غرفة واحدة مبنية فوق حضيرة حيوانات، وكان يطلق على الضباط تسمية اصحاب الليموناده، لعدم قدرتهم شراء مشروب اخر لغلاء الاسعار، وكان يكتب على الشفقة والسراديب الرديئة (شقة تصلح لسكن ضباط الجيش)، للمزيد ينظر : فلاديمير افانوفيتش دانيروف، المصدر السابق، ص 40-41.

(84) (N.A.T.O) Norh Atlantic Treaty Organisation منظمة أُسست في 24 آب 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان 1949، أصبح مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، للحلف لغتان رسميتان هما الانكليزية والفرنسية، والدور الرئيس لذلك الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويؤدي دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري له. ينظر : Edmind Stillman and Antony Wiener, European Defense, American interest and the prospects for NATO, New York, Hudsom Institute, 1964, pp. 11-22.Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region:EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, London, Routledge Taylor & Francis Group, 2016, p. (85) Frey Frederik, Patterins of Elite in Turkey Middle East ,U.S.A., 1975,p.78.



تمتع الحزب الديمقراطي في أعوام حكمه الأولى بشعبية واسعة، بعد اعلانه عن برنامجه الانتخابي، الذي أكد فيه على اشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والانتخابات الحرة، إلا أن تلك الشعارات تغيرت بمجرد وصول الحزب الديمقراطي إلى سدة الحكم، إذ عمد إلى القيام بإجراءات من أجل كبح المعارضة ، ومنذ عام 1950 شنّ حملته الدعائية ضد حزب الشعب الجمهوري ، وعمد إلى اسقاط هيبيته أمام الجماهير التركية ، وفي عام 1952 اصدرت الحكومة قانوناً بحلّ بيوت الشعب (Halk Evleri) ⁽⁸⁶⁾ ، ومصادرة املاكها إلى الدولة وكانت تلك البيوت تشكل دعامة مهمة من دعائم حزب الشعب الجمهوري ⁽⁸⁷⁾.

وعمدت حكومة الحزب الديمقراطي أيضاً إلى مكافحة الشيوعية، واعلنت شعاراً (كل الخطر آت من اليسار) وبدأت بلاحقة أعضاء الأحزاب ذات التوجهات اليسارية، والاحزاب الاشتراكية، واصدرت الحكومة في عام 1950 الحكم بالإعدام على الاشخاص المنتسبين إلى الشيوعية، والحبس والنفي على الذين يحاولون حماية الشيوعيين والتستر عليهم، إذ عذبهم الحكومة خطراً على منها القومي ، وكان الهدف الحقيقي وراء تلك الاجراءات هو ارضاء المجتمع التركي المسلم والغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁸⁾.

واصدر عدنان مندريس قانوناً في عام 1954، أعطى الحكومة الحق في طرد موظفي الدولة من وظائفهم ، دون أن يكون لهؤلاء الحق في الاعتراض، وكانت حكومة

(86) بيوت الشعب: ظهرت تلك البيوت في المراكز المختلفة للولايات التركية في عام 1931، لغرض نشر الثقافة والوعي القومي، تحت اشراف حزب الشعب الجمهوري، وبلغ عدد البيوت (479) بيتاً، كما اقيمت غرف الشعب التي بلغت (4322) غرفة، تحولت الى مراكز للتجمع ولتنظيم الدورات واقامة المكتبات ودور النشر ولقاء المحاضرات الثقافية والتاريخية والسياسية . يُنظر :

S. Joseph Szliowics, political change in Rural Trustees, Columbia University, 1966,p.53.

(87) مجموعه من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص 413 .

(88) روی مکریدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة: حسن صعب ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت، 1961 ، ص 422-424.



مندريس تهدف من وراء ذلك التخلص من جميع الموظفين الغير الموالين للحزب، وكذلك منع مندريس الاحزاب المعارضة من استخدام الاذاعة الرسمية، واقتصر ذلك الحق للحزب الديمقراطي فقط ، وفي نفس العام اصدر قانوناً منع الصحفيين والكتاب من انتقاد رجال الدولة، ومعاقبتهما بالحبس لمدة تتراوح من (3 إلى 6) أعوام مع غرامة مالية تصل إلى (10) الاف ليرة تركية، واصبحت المطبوعات والصحف تخضع كلياً لسيطرة الدولة بموجب ذلك القانون، وكذلك اصدرت الحكومة قانوناً منع الدعاية الانتخابية والمهرجانات الحزبية للأحزاب المعارضة من القيام بحملاتها إلا قبل (45) يوماً من الانتخابات العامة⁽⁸⁹⁾.

وكذلك خولت الحكومة الشرطة اطلاق النار على أي تجمع حزبي غير مرخص من وزارة الداخلية ، في حين كان الحزب الديمقراطي ماضياً في حملته الدعائية دون تحديد سقف زمني لها، ويسوء سياسة الحزب وسلوكه سلوكاً لا ديمقراطياً حدثت انشقاقات داخل الحزب ، إذ قدم (30) نائباً من نواب المجلس الوطني التركي الكبير اعتراضاً على الاجراءات القمعية التي قامت بها الحكومة ، وطالبوها بعدم عد انتقاد المسؤولين جرماً يحاسب عليه القانون، اذا استطاع الكاتب اثبات حقيقة ما كتبه بالأدلة، وبعد ذلك قامت قيادة الحزب بفصل (30) نائباً، واعلنوا ذلك النواب عن تأسيس حزب جديد سمي بحزب الحرية (Hürriyet Partisi)⁽⁹⁰⁾، بزعامة اكرم خيري الذي حل محله فوزي لطفي قره عثمان اوغلو⁽⁹¹⁾.

(89) وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013 ، ص108.

(90) حزب الحرية: أسس في 20 كانون الأول 1955، وطالب بإجراء تغييرات دستورية للسماح بعمل برلماني ديمقراطي ومتوازن ، لضمان استقلال القضاء ، وتأسيس نقابات حرة ومستقلة ، وحيادية الإدارة، واستقلالية الجامعة ، وحرية الصحافة والحقوق والحريات الأساسية في المجال الاقتصادي ، وذكر أنه سيتم الالتزام بمبادئ الديمقراطية الكلاسيكية فقط ، دون تحديد اتجاه ملموس بين الدولة والليبرالية. يُنظر: محمد نور الدين ، المصدر السابق، ص164.

(91) ساجلار كيدر، تركيا الحديثة، في نوبارهوفسيان وآخرون، في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة: سامي الرزاز وآخرون، مؤسسة الابحاث العربية، 1985، بيروت، ص33



تُعد احداث عام 1955، من أهم الاحداث التي أدت إلى تعميق الأزمة السياسية في البلاد، وتعميق الخلاف بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ففي السادس من ايلول 1955، قام شخص يوناني بالقاء قنبلة على القنصلية التركية في سيلانليك ، وادعى الحكومة اليونانية الخبر واعلنت عن اسفها، وأكّدت على إلقاء القبض على الفاعلين ، في حين اذاعت محطة انقرة واستانبول الخبر بشكل مثير للحماس، وبعدها عمّت تظاهرات في شوارع تركيا، وحدثت عمليات نهب وسلب للمحلات التجارية والكنائس التي تخص الأرمن واليونانيين ، وقدرت الاضرار بحوالى مليار ليرة تركية، ولم تتخذ الحكومة التركية اي اجراءات لمنع اعمال التخريب والعنف ، ويبدو انها كانت متعاطفة مع المتظاهرين، وهنا اتهم عصمت اينونو الحكومة بالتشجيع على تلك الأحداث، بسبب اوامرها إلى الشرطة بعدم التدخل ، إلا أن حكومة عدنان مندريس انكرت ذلك، وعبرت عن اسفها ووعدت بتعويض المتضررين⁽⁹²⁾.

طالب عصمت اينونو الحكومة بتعديل القوانين المنافية للديمقراطية، لاسيما الصحافة، وعدم التدخل في شؤون القضاء، والغاء الاجراءات التي تمّس استقلال الجامعات ، وفي السادس من ايلول 1957، دعا عصمت اينونو المعارضة للتعاون مع حزبه لإنقاذ البلاد من استبداد الحزب الديمقراطي، واصدر بياناً طالباً فيه الحكومة بحرية الصحافة وتعديل قانون الانتخابات ، وامام ذلك الوضع قامت حكومة عدنان مندريس بتقديم موعد الانتخابات إلى تشرين الاول 1957، واعلنت عن تعديل قانون الانتخابات، بمنع تقديم قوائم انتخابية مشتركة بين الاحزاب المعارضة والمستقلين، ومنع أي حزب من حق الاشتراك لا يلتزم بلوائح الانتخابات⁽⁹³⁾.

(92) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص 136.

(93) Cuneyt Arcayurek , Bir Iktidar Bir İhtilal, 1955-1960, Istanbul, 1985, SS. 299-304.



بلغ التوتر السياسي بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري ذروته في شباط بداية عام 1960، إذ طلب عدنان مندريس رفع الحصانة عن الشخصيات المناوئة لسياسة الحزب الحاكم، وفي السابع من نيسان 1960 اتهمت الحكومة حزب الشعب الجمهوري، بتحريض الجيش للقيام بانقلاب عسكري لإسقاط الحكومة، فعملت الحكومة على تكوين لجنة تحقيق برلمانية تكونت من (15) نائباً للتحقيق في الاتهامات الموجهة ضد حزب الشعب الجمهوري ، واستمر الكبت السياسي للحريات والصحف، وعمت التظاهرات المدن التركية⁽⁹⁴⁾

لجأت الحكومة التركية لاستخدام الجيش ضد الشعب، وفي تلك المدة منع حزب الشعب الجمهوري من القيام بحملته الدعائية ، ومنع رئيس الحزب عصمت اينونو من دخول ولاية قيصرية بطلب من عدنان مندريس، والقاء القبض على محرري الصحف المؤيدة لحزب الشعب الجمهوري، وفي الثالث عشر من نيسان 1960، قدم نواب حزب الشعب الجمهوري، طلباً للمجلس الوطني التركي الكبير للتحقيق في الاجراءات غير القانونية لسياسة الحزب الديمقراطي والحكومة، فطالب عدد من نواب الحزب الديمقراطي بإعدام عصمت اينونو، وعندئذ قال لهم عدنان مندريس " اذ واصلتم السير في هذا الطريق ، فحتى انا سأكون عاجزاً عن انقاذهم"⁽⁹⁵⁾.

وخرج أكثر من (10) آلاف متظاهر في 5 أيار 1960 في ساحة الهلال الاحمر في انقرة، وكان عصمت اينونو في مقدمتهم، وحدثت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين اسفرت عن قتلى وجرحى، إذ وصف اينونو تلك التظاهرات بأنها عملاً يصب في مصلحة الشعب التركي⁽⁹⁶⁾.

وازاء كل ذلك وجد الجيش بأن حكومة مندريس قد انتهكت الحقوق الطبيعية للأمة، وعطلت الاجراءات الكمالية لخدمة مصالح ذاتية مما عرض هذه المبادئ للخطر، لذا فأنه

(94) فلاديمير ابفانوفيتش دانيليف، المصدر السابق، ص43.

(95) نقلًّا عن: وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص108.

(96) محمد نور الدين، المصدر السابق ، ص186.



لابد من انقاد البلاد⁽⁹⁷⁾، ولذلك ففي 23 أيار 1960 عقد اجتماع لمجموعة تظيمات انقرة ، واتخذ فيه قرارا بتحديد ليلة 25-26 أيار 1960 موعداً للانقلاب العسكري⁽⁹⁸⁾ .

مع بزوع فجر السابع والعشرين من أيار عام 1960، وبتوجيه من قائد الانقلاب جمال كورسيل (Cemal Gürsel)⁽⁹⁹⁾، بدأت قوات الجيش بقيادة الفريق الب ارسلان توركش(Alparslan Türkeş)⁽¹⁰⁰⁾، بانقلاب عسكري سيطرت فيه عناصر الانقلاب على

(97) علي حمزة سلمان الحسناوي ، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا ، مجلة جامعة كربلا العلمية ، المجلد / 8 ، العدد 3/2010 ، ص 115.

(98) Ellen B. Laipson, Congressional-Executive Relations and the Turkish Arms Embargo, Washington, 1981, p.1.

(99) جمال كورسيل: عسكري ورابع رئيس للجمهوريةTurkish، ولد عام 1895 في ارضروم من اسرة عسكرية، بدأ حياته العسكرية بالمشاركة في معركة غاليبولي خلال الحرب العالمية الاولى، وخدم في الجيش نحو 46 عاما، تدرج في الكثير من الرتب العسكرية، وكان احد القادة العسكريين الذي قاد انقلاب عام 1960، وعيّن رئيساً للجمهورية التركية بعد الانقلاب عام 1960، وبقى في منصبه حتى عام 1966، وتوفي في 14 ايلول 1966. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: لميس مصطفى كاظم، جمال كورسيل ودوره السياسي في تركيا 1895-1966، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت، 2015.

(100) الب ارسلان توركش: عسكري وسياسي تركي، ولد عام 1917 في قبرص ، هاجرت عائلته إلى تركيا عام 1923، وفي نفس العام دخل الكلية الحربية وتخرج منها عام 1938، عين ملحقا عسكريا في واشنطن عام 1957، وعلى أثر الانقلاب العسكري عام 1960، زادت شهرته من خلال قراءاته للبيان العسكري من خلال الإذاعة ، شغل منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومات التي شارك فيها حزبه (1975-1977)، اعتقل عقب انقلاب 12 ايلول عام 1980، ثم أطلق سراحه فيما بعد. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: أمجد نعمة كيطان منسي الوزني، الحركة القومية في تركيا 1969-1980 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلا، 2020، ص 62-79.

Ference A. Vali , Beidy Across the Bosphorus: The Foreign Policy of Turkey, Johns Hopking Press, London ,1971,pp.32-35.



دار الاذاعة، ومركز البريد والبرق، والقصر الجمهوري ، ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين ، وقد اذاع الب ارسلان توركيش بيان الانقلاب وجاء فيه: " ان القوات المسلحة وضعت اليد على ادارة البلاد نتيجة الازمة التي واجهتها الديموقراطية ولمنع الانفجار بين الاخوة ، ان التحرك لا يستهدف احد، وستعود الديموقراطية بعد اجراء انتخابات حرة في اقرب وقت ، وان تركيا ستبقى ملتزمة بعضاويتها في حلف شمال الاطلسي ⁽¹⁰¹⁾ .

اعتقل قادة الانقلاب جلال بايار وعدنان مندريس ⁽¹⁰²⁾ ، ورفيق كورالتان وجميع الوزراء ، وثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطي ، وقدم جميع المعتقلين إلى المحكمة، استغرق الانقلاب العسكري ثلات ساعات ، وانتهى بذلك عهد الحزب الديمقراطي ونقل السلطة إلى العسكريين ⁽¹⁰³⁾ .

عقب الانقلاب تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية (Milli Birlik Komitesi) من الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب، برئاسة جمال كورسيل، ومن اجل محاكمة اعضاء الحكومة السابقة، شكلت لجنة الوحدة الوطنية هيئتين، الاولى مهمتها التحقيق في الجرائم التي ارتكبها مسؤولوا النظام السابق، والثانية قضائية لمحاكمة المتهمين ، اما التهم التي وجهت إلى قادة الحكومة السابقة فهي انتهاك حقوق الانسان، واقامة نظام دكتاتوري، واستشراء الفساد والرشوة ومصادرة الممتلكات بطريقة غير مشروعة، واتهم جلال بايار بالخيانة العظمى ومحاولة قتل عصمت اينونو، اما عدنان مندريس فقد وجهت إليه تهمة مخالفة الدستور وقضايا تخص الفساد الإداري ⁽¹⁰⁴⁾ .

(101) نقلً عن: طارق عبدالجليل، العسكر والدستور في تركيا، القاهرة، 2012، ص 81.

(102) ينظر : ملحق رقم (1)، ص 187.

(103) خليل ابراهيم الطيار، المصدر السابق ، ص 36.

(104) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص 43-45.



جرت المحاكمات في جزيرة محصنة في بحر مرمرة قرب استانبول، وأدارتها محكمة مؤلفة من (9) قضاة تم تعينهم من قبل لجنة الوحدة الوطنية وفي نهاية المحاكمات (105) التي استمرت طوال تسعه أشهر تمت تبرئة (123) شخصاً وحكم على (31) بالسجن مدى الحياة وعلى (418) آخرين بأحكام مخففة ، بينما حكم على (3) أشخاصاً بالإعدام ، وبذلك انتهت حكومة الحزب الديمقراطي والتي استمرت لمدة عشرة أعوام (106).
أما ابرز نتائج الانقلاب فهي (107) :

- 1- حلّ المجلس الوطني التركي الكبير والحكومة ومحاكمة قيادات الحكومة السابقة، فضلاً عن حلّ الأحزاب السياسية.
- 2- اعلنت لجنة الوحدة الوطنية أنّ البلاد سوف تحكم بشكل مؤقت وفق دستور عام 1924.

3- عين عدد من اساتذة الجامعات والحقوقيين من أجل اعداد دستور جديد للبلاد.
بعد نجاح الانقلاب حدوث صراع بين اعضاء لجنة الوحدة الوطنية (108)، إذ طالب انصار الحكم المدني وهم الاغلبية بضرورة اجراء انتخابات عامة، وصياغة دستور جديد للبلاد وتسلیم السلطة للمدنيين، وكان جمال كورسيل من مؤيدي ذلك الرأي ، اما انصار الحكم العسكري والذي تزعّمهم الب ارسلان تروركىش، فقد طالبوا باستمرار الحكم العسكري

(105) بلغ عدد جلسات المحاكمات (203) جلسات، مثل امام المحاكم نحو (592) متهمًا ، وتم الاستماع الى شهادات (1063). للمزيد ينظر : فلاديمير ايفانوفيتش دانيليف، المصدر السابق، ص 45-47.

(106) لوسيل دبليوبيفسنر، ازمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة: حسن نعمة سعدون ، بغداد . د. ت ، ص 39 .

(107) اريك زوركر ، المصدر السابق، ص 357.

(3) Mustafa Muftoglu , Cumhuriyet Tarihinde Muhim Olaylar, Ankara, 1988,
ss. 312-313.



لمدة اربع اعوام، وبعد إخفاق جمال كورسيل بإقناع انصار الحكم العسكري بالعدول عن رأيهم، اصدر قرارا بحل لجنة الوحدة الوطنية، وتشكيل لجنة جديدة تحمل نفس الاسم ، مكونة من (23) عضواً، وعلى أثر ذلك تم فسح المجال من أجل اعداد دستور جديد للبلاد، وتسليم السلطة للحكومة المنتخبة⁽¹⁰⁹⁾.

ويبدو مما تقدم، أن دور الجيش التركي يختلف عن دور أي جيش في العالم ، فالمؤسسة العسكرية التركية ظلت تتمتع باستقلاليتها عن المؤسسة السياسية والادارية والدستورية منذ نشوء الدولة التركية ، وظل الجيش التركي صمام أمان المؤسسة السياسية ، والمراقب لهذه المؤسسة وليس العكس ، وهو الذي يتدخل فوراً من تلقاء نفسه عندما يشذ قادة الحكومات السياسية عن تقاليد الجمهورية الاتاتوركية، مع ذلك، كان الانقلاب الاول عام 1960 متطرفاً في قراراته، إذ اعدم العديد من عناصر الحكم في تركيا وهذه الحالة الاستثنائية، جعلت الجيش يبتعد عنها ، في الانقلابات التالية.

المبحث الرابع - دستور عام 1961:

بعد نجاح الانقلاب العسكري لعام 1960، عملت لجنة الوحدة الوطنية على إقامة حكومة مؤقتة⁽¹¹⁰⁾، ووضع دستور جديد للبلاد لإعادة السلطة إلى المدنيين، وتتضمن الحقوق والعدالة والديمقراطية، فتم تأسيس لجنة دستورية في تشرين الثاني 1960، عرفت باسم لجنة

(109) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: سلمان داود الواسطي حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة ، بغداد، 2000، ص 286.

(110) تشكلت أول وزارة بعد الانقلاب في 28 أيار 1960 تولى جمال كورسيل تأليفها على وفق الصالحيات التي تتمتع بها، والتي كان اعضاءها جميعهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، و ضمت اربعة وزراء من القوات المسلحة التركية، وثلاثة وزراء من مؤسسة القضاء، وثلاثة من اساتذة الجامعات، وستة وزراء يمثلون الجانب الحكومي، وثلاثة من الخبراء المستقلين. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبدالجبار قادر غفور، انقلاب عام 1960 في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركيا، العدد/1، 1991، ص 50.



اسطنبول، التي ترأسها صديق سامي اونار (Sıddık Sami Onar)⁽¹¹¹⁾، وتضمنت (7) أساتذة من كلية الحقوق في جامعة إسطنبول ، بالاشتراك مع أعضاء لجنة الوحدة الوطنية الجديدة البالغ عددهم (23) عضواً وبمشاركة (48) شخصاً ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن ممثلين آخرين من أساتذة الجامعات والنقابات والبالغ عددهم (272) شخصاً، واشترط الحصول على موافقة مجلسى النواب والشيخوخ على مضمون الدستور الجديد⁽¹¹²⁾.

بدأت اللجنة الدستورية أعمالها في 6 كانون الثاني 1961، لاعداد الدستور الجديد، وفي الثامن والعشرين من ايار 1961، قدمت اللجنة تقريرها الاولى الذي اوضح بأن السلطة السياسية تحت حكم الحزب الديمقراطي كانت فاسدة بسبب المطامع الشخصية والطبقية ، ولذلك لم تعد الدولة في خدمة المجتمع، وربما كان مجيء الحزب الديمقراطي الى السلطة شرعاً، ولكن شرعية الحكومة لا تكون في اصولها، إلا بعد احترامها للدستور والمؤسسات ، مثل الصحافة والجيش والجامعات، وفشل الديمقراطيون في اظهار مثل ذلك الاحترام، ولذلك أبعدوا عن السلطة بشكل شرعي تام⁽¹¹³⁾.

ونلاحظ هنا أنّ لجنة كتابة وأعداد دستور جديد لتركيا أعطت وأصبغت الشرعية على الانقلاب، وهي بذلك اعترفت ضمنياً بأن المؤسسة العسكرية التركية هي الحامي والمدافع

(111) صديق سامي اونار: قانوني واكاديمي تركي، ولد عام 1898، في إسطنبول، وакمل كلية الحقوق في جامعة إسطنبول ، شغل منصب رئيس جامعة إسطنبول قبل انقلاب عام 1960 ، تم اعتقال اونار، بسبب نشاطاته السياسية وتأييده للطلبة المتظاهرين، وكان احد اعضاء اعداد الدستور عام 1961، توفي في إسطنبول عام 1972. للمزيد، ينظر:

Güneyt Arcayurek, Bir iktidar Bir ihtillal 1955-1960, Ankara, 1984, ss.32-33.

(112) Walter Weiker, The Turkish Revolution 1960- 1961, Aspects of Military Politics, The Brookings Institution Washington, 1963, p.105.

(113) George Haddad, Revolution and Military Rule in Middle East (The orthentier, Prentics, Hale spller sons puplishe N.J. 1962, p.141.



عن الجمهورية التركية والمبادئ التي قامت عليها، وأن من حقها التدخل وتغيير أي حكومة تخرج عن تلك المبادئ، وتهدد الاسس التي قامت عليها الجمهورية التركية.

اعلنت لجنة اسطنبول في 9 تموز 1961 الانتهاء من اعداد دستور جديد، وقانون انتخابي جديد والمكون من (157) مادة و(22) مادة اخرى مؤقتة، وقدم دستور الجمهورية الثانية للاستفتاء، وتم قبول الدستور بنسبة (61,7%) ، في المقابل رفض بنسبة (38,3%).⁽¹¹⁴⁾

تم اقتباس العديد من المواد من الدستور التركي لعام 1924، واضيفت الى الدستور الجديد، فضلا عن الكثير من القوانين والمفاهيم والافكار التي اخذت من دساتير بعض الدول الغربية ، وجاء في المادة (1) تركيا دولة جمهورية موحدة، المادة (2) إن الجمهورية التركية قومية ديمقراطية اجتماعية يحكمها القانون الذي يقوم على المبادئ الاساسية لحقوق الانسان، وتم التعبير عن مبدأ سيادة القانون ، الذي تضمنه دستور عام 1961، وفق المادة (114) على النحو التالي: المراجعة القضائية هي انجح وسيلة من وسائل الإشراف على الادارة في ضمان امتثال القانون، ومن خلال ادخال مبدأ الانصاف القضائي حال تصرفات وافعال الادارة ، ولذلك فان من متطلبات دولة القانون أن تلتزم الهيئة التشريعية والسلطة القضائية بالقانون، واعطى دستور عام 1961، المواطنين الحق في المطالبة بحقوقهم⁽¹¹⁵⁾.

يعد دستور عام 1961، جديدا لو قارنا ذلك مع دستور عام 1924، ويمكن اعتبار مبدأ الدولة الاجتماعية يعكس تطلعات القوى الاجتماعية التي ظهرت بعد السابع والعشرين من آيار 1961، وقد اكد الدستور الجديد على الحريات المدنية كحرية المعتقد الديني، ومنع استخدام الدين لأغراض سياسية، وأشار الى المادة (19) والتي نصت على: "لا يمكن لأي فرد أن يستغل الدين لتغيير التركيب الاجتماعي والاقتصادي السياسي ، كما لا يجوز استخدام الدين في السياسة للمصالح الشخصية" ، ونصت المادة (20) " لكل فرد حرية

(114) Cevik. ,Turkey Almanac, A Turkish Daily news publication, Ankara 1980, p.119.

(1)Burcu ÜNALAN ALTAŞ,TÜRK SOLU'NDA AYRIŞMA:1920-1971,YÜKSEK LiSANS TEZi,GAZİ ÜNiVERSiTesi,S.133.



الفكر والرأي والكلمة شفهية أو كتابية أو مصورة أو غيرها من الوسائل فردياً أو جماعياً " (116).

واشارت المادة (29) من الدستور إلى حرية تكوين الجمعيات لكل فرد الحق في تكوين الجمعيات، ويتم غلق الجمعيات في الحالات التي نصّ عليها القانون من أجل سلامه الدولة وأراضيها والامة والامن القومي والنظام العام، ويتم ذلك بقرار من القاضي بتعليق النشاط بناء على اوامر من السلطة المختصة في القانون⁽¹¹⁷⁾، ونصت المادة (47) والتي اعترفت بحق الاضراب "للعمال الحق في المفاوضات الجماعية والاضراب من أجل حماية أو تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في علاقاتهم مع صاحب العمل"، وتضمنت تلك المادة بمنع العمال من استخدام حقهم في الاضراب لأغراض سياسية⁽¹¹⁸⁾.

ولضمان ارساء الاتجاه الديمقراطي فقد تضمن دستور عام 1961، بنداً لتأسيس احزاب سياسية تعبر عن افكارها، وورد ذلك في نص المادة (56) "للمواطنين وسعيًا لتأسيس الاحزاب السياسية لديهم الحق في الدخول والخروج من الاحزاب السياسية، بغض النظر عن ما إذا كان الحزب في السلطة أو في المعارضة، وهي عنصر لا غنى عنها في الحياة السياسية والديمقراطية"، وجاء في المادة (57) "إن الأحزاب السياسية واللوائح والبرامج والأنشطة يجب أن تحافظ على الدولة أرضاً وشعباً وديمقراطية وعلمانية، وعدم قابليتها لتجزئة الجمهورية بتوافق مع الأحكام الأساسية"⁽¹¹⁹⁾.

خضعت الاحزاب وفقاً للمادة (56) و(57) من الدستور في تنظيماتها ونشاطاتها ووسائل التمويل المالي وفقاً لقرارات المحكمة الدستورية، التي تتولى فتح سجل خاص بالأحزاب السياسية يتضمن الوثائق المتعلقة بها، وأكد ايضاً أن المحكمة الدستورية الحق في

(116) Sabri Sayari, "The Turkish Party System in Transition in Government And Opposition " Journal of Comparative politics, London, Vol.3 No.1, 1978, p.47.

(117) اضواء الانباء ، س/ 9 ، ع/ 30 ، انقرة ، 27 تموز 1989.

(118) فيروز احمد ، صنع في تركيا الحديثة ، ص298.

(119) طارق احمد شيخو، المصدر السابق ، ص43.



اصدار قرارات بغلق الاحزاب السياسية في حالة تجاوزها حد العمل السياسي المسموح به ، فضلاً عن ذلك كان ضمن صلاحيات المحكمة الدستورية متابعة حسابات الدخل والانفاق للأحزاب لضمان ملائمتها مع قانون الاحزاب السياسية، والزمعت الاحزاب ان لا تتجاوز مبالغ الاشتراكات الحزبية الى (100) ليرة تركية، كما منع قانون الأحزاب السياسية عضوية اساتذة الجامعات وطلبة المدارس، واشترط أن لا يقل عدد اعضاء الحزب المراد تأسيسه عن (50) عضواً، ومنعت الاحزاب من استخدام الدين للأغراض السياسية ، ووفقاً للمادة (91) من قانون الاحزاب السياسية منع استخدام مصطلحات الشيوعي والفوضوي وغيرها من المفردات⁽¹²⁰⁾.

وتم السماح بتأسيس الاحزاب وفي الحادي عشر من شباط 1961 ، اعلن عن تأسيس عشرة احزاب سياسية جديدة، كان اكبر تلك الاحزاب حزب العدالة (Adalet Partisi)⁽¹²¹⁾.

لم ترغب لجنة الوحدة الوطنية، البقاء في السلطة لمدة طويلة، وبعد إصدار الدستور والإعلان عن النظام الانتخابي، والذي تضمن "الممثل النسبي"⁽¹²²⁾، وكان من نتيجة ذلك

(120) كريم مطر حمزة الزبيدي، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2020، ص 249.

(121) حزب العدالة: قام راغب كمبوش بالا، وهو جنرال متقاعد، بتأسيس حزب العدالة في 11 شباط 1961، والذي اجيز رسمياً من قبل لجنة الوحدة الوطنية، وقد ضم الحزب بين صفوفه معظم تنظيمات الحزب الديمقراطي المنحل، وعقد مؤتمره الاول في أواخر كانون الاول 1961، كان من ابرز الاحزاب السياسية في تركيا في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، جاء ذلك الحزب ليُكمل مسيرة الحزب الديمقراطي، سيطر على الحزب سليمان ديميريل بعد وفاة راغب كمبوش بالا عام 1964، الذي شغل ست مرات منصب رئيس الوزراء ، وكان في السلطة وقت الانقلاب العسكري الذي حدث في عام 1980. يُنظر: Walter Weiker, Op. Cit, pp.105-106.

(122) نظام انتخابي تمنح الجماعات والاحزاب السياسية بمقتضاه مقاعد في البرلمان تتناسب وقوتها الشعبية ، وقد طالبت الاحزاب الصغيرة بإزالة تحديد نسبة الاصوات لتوفير افضل واسع مشاركة في العملية الانتخابية. يُنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص 60.



هو عدم اشتراك عدد من الاحزاب في انتخابات عام 1961، والذي تضمن عدم جواز اشتراك الاحزاب في الانتخابات مالم تنظم نفسها في (15) ولاية على الأقل ، وخروج الأحزاب من دائرة التفاف الانتخابي التي لم تحصل على نسبة (10%) من الأصوات، وتقسيم الاصوات التي تجاوزت الحصة المقررة بين الاحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية⁽¹²³⁾.

بعد صدور المواقف بتشكيل الاحزاب الجديدة في كانون الثاني 1961، وحدد الخامس عشر من شباط موعداً لتسجيل الأحزاب السياسية التي ستشترك في الانتخابات، وقبل الانتخابات دعت لجنة الوحدة الوطنية الى عقد اجتماع ضم زعماء اربع احزاب رئيسة⁽¹²⁴⁾، صدر على أثره بيان ألم زعماء الأحزاب بما يلي⁽¹²⁵⁾ :

- 1- حماية المبادئ التي وضعها اتاتورك ومقاومة كلّ محاولة للقضاء عليها.
- 2- حظر المحاولات التي تهدف إلى احياء روح الحزب الديمقراطي.
- 3- احترام حرية العقيدة الدينية والامتناع عن استغلال الدين لأغراض سياسية.
- 4- احترام الأحكام الصادرة من المحكمة العليا الخاصة في المحاكمات التي حكمت زعماء الحزب الديمقراطي وعلى رأسهم جلال بايار وعدنان مندريس.
- 5- مقاومة النزعات المتطرفة سواء أكانت يمينية أو يسارية.

بدأت الحملة الانتخابية في نهاية شهر ايلول وانتهت في الثاني عشر من تشرين الاول 1961، وكانت المنافسة بين حزب الشعب الجمهوري برئاسة عصمت اينونو من جهة

(123) طارق احمد شيخو ، المصدر السابق ، ص49.

(124) حزب الشعب الجمهوري، وحزب العدالة، وحزب تركيا الجديدة، وحزب الامة القروي الجمهوري.
ينظر: فلاديمير ايفانوفيتش دانييلوف، المصدر السابق، ص75.

(125) سعد حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي 1960-1980، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد، العدد 14، 1984، ص324.



وحزب العدالة من جهة ثانية، والحزب الأخير تنافس على ملء الفراغ الذي حدث بفعل حظر الحزب الديمقراطي في التاسع والعشرين من ايلول 1960⁽¹²⁶⁾.

جرت الانتخابات في الخامس عشر من تشرين الاول 1961⁽¹²⁷⁾، وشارك فيها (12,924,395) مواطناً تركياً، بنسبة (81,4%)، تنافس فيها أربعة احزاب هي حزب الشعب الجمهوري ، وحزب العدالة، وحزب تركيا الجديدة ، وحزب الامة القروي الجمهوري ، ولم تؤدي إلى نجاح أي حزب من الأحزاب بصورة حاسمة، إذ وزعت الاصوات على الأحزاب، فقد حصل حزب الشعب الجمهوري على أعلى نسبة في الاصوات (36,7%) اما حزب العدالة فقد حصل على (34,8%) ، وحصل حزب الامة القروي على (14%)، في حين حصل حزب تركيا الجديد على (13,7%)⁽¹²⁸⁾،

جدول رقم (3)

نتائج الانتخابات النيابية عام 1961⁽¹²⁹⁾.

الحزب	عدد النواب	النسبة المئوية	مجموع الاصوات
الشعب الجمهوري	173	%36.7	3.724.752
العدالة	158	%34.8	3.527.435
الامة القروي الجمهوري	65	%14	1.415.390
تركيا الجديد	54	%13.7	1.391.934
اخرون		%0.8	81.732

(126) محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص194.

(127) للمزيد: ينظر ملحق رقم 2، ص188.

(128) Walter Weiker, Op. Cit. pp.105-106.

(129) Ibid. p.107.



نلاحظ من الجدول اعلاه، عودة حزب الشعب الجمهوري لممارسة دوره في الحياة السياسية مرة اخرى، ولكن دون أن يتمكن من الحصول على أغلبية ساحقة، إذ وضحت النتائج أن غالبية الشعب التركي، لاتزال ترفض العودة إلى حكم حزب الشعب الجمهوري، لما يعكسه من نزعة استبدادية موروثة من عهدي اتاتورك واينونو، كما لاتزال الغالبية تحاول الحفاظ على الهوية الدينية للمجتمع وتعارض العلمنة بالطريقة التي طبقت بها.

ومما تقدم نجد أن دستور عام 1961، والذي تم إعداده وكتابته من قبل لجنة دستورية جاء متقدماً على دستور عام 1924، وعلى الرغم من تضمينه عدداً من مواد الدستور السابق، إلا أنه تمت اضافة مواد جديدة، وتشذيب بعض المواد، وكان ذلك الدستور قد أشار إلى حرية تشكيل الأحزاب بما يتماشى مع مبادئ الجمهورية التركية ويتفق مع الاسس التي قامت عليها، بما لا يهدد طبيعة النظام السياسي ووحدة الجمهورية التركية، فضلاً عن تأكيده الابتعاد عن المظاهر الدينية والعرقية والشيوعية، ونستطيع أن نقول هنا أن الدستور الجديد كرس الديمقراطية والتعددية وسمح بها بشروط اللجنة العسكرية، والحفاظ على الاسس التي قامت عليها الجمهورية.



الفصل الثاني

تأسيس حزب العمال التركي ونشاطه السياسي 1971-1961

المبحث الأول : تأسيس حزب العمال التركي عام 1961 و برنامجه السياسي

المبحث الثاني : محمد علي ايبار و رئاسة الحزب عام 1962

المبحث الثالث : مؤتمرات حزب العمال التركي

المبحث الرابع : نشاط الحزب السياسي حتى عام 1971



المبحث الأول : تأسيس حزب العمال التركي عام 1961 و برنامجه السياسي. اولاً : تأسيس الحزب.

بدأ عهد جديد لليسار التركي بعد التصويت على الدستور الجديد في التاسع من تموز 1961⁽¹³⁰⁾، وعبر الدستور عن مفهوم العدالة الاجتماعية في الباب الاول، إذ وصف تركيا بأنها دولة قومية وديمقراطية، وعلمانية واجتماعية، يحكمها القانون وتستند على حقوق الإنسان ، وجرى توضيح تلك المسألة من قبل جمال كورسيل عندما ذكر بأن تركيا منفتحة على الاشتراكية⁽¹³¹⁾.

إنّ تطور الحركة الإشتراكية في تركيا كان بسبب عاملين اساسيين هما:

- 1- التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع التركي، لاسيما في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وتأثير الفئة المثقفة على شرائح المجتمع، وانعكاس تلك التأثيرات على التنظيمات السياسية.
- 2- أعطت لجنة الوحدة الوطنية الضوء الأخضر لعودة الحياة السياسية، من خلال السماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها، بشرط أن تكون أنظمة وبرامج ونشاط الأحزاب السياسية مطابقة لمبادئ الجمهورية الديمقراطية والعلمانية⁽¹³²⁾.

أدت زيادة أعداد العمال وتعرضهم للظلم من قبل التجار وكبار المالكين إلى زيادة رغبة العمال للدفاع عن مصالحهم، من خلال تشكيل تنظيمات نقابية خاصة بهم لتنظيم أعمالهم وحمايتهم ، وكانت النقابات العمالية في تركيا ترى نفسها هي المسؤولة عن الطبقة

(130)Kadriye Ümrani Satır, POLİTİK ANAYASACILIK EKSENİNDE 1961ANAYASASI'NIN MAHİYETİ, (YÜKSEK LİSANS TEZİ), ULUDAĞ ÜNİVERSİTESİ,2018,SS.76-80.

- (131) هزير حسن شالوخ العنبي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسية الداخلية 1937-1983م ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص160.

(132) Ertan Erdoğan, 1961 VE 1982 ANAYASALARINDA SENDİKAL HAKLAR VE GÜNÜMÜZDE SENDİKAL HAKLARIN GELİŞİM Dinamikleri, ABANT İZZET BAYSAL Üniversitesi, 2013,S.29.



العاملة بغض النظر عن أعدادهم وماهية أعمالهم، بعد فشل الأحزاب السياسية في تحقيق مطاليب العمال⁽¹³³⁾.

نتيجة لذلك تم إعداد اللوائح و القوانين من أجل تشكيل حزب عمالٍ يمثل الطبقة العاملة، وقد عزم قادة النقابات على ذلك ، وازدادت المناقشات من أجل تأسيس ذلك الحزب في الشهور الأولى من عام 1961، إذ عقد ممثلي النقابات العمالية اجتماعاً في اسطنبول في كانون الثاني 1961⁽¹³⁴⁾، واهم ما جاء في الاجتماع "نحن نعاني من ظلم اجتماعي واضح، حيث لا يوجد لدينا الحق حتى في الاعتراف على أجور العمل، نحن نطالب بشئ واحد هو أن لا نبقى في الظلم بعد الآن، ولن يمنعنا أحد بعد ذلك من المطالبة بحقوقنا ولن نتوانى عن الدفاع عن انفسنا، حتى وإن لم نستطيع ذلك على الأقل سنعمل على تأييد الأحزاب أو النقابات التي تستطيع حمايتنا، كما يفعل العامل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأننا نرى من الضروري في الوقت الحاضر أن نعمل على تأسيس حزب يمثلنا في هذا البلد"⁽¹³⁵⁾.

أنّ السياسة التعسفية التي مارستها الحكومات التركية تجاه الحركات النقابية العمالية ، ادت إلى قيام قادة تلك النقابات بمحاولة إصلاح أوضاعها من خلال تأسيس حزب سياسي لها ، يكون له نواب في المجلس الوطني التركي الكبير ، للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة، واستناداً إلى القرار الصادر عن وزارة الداخلية التركية في الثالث عشر من كانون الثاني 1961، كان آخر موعد لتسجيل الأحزاب من أجل الانتخابات هو الثالث عشر من شباط

(133) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ص 153.

(2) نبا مكي وهيب حمدي ، الحركة العمالية والنقابية في تركيا 1945-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة سامراء ، 2016، ص 81.

(3) Tşçi Partisi Olaylar-Belgeler-Yorumlar 1961-1971, 2.Bs., Tarih, Sosyal Yayınları, 2012, S.17.



(¹³⁶) 1961، لذلك سعت النقابات العمالية إلى تأسيس حزب العمال التركي قبل انتهاء موعد تسجيل الأحزاب، واتفق على أن يكون الحزب تابعاً لاتحاد التركي للنقابات العمالية (Turk-iş) (¹³⁷)، على أن يمول الاتحاد الموجود في إسطنبول الحملة الدعائية للحزب (¹³⁸) . وتم تقديم طلب تأسيس الحزب إلى وزارة الداخلية التركية، من قبل قادة النقابات العمالية للقطاع الخاص في إسطنبول، وهم: كمال توركيلر (Kemal TÜRKLER) (¹³⁹) ، وعوني اراكانلي (Şaban YILDIZ) (¹⁴⁰) ، شعبان يلدز (Avni ERAKLIN) ، ابراهيم

(136) مريم حسين علي نصيف العزاوي ، المصدر السابق، ص 119.

(137) أسس في حزيران عام 1952، ومقره في انقرة، وهو اكبر اتحاد عمال في تركيا. يُنظر: حسن عبد فياض العامري، المصدر السابق، ص 58.

(138) Enes Atay, TÜRKİYE'DE SENDİKA-SİYASET İLİŞKİSİ: 1980 SONRASI Dönem, YÜKSEK LİSANS TEZİ, YALOVA Üniversity, 2017,S.15.

(4) كمال توركيلر: قيادي عمال، ولد في دينيزلي عام 1926، أكمل دراسته الابتدائية و الثانوية في إسطنبول ، تخرج في كلية الحقوق عام 1947 ، وفي 6 تشرين الاول 1960، تولى رئاسة اتحاد نقابات عمال للتعدين ، ويعد من ابرز مؤسسي حزب العمال التركي ، وكان توركيلر من بين مؤسسي اتحاد النقابات اليساري عام 1967 ، والذي اصبح لاحقاً رئيساً له. تم القبض عليه بعد الاحتجاجات النقابية في عام 1970 ، اغتيل من قبل اتباع الجناح اليميني في عام 1980 ، للمزيد، ينظر :

Feyza turgay , 1961 Anayasası ve sendikal yasaların oluşumunda işçi hareketi ve sendikaların rolü,YÜKSEK LİSANS TEZİ, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Üniversity, 2012,S.112.

(140) شعبان يلدز : نقابي وسياسي اشتراكي ،ولد عام 1919 ، وكان احد مؤسسي حزب العمال التركي ، وأحد قادة النقابات العمالية في إسطنبول، توفي عام 2000. للمزيد، ينظر :

Ertan Erdogan . A.G.E,S.30.



كوزيلجة (Kozilجة) (Ibrahim GÜZELCE)⁽¹⁴¹⁾، ورضا كواس (Rıza KUAS)⁽¹⁴²⁾، وكمال نبي اوغلو (Kemal NEBIOĞLU)⁽¹⁴³⁾، وابراهيم دنيجير (İbrahim denizcier)⁽¹⁴⁴⁾، وتمت اجازة الحزب في الثالث عشر من شباط 1961، باسم حزب العمال التركي (Turkiye İşçi Parties) إذ اعلن الحزب في بيان له "أن الهدف من تأسيسه هو نصرة العمال المقهورين الذين يحاولون الحصول على حقوقهم وعدم انتهاكها، وحماية مصالحهم التي ضاعت بين الأحزاب التي وعدتهم بالتغيير ولم تف بوعودها، وأنهم

(141) ابراهيم كوزيلجة : نقابي وسياسي اشتراكي ، ولد في اسطنبول عام 1922، تخرج من مدرسة الطباعة المهنية ، كان عضوا في حزب العمل الديمقراطي ، ونائبا عن حزب الحرية عام 1957، احد مؤسسي حزب العمال التركي، سافر إلىmania وانضم إلى الاتحاد النقابي الألماني، توفي في اسطنبول عام 1976. للمزيد، ينظر Feyza turgay. A.G.E,S. 115.:.

(142) رضا كواس: نقابي وسياسي اشتراكي ، ولد في سقاريا عام 1926، تخرج من ثانوية سقاريا، عمل مزارعا ، ثم بدأ العمل في مصانع اطارات السيارات وانضم إلى نقابات العمالية ، كان من مؤسسي حزب العمال التركي ، انتخب نائباً عن انقرة عام 1965، وانتخب نائبا عن اسطنبول في المجلس الوطني التركي الكبير في انتخابات عام 1969 ، توفي عام 1981. للمزيد، ينظر: Enes Atay.A.G.E,S.47.

(4) كمال نبي اوغلو : نقابي وسياسي اشتراكي، ولد في مدينة ريزي عام 1926، وكان نقابياً شارك في تأسيس حزب العمال التركي ، بعد انقلاب 12 ايلول 1980، تم القبض عليه بسبب احتجاجات النقابية التي كان له دور فيها و سجن لمدة أربعة أعوام ، كما تم تعيينه الامين العام لحزب العمال التركي عام 1962 ، اصيب بمرض السرطان و توفي في اسطنبول عام 2006 . للمزيد، ينظر :

MUSTAFA KARACA,CUMHURĞYET DÖNEMİNDE SENDİKAL FAALĞYETLERĞIN GELİŞİMİ (1923-1980), YÜKSEK LİGSANS TEZ,SOSYAL BİLGİLEREN STİTÜTÜ,AKSARAY ÜNİVERSİTESİ, 2019 ,S.48.

(144) Artun Ünsal,UMUTTAN YALNIZLIĞA TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ (1961-1971),The Red Cat,2019,S.63.



عازمون بتأسيس هذا الحزب للحصول على الضمان الاجتماعي، وأن ينالوا حقهم في الاضرابات أذا لم يستطيعوا تحقيق مطالبهم المنشودة⁽¹⁴⁵⁾.

وبهذا يكون الحزب قد أعلن عن مطالبه الرئيسة، ووضح أنّ الأساس الذي تم تأسيس الحزب من أجله هو الطبقة العاملة ، وأن الحزب سيناضل بالأساليب المشروعة التي كفلها الدستور للوصول إلى السلطة، وذلك يعني أنّ الحزب رفض الثورة كطريق إلى السلطة، وأنه جاء للعمل تدريجياً من أجل كسب التأييد الشعبي الذي يوصله إلى السلطة، وبالفعل أخذ الحزب يحظى بشعبية في أوساط الطبقة العمالية⁽¹⁴⁶⁾ .

ثانياً: برنامج الحزب

عمل مؤسسو الحزب على وضع برنامج لحزبيهم بمساعدة اروهان اصال (Orhan Asal)، أحد مؤسسي حزب العمال الديمقراطي، (Demokrat İşçi Partisi)، إذ أكد اروهان آصال على ضرورة أخذ بعض برامج حزب العمال الديمقراطي ، لأنّه يدافع عن

(145) نقلًا عن: طارق احمد شيخو، المصدر السابق، ص162.

(146)NURULLAH KIRKPINAR, 27 MAYIS ASKERİ MÜDAHALESİNİN ARDINDAN TÜRK SİYASETİNİN YAPILANMA DÖNEMİ 1961 – 1965, YÜKSEK LİSANS TEZİ, DOKUZ EYLÜL Üniversity, 2015, S.144.

(3) اروهان اصال: ولد في أسطنبول عام 1905 ، درس القانون والاقتصاد في جامعة السوريون في فرنسا ، و حصل على شهادة الدكتوراه من فرنسا ، عُين أستاداً في كلية الحقوق بجامعة اسطنبول 1933-1937 ، انضم إلى الحزب الاشتراكي التركي عام 1948، شغل منصب رئيس نقابة المحامين في اسطنبول 1956-1958، انضم إلى حزب العمال التركي وأصبح أمين العام 1961-1962 ، ولفت الأنظار بالخطب الإذاعية التي ألقاها خلال مدة=تنظيم الحزب ، عندما أصبح محمد علي ايبار رئيساً، أضطر إلى ترك الحزب وتوفي عام 1973 في انقرة. للمرزيد، ينظر:

Milliyet Büyük Larousse Sözlük ve Ansiklopedisi, cilt, 2, 1986,S.32.

(148) حزب العمال الديمقراطي: أسس في 26 ايلول 1950، بزعامة الدكتور اورهان اصال، واتخذ من استانبول مقراً له. ينظر: حسن عبد فياض العامری، المصدر السابق، ص 59.



حقوق الطبقة العمالية ، كما تضمن البرنامج في بدايته على مقوله لأناتورك تتضمن مدح العمل والعمال ونبذ الرأسمالية والامبرالية⁽¹⁴⁹⁾، وتكون البرنامج من (16) صفحة، من أهم تلك المواد هي⁽¹⁵⁰⁾:

المادة الاولى: الجمهورية التركية دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تقدس العمل والعاملين.

المادة الثانية: ايصال الشعب التركي إلى الرفاهية، وتوفير الضمان الاجتماعي، وجعل إدارة الشعب حرة، وعدم التمييز، وعدم السماح بالاستغلال والمتاجرة بالناس.

المادة الثالثة: صيانة الحقوق والحريات والتخلص من أسباب وأثار البطالة⁽¹⁵¹⁾.

المادة التاسعة: يجب ان يتكون مجلس الحزب من (120) شخصاً على الاقل ، يتم انتخاب ضعفي عدد الأعضاء بطبيعة الحال بالاقتراع السري من أجل التمثيل في مجلس الشيوخ على أن يكون نصف العدد من العمال.

المادة الخامسة عشرة: إن حزينا يدير النضال السياسي من منصور غير شخصي وعملي، ووفقاً لهذا كان الهدف من هذا النضال أن تكون أكثر حرية وسعادة ووضع حدّ للفلاحين

(149) جاء في مقدمة منهاج الحزب: "نحن شعب نعمل لنعيش ، لذلك لكل منا الحق ولله السلطة، ولكن من خلال العمل نحصل على هذا الحق، لذلك فإن الأشخاص الذين يريدون الاستلقاء على ظهورهم وقضاء حياتهم دون عمل ليس لديهم مكان في مجتمعنا، وليس لهم أي حق، لذلك فالشعبوية هي عقيدة اجتماعية تريد ان تأسس النظام الاجتماعي على عملها وقانونها، ونحن كأمة نتبع عقيدة ترى أنه من المناسب أن نحارب إمبريالية التي تريد تدميرنا والوقوف بوجه الرأسمالية التي تريد ابتلاعنا". للمزيد، ينظر :

Artun Ünsal,A .G.E.S.46.

(150)Simge EMEKDER,TÜRK BASININDA DARBE SONRASI SEÇİM PROPAGANDALARI(1961-1965) ،YÜKSEK LİSANS TEZİ,ANKARA YILDIRIM BEYAZIT ÜNİVERSİTESİ,2021, S.129.

(4)TİP’İİ Yıllar 1961/1971 Antılar - Belgeler,C.I,S.69.



المعدمين والقوة العاملة المستغلة، وأن حزب العمال التركي يتبع سياسة داخلية منفتحة ومبرمجة للحصول على السلطة من خلال الانتخابات وعدم اللجوء للعنف، وبذلك يرفض الحزب الوصول إلى السلطة بالطرق غيرديمقراطية لأن حزبهم يعد أحد مؤسسات الحقوق والحريات⁽¹⁵²⁾.

المادة السادسة عشرة: ضرورة تحويل العمال إلى المواطن رقم واحد، وجعل الفلاح هو سيد الأمة ، لأن ما يريد الناس أن يعامل كأنسان وان يكونوا قادرين على العيش بشكل انساني.

المادة السابعة عشرة: في حال اغلاق الحزب، تتحول جميع ممتلكات الحزب إلى اتحاد النقابات العمالية، أو إلى مستشفى العمال التركية أو يتم حفظها إلى ان يتم انشاء حزب جديد⁽¹⁵³⁾.

وضع الحزب شروط عديدة للانضمام إليه في مقدمتها⁽¹⁵⁴⁾:

1-أن يكون العضو مواطنا تركيا في سن قانوني يسمح بالإنضمام إلى الأحزاب السياسية.

2-اللتزام بدفع الاشتراك (لا تقل عن 100 قرش شهريا).

3-أن لا يكون مسجلاً في حزب سياسي آخر .

4- يمكن رفض العضوية من قبل مجالس الادارة الثلاثة دون أي سبب، ويحق للعضو المرشح الطعن في قرار الرفض من خلال اللجوء إلى المجلس التنفيذي المركزي.

5- الموافقة على برنامج الحزب ونظامه الداخلي.

(1) Artun Ünsal, A.G.E, S .142

(2)Bariş Alp Özden, WORKING CLASS FORMATION IN TURKEY, 1946-1962, Atatürk Modern Turkish History, Boğaziçi University, 2011, pp.58-78.

(154)Simge EMEKDER. A.G.E, S .132.



6- الموافقة على تنفيذ المهام الحزبية التي يكلف بها العضو.

7- يتم تسجيل الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام إلى الحزب في المنطقة التي يعملون فيها أو يقيمون فيها⁽¹⁵⁵⁾.

اذا لم تجد قيادة الحزب أي شيء مخالف للقوانين ولوائح الحزب، يقرر المجلس التنفيذي للمقاطعة تسجيل مقدم الطلب كعضو مرشح، ويحتفظ بالجزء الاول من طلب الانتماء ويرسل الجزءين الآخرين إلى مجلس إدارة المقاطعة، ويقوم مجلس إدارة المحافظة بتثبيت الجزء الثاني ويقدم الجزء الثالث إلى المقر، وتصبح عضوية المرشح نهائية عندما يتم ارسال العضوية المعتمدة من قبل المقر الرئيس إلى منطقته⁽¹⁵⁶⁾.

ثالثاً: نشاطه السياسي عام 1961.

اصدرت السلطات الحكومية فراراً بالموافقة للاحزاب بعقد المؤتمرات والندوات في المدن الكبيرة والمحافظات بتاريخ الثامن والعشرين من اذار 1961 سمح الدستور بنظام التمثيل النسبي للانتخابات، ودخل القانون حيز التنفيذ ونشر في الصحفة الرسمية، وفي الخامس والعشرين من آيار 1961 تم تقديم قانون انتخاب النواب وتمت الموافقة عليه، وبذات الحياة السياسية تعود إلى طبيعتها شيئاً فشيئاً مع انتهاء الحكم العسكري، والبدء في مرحلة الانتخابات التي حدّت في يوم الخامس عشر من تشرين الاول 1961، واعلن حزب العمال التركي رغبته بالاشتراك في انتخابات عام 1961، إلا أنه لم يستطع بسبب عدم اكتمال التنظيم الحزبي، وأسباب أخرى، منها⁽¹⁵⁷⁾:

(155) فلايمير ايافوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص 155.

(156) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا عام 1945-1980، ص 271.

(157) MEHMET UTKU ÖZTÜRK, 1961 Kurucu Meclisi, Yüksek Lisans , Sosyal Bilimler Enstitüsü , Galatasaray Üniversitesi, 2012,S.214.



1- كان يتحتم على الحزب عمل تنظيم في (15) محافظة على الأقل، وكان للحزب تنظيمات في (7) محافظات فقط، وهي: استانبول، وانقرة، وازمير، واضنه، وغازى عنتاب، وايجل، وكوجالي .

2- من الناحية التنظيمية كان أعضاء الحزب من عمال الصناعة والزراعة وبعض صغار المالك واصحاب المهن الحرة ، ولم يسبق لهؤلاء العمل السياسي الحزبي، مما أدى إلى قلة خبرتهم في مجال السياسة والحياة الحزبية، لذلك كان على قادة الحزب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنقيف أعضاء الحزب وزيادة خبرتهم السياسية .

3- إن حزب العمال كان حديث العهد عندما اجريت انتخابات تشرين الثاني 1961، فضلاً عن ذلك عدم فهم منهاج الحزب لدى اوساط الشعب التركي.

4- كانت توجهات الحزب الفكرية والاشتراكية دور في انها لم تجذب غير الأوساط العمالية.

5- كان الحزب يتسم بایدولوجية صارمة لم تجذب الكثير من الطبقات غير العمالية. نتيجة عدم اشتراك الحزب في تلك الانتخابات غادرت عدد من الشخصيات البارزة حزب العمال التركي، إذ بدأ الحزب في تلك المدة يعاني من الاخفاقات، ودعا اتحادات النقابات العمالية لتأسيس حزب جديد ⁽¹⁵⁸⁾، واوضح رئيس اتحاد النقابات العمالية سيفي دميرسوبي (Seyfi Demirsoy) ⁽¹⁵⁹⁾، قائلاً " حاولنا ما بوسعنا من اجل انشاء حزب للعمال في تركيا، لقد كان هدفنا من انشاء حزب جديد هو حماية حقوق العمال عن طريق التمثيل في

(158) حامد محمد السويداني، المصدر السابق، ص35.

(159) سيفي دميرسوبي : نقابي تركي، ولد في اسطنبول عام 1920 ، بدا دراسته في مدرسة الباسان الابتدائية ، عمل في مصنع الجعة في اسطنبول انتخب رئيسا للنقابة عام 1960، توفي عام 1974 .

للمزيد، ينظر : <http://info.babylon.com/onlinebox.cgi?>



الساحة السياسية، ولكن مع تأسيس حزب العمال التركي وتمثيله لحقوق العمال والkadحين داخل البرلمان صرفا النظر عن تشكيل الحزب، لكن في حالة عجز حزب العمال عن ملئ هذه الفجوة فسوف نعمل على تأسيس حزينا⁽¹⁶⁰⁾.

بدأ حماس مؤسسي الحزب بالفتور، إذ أصبح منعزلا في المدة الأولى من تأسيسه، ولم يختلف ذلك الحزب من حيث الجوهر عن الاتحادات العمالية التي كانت واقعه تحت تأثير العناصر البرجوازية القومية ، ولم تستطع قيادة الحزب من جعله حزبا يتمتع بثقة واسناد العمال، لذلك أراد مؤسسو الحزب النقابيين احياء الحزب مرة أخرى، فعرض مؤسسي الحزب رئاسة الحزب على علي فؤاد بكشيل (Ali Fuat Başgil)⁽¹⁶¹⁾، الا انه رفض ذلك، واقتراح عليهم بأن الشخص المناسب لذلك المنصب هو محمد علي ايبار (Mehmet Ali Aybar)⁽¹⁶²⁾.

(160) Ertan Erdoğan, A.G.E., S. 45.

(161) علي فؤاد بكشيل: سياسي ومحامي تركي، ولد في سامسون عام 1893، التحق بالمدرسة الابتدائية، واكمل دراسته الثانوية في اسطنبول و باريس، تم تعيينه أستاذًا في كلية الحقوق جامعة اسطنبول، ومثل تركيا في العديد من المؤتمرات الدولية خلال مدة الخمسينيات من =القرن العشرين ، بعد الانقلاب العسكري في 27 آيار 1960 تم ادراجه في قائمة 147 شخص الذين طردتهم لجنة الوحدة الوطنية، توفي بنوبة قلبية في منزله في اسطنبول في 17 أبريل 1967 . للمزيد، ينظر: فلايمير ايفانوفيتش دانيليف، المصدر السابق، ص80.

(162) محمد علي ايبار: سياسي تركي، ولد في استانبول في 5 تشرين الاول عام 1908 ، حصل على دكتوراه في القانون الدولي في كلية الحقوق عام 1939، ذهب إلى باريس لإجراء بحث قانوني في جامعة السوربون. تولى رئاسة الحزب العمال التركي في عام 1962 – 1969 ، وعدت مدة توليه منصب قيادة حزب العمال التركي المدة الذهبية للحزب، استقال ايبار من رئاسة الحزب عام 1969، توفي في تموز عام 1995، تاركا وراءه عدداً من مؤلفاته منها كتاب (تاريخ حزب العمال التركي) المكون من ثلاثة مجلدات، وكتاب (تأملات في الماركسية والاشراكية). للمزيد، ينظر:



مما تقدم يتضح أن النقابات العمالية في تركيا استغلت حالة الانفتاح السياسي والحرية في تأسيس الأحزاب التي جاء بها دستور عام 1961، وسارعت بتشكيل حزب العمال التركي لكي يكون ممثلاً عنها وصوتاً لعمال تركيا في المجلس الوطني التركي الكبير، وأن العمل السياسي بالطرق السلمية هو الطريق لتحقيق مطالب العمال بالعدالة والمساواة، إلا أن طبيعة الحزب وتوجهاته الفكرية لم تجذب إليه بقية طبقات المجتمع التركي مما أدى إلى عدم مشاركته في انتخابات عام 1961، بسبب قلة شعبيته وحداثة تأسيسه.

المبحث الثاني : محمد علي ايبار ورئاسة الحزب عام 1962.

أولاً: تولي محمد علي ايبار رئاسة حزب العمال التركي عام 1962 :

وجد مؤسسو الحزب بأن عليهم التوصل مع المتفقين الاشتراكيين من أجل تقوية الحزب، لإيجاد حلول للمشاكل التي عانى منها العمال التي لم يتضمنها برنامج الحزب، إذ أن الحلول التي ذكرت في البرنامج اقتصرت على حماية حقوق العمال من الطبقة الرأسمالية⁽¹⁶³⁾، فضلاً عن ذلك كان ينظر إلى حزب العمال على أنه حزب غير ناجح، بسبب عدم تلقيه الدعم الذي كان متوقعاً الحصول عليه من اتحاد النقابات العمالية، لاسيما بعد عدم مشاركته في انتخابات عام 1961، لذا أعيد النظر بتوجهات الحزب، وتغيير بعض البرامج التي وضعت سابقاً من أجل أن يكون للحزب هوية تخدم العمال بالفعل⁽¹⁶⁴⁾.

لذلك رأى مؤسسها حزب العمال التركي في محمد علي ايبار⁽¹⁶⁵⁾، الشخصية المناسبة لتحقيق ذلك ، لذا قاموا بمفاتحته لرئاسة حزب العمال التركي ، وافق ايبار على تولي رئاسة الحزب، بشرط تغيير بعض بنود منهاج الحزب، وبعد أن تم وضع البرامج

Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C.I, Istanbul, 1988, S.196.

(163) Sevil HARIKÇI,TÜRK SOLU VE ORTADOĞU (1960-1971) , YÜKSEKLİSANSTEZİ,SOSYAL BİLİMLER İNÖNÜÜNİVERSİTESİ, ENSTİTÜSÜ,2020,S.23.

(2) Mehmet Ali Aybar , "Bsgimsizlik Demokrasi Soyalizm" Gercek yay , 1968 "Tip Tarihi" Cilt3 , BDS yay , Istanbul , 1988 , S.5 .

(165) بنظر: ملحق رقم(3), ص190.



الجديدة للحزب تم الاعلان عنها في المؤتمر الصحفي الذي عقد في الثامن من شباط 1962، واعلن ابيار "أن قبوله لرئاسة الحزب هو لخدمة البلد"، وكان اول عمل قام به ابيار عقد اجتماع بقيادات الحزب، من اجل توضيح ابرز الاصلاحات التي سيتم اتخاذها في الحزب، وكان لابد له في البداية من اعادة كتابة البرنامج الخاص بحزب العمال⁽¹⁶⁶⁾.

ثانياً: برنامج حزب العمال التركي عام 1962:

عندما استلم محمد علي ابيار رئاسة حزب العمال كانت هيكلية الحزب ضعيفة، كما أن تنظيم الحزب اقتصر على استانبول، وبعض المدن الصغيرة، وفي التاسع عشر من نيسان 1962، حصلت موافقة أعضاء الحزب على البرنامج الذي وضعه ابيار، وأبرز ماتضمنه البرنامج هو⁽¹⁶⁷⁾:

1-نظام الحزب عام 1962 :

- القسم الاول: اسم الحزب، ومقره، وهويته، وأهدافه.

- القسم الثاني: العضوية، حقوق الأعضاء وواجباتهم.

- القسم الثالث: أقسام الحزب ، ووظيفة كلّ قسم وسلطاته .

-القسم الرابع: مهام رئيس الحزب ونوابه والسلطات المنوحة لهم ومبادئ الانتخابات.

-القسم الخامس: ممثلو الأحزاب والقوائم .

-القسم السادس: المجموعات الحزبية التي تمثل في المجالس.

-القسم السابع: العقوبات التأديبية وكيفية تطبيقها.

-القسم الثامن: المخصصات المالية والحسابات.

-القسم التاسع: تحديد المرشحين للانتخابات.

- القسم العاشر: الاحكام المشتركة ومعطياتها.

(4) Hasan DÖNER, A. G .E., S .75.

(167) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص65. للمزيد، ينظر: ملحق رقم(4)، ص192 .



نصّ القسم الأولى من نظام حزب العمال التركي على أنه حزب سياسي تأسس استناداً إلى قانون الجمعيات العامة، ووصف القسم الثاني من النظام على أنه حزب ديمقراطي يجمع الطبقات العاملة ومن ضمنهم، العمال وال فلاحين الصغار ، والحرفيين ، والتجار الصغار ، وأصحاب الدخل المحدود وكذلك المجموعات المتفقة⁽¹⁶⁸⁾.

ونصّ القسم الثالث من نظام الحزب على تحقيق الأمن والحريات واحقاق الحقوق واشراك الشعب ضمن العملية السياسية، وتنقيف الطبقة العاملة بعدهم القوة الداعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم ضمن المواد التي نصّ عليها دستور الدولة، وكيفية التعامل مع أصحاب رؤوس الاموال وملوك الاراضي من أجل منعهم من استغلال العامل، والسعى للإصلاح الزراعي وزيادة الانتاج وإنشاء التعاونيات الزراعية من أجل مساعدة الفلاحين ووضع حدًّ للبطالة، وترسيخ مبدأ "الدخل حسب العمل" هو السائد في توزيع الدخل⁽¹⁶⁹⁾.

واوضح ابيار أنَّ افضل طريقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو اشراك الطبقة العاملة في إدارة البلاد، لأنها بالتأكيد جزء لا يتجزأ من عملية تطور البلاد وهي جزء من المجتمع، وأنَّ هدف الحزب هو ايصال صوت الطبقة العاملة وجعل قراراتها مؤثرة⁽¹⁷⁰⁾.

بعد تولي ابيار رئاسة الحزب تم اضافة كلمة اشتراكي الى هوية الحزب في المادة الثانية من نظام الحزب، وعلى الرغم من أنَّ الحزب لم يستخدم مصطلح الاشتراكية في نظامه و برنامجه، إلا انه كان معروفاً عنه أنه حزب اشتراكي، وما زاد من تأكيد تلك الهوية هو انتماء العديد من المثقفين المعروفين بتوجهاتهم بالاشتراكية إلى حزب العمال التركي⁽¹⁷¹⁾.

(2) Türkiye İşçi Partisi Tüzüğü 1962 , S.7.

(1) Mehmet Ali Aybar Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C,I. S.214.

(170) CAVİT EMİR GÜNGÖREN, Türkiye aşırı solunda devrim metodu düşüncesi (1960-1971), Yüksek Lisans, Sosyal Trakya Üniversitesi, Bilimler Enstitüsü, 2020,S.147.

(3) Hasan DÖNER, A. G .E, S .77.



ووفقاً للقسم الرابع من نظام الحزب اشترط على المتقدمين من أجل الانتساب، قبول برنامج الحزب، فضلاً عن ذلك لا يعد دفع الرسوم الحزبية أحد الشروط الأساسية ، إذ يستطيع المنتسب أن يقوم بأي عمل مقابل أن لا يدفع الرسوم، ووفقاً للنظام القديم للحزب، فإنه يتم اختيار اقدم عضو في الحزب من أجل ان يقوم بتسجيل الأعضاء الجدد، ولكن اعتباراً من المؤتمر الرابع الذي عقده الحزب عام 1969، تم تغيير بعض القواعد التي تخصّ العضوية، فأصبح لابد أن يكمل الأعضاء مدة الترشيح للعضوية والتي تستمر لمدة ستة أشهر، ومن ثم يتم اختبار لهم إذا نجحوا فيه يستطيعون الانضمام لعضوية الحزب، كما أنّ اللجنة المركزية للحزب هي من تقرر ما إذا كان من الممكن تقليل مدة العضوية للشخص او تمديدها لمدة عامين على أن يكون العضو قد اجتاز مدة الاختبار⁽¹⁷²⁾.

واوضح القسم السادس من النظام كيفية الاعتراض في حال تعرض الشخص لرفض من قبل الحزب، ومن حقّ أي شخص رفضت عضويته في الحزب أن يقدم طلب خطياً إلى اللجنة المركزية للحزب وتقوم اللجنة بمراجعة القرار، وتقرر إذا ما كانت ستضمه للحزب او ترفض عضويته⁽¹⁷³⁾، ويبدو أنّ حزب العمال كان دقيقاً في خياراته وفق للمادة السادسة من برنامج الحزب ، إذ وضع الحزب بناءً على قرارات رئيسه ابيار سلسلة من الاجراءات من أجل قبول الأعضاء في الحزب، كما حدد نظام الحزب الحقوق والواجبات لكل عضو في الحزب، كما سمح للجميع بالتعبير عن آرائهم بكل حرية داخل الحزب⁽¹⁷⁴⁾.

(1) Göze CAKIR , TÜRKİYE'DE BİREY İDEOLOJİ İLİSKİNDE BİREY İDEOLOJİ VE PARTİ İL İSKİSİNDE SOSYALİST GELENEK, TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ ÖRNEĞİ , YÜKSEK LİSANS TEZİ SOSYAL BİRSEL SELCUK, SOSYOLOJİ, ENSTİTÜSÜ ÜNİVERSİTESİ ANABİLİM DALI , Konya ,2011, S . 10.

(173) . A.E., S. 12.

(3) Türkiye İşçi Partisi, Tüzüğü 1962. S. 8



وقام محمد علي ايبار بمنع اقامة المقرات الحزبية في القرى والمناطق بحجة عدم التسبب بالتجاذبات السياسية بين المواطنين الأتراك في تلك المناطق الصغيرة، ولكن ذلك الأمر جعل المواطنين في القرية جاهلين بالأمور السياسية، لذلك قام ايبار بتعديل ذلك، وسمح بفتح مقرات للحزب في تلك المناطق مرتبطة بالمقر الرئيس للحزب⁽¹⁷⁵⁾.

وكانت المادة (52) موضوع نقاش كبير في حزب العمال التركي، إذ نصت على "جميع حلقات الحزب مترابطة فيما بينها، اذا تم اتخاذ أي قرار من الجهات العليا فعلى الجهات الأقل تنفيذه، واذا تم اتخاذ قرارات من قبل الجهات الأدنى لا يسري هذا القرار على الجهات العليا، بل على الجهات الاقل منها فقط"، إلا أنّ ايبار أكد على ضرورة تعديل تلك المادة ، إذ انتقد ايبار بشدة هذه المادة لأنها تعيق تحقيق مبدأ الاشتراكية على حد قوله⁽¹⁷⁶⁾. ووفقاً للقسم العاشر من نظام الحزب فإنّ اهم نشاطاته هو المؤتمر السنوي الذي يعقده الحزب، أذ أنّ جميع القرارات مرتبطة به، وأن اعداد المشاركين في المؤتمر ممكّن أن تصل إلى (1000) عضو، وبإمكان مؤسسي الحزب واعضائه من الوزراء والبرلمانيين واعضاء مجلس الشيوخ الاشتراك في المؤتمر مباشرة⁽¹⁷⁷⁾ .

ووفقاً للمؤتمر الأول للحزب الذي عقد عام 1964، فقد كان عدد المشاركين قليلاً، إذ كان يجب أن يكون عدد الحضور (76) عضواً، إلا أنّ عدد الحاضرين كان (56) عضواً فقط ، ونصّ قانون المشاركة في المؤتمر على أن يتتألف المؤتمر من الاعضاء المنتخبين، أما بقية المشاركين فسيتم اختيارهم من قبل المجالس المحلية، اذ يتم انتخاب أربعة ممثّلين

(175) SERAP İLKAN, 1960-1971 yılları arasında Türk siyasi hayatı, Yüksek Lisans, Sosyal Bilimler Enstitüsü , Aksaray Üniversitesi , 2020,S.96.

(2) Nurullah ÇAYAN , 1960'LARDA SOSYO – POLİTİK ORTAM VE TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ'NİN TMMM'DE TEMSİLYETİ , HAZIRL.AYAN , BATMAN BİLİMLER SOSYAL ÜNİVERSİTESİ ENSTİTÜSÜ , BATMAN , 2019, S . 84.

(3) Türkiye İşçi Partisi, Tüzüğü, 1962, S. 9



لكل (500) عضو من كلّ منطقة ، عضو واحد لكل (200) شخص ، ولكن الأعضاء البرلمانيين من تلك المناطق غير مشمولين بذلك⁽¹⁷⁸⁾.

اما المادة (12) و (13) التي حددت اجتماع اللجنة المركزية للحزب ضمن مؤتمر يتم عقده من قبل الحزب ، فقد تقرر أن يتم الاجتماع في مؤتمر كل عامين ، وفي المادة (14) يتم انتخاب اللجنة المركزية للحزب من قبل اعضاء المؤتمر، اما المادة (15) و (16) وحددت صلاحيات وواجبات اللجنة المركزية وكيفية انتخاب امين عام للحزب واعضاء اللجنة المركزية للحزب، وتعُد اللجنة المركزية في الحزب هي أعلى سلطة تنفيذية ، وبينت المواد (17، و18 ، و19، و20) طريقة تشكيل اللجنة المركزية وواجباتها وصلاحياتها والمبادئ التي تعتمد عليها والمكاتب التابعة لها وعمل المكاتب وصلاحياتها وواجباتها⁽¹⁷⁹⁾.

اما المادة التي اضافها محمد علي ايبار فهي المادة (53) التي نصت على أن يكون نصف اعضاء الحزب من العمال الذين ليس لديهم املاك، أو أن يكونوا من العمال المنتسبين إلى النقابات، وأراد ايبار منع الاغنياء من الاشتراكيين المنتسبين إلى الحزب أن يكون لهم سلطة أكبر من العمال، وأن يكون للعمال السلطة الاكبر بعدهم الأكثر عددا في الحزب وفي اتخاذ القرارات، وصرّح ايبار بشأن ذلك قائلاً "أن الطبقة كانت ممنوعة ولن تعطوا طبقة على طبقة أخرى" ، كما بين أن الهدف من ذلك النظام أن حزب العمال أراد أن تكون الطبقة العاملة السلطة الرئيسية لإدارة

الحزب ، لذلك وضع شرط الـ (50%) من العمال داخل الحزب⁽¹⁸⁰⁾.

ثانياً: برنامج حزب العمال التركي عام 1964 :

(178) Göze CAKIR. A. G .E., S. 12.

(179) Türkiye İşçi Partisi, Tüzüğü 1962. S.13

(180)CAVİT EMİR GÜNGÖREN, Türkiye aşırı solunda devrim metodu düşüncesi (1960-1971), Yüksek Lisans , Trakya, Sosyal, Üniversitesi, Bilimler Enstitüsü,2020,s147.



اعدت في منتصف عام 1963، مسودة برنامج حزب العمال التركي، وتمت المصادقة على البرنامج واعتماده من قبل قيادة الحزب في عام 1964⁽¹⁸¹⁾، من قبل كلًّ من زعيم الحزب محمد علي ايبار و بهيجة بوران، فضلاً عن العديد من الحزبيين⁽¹⁸²⁾.

ان المبادئ التي استند عليها الحزب في برنامجه هي الأحداث والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي مرّت بها تركيا، لذلك صاغ حزب العمال التركي برنامجه على أساس ذلك⁽¹⁸³⁾.

تكون البرنامج الجديد للحزب من مقدمة وأربعة أجزاء رئيسة، ففي بداية البرنامج تم تضمين ما جاء في اعلان المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ الحادي والعشرين من تشرين الاول 1920، واقتباس خطاب اتاتورك في كانون الاول 1921، الذي اشاد بالعمل، ودعى الشعب إلى النضال ضد الامبراليه والرأسمالية ، وتم اختيار هذين النصين، واضافتهما إلى البرنامج، لإعطاء انطباع بأنّ حزب العمال التركي، ما هو إلا استمرار للروح القومية والنضالية التي قامت عليها الجمهورية التركية ، وذلك لأنّ حزب العمال التركي حاول أن يحصل على الدعم الشعبي من أجل مواصلة مشروعه الاشتراكي⁽¹⁸⁴⁾.

تألف برنامج الحزب من (166) صفحة مقسم على أربعة اقسام تحدثت عن اوضاع تركيا الاقتصادية والاجتماعية وطرق التنمية والمبادئ الاساسية وماذا سيتم تحقيقه للمواطن، وعلى الرغم من أن البرنامج الحزبي كان طويلا ، إلا أنه كان يعد معبراً عن افكار الحزب، جاء الفصل الاول تحت عنوان "البنية المادية والاجتماعية والسياسية لتركيا" ، هدف ذلك الفصل من البرنامج إلى تطوير تركيا بطرق ديمقراطية، من دون المساس بأستقلالية البلاد،

(1) للمزيد ينظر، ملحق رقم (5)، ص 191.

(182) İlhan Tekeli, SOSYAL BİLİMÇİ VE SIYASETÇİ OLARAK Behice BORAN HESABI AKILLA VERİLEN BİR Yaşam, Journal of Sociology , 2011,S.511;Behice Boran, Türkiye ve Sosyalizm Sorunları, Gün Yayınları, İstanbul, 1968, S.32.

(3) Artun Ünsal, A. G .E.,S .110.

(4) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, SS. 9-11.



وتتميّز المجتمع وتطوره بأسرع وقت ممكّن، وأشار إلى أنّ هناك طرقاً عديدة من أجل التنمية، لاسيما أنّ البلدان المتقدمة لديها خبرات عديدة في ذلك المجال، ورأى حزب العمال التركي أنّ على تركيا أن ترفع مستوى التنمية للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة⁽¹⁸⁵⁾، وأشار البرنامج إلى أنّ المساهمة بزيادة الأنشطة الاقتصادية، واستثمار الموارد الطبيعية، والآيدي العاملة، وتحفيز إنتاج السلع المحلية من الأولويات الأساسية ، وأشار البرنامج إلى أنّ تركيا متخلّفة جداً من ناحية الانتاج، وذلك لأنّ التقنية التي تستخدمها قديمة ولا تتناسب مع مستويات الانتاج لدى الدول المتقدمة، ولكن اذا قارناها مع الدول المتخلّفة الأخرى فربّما أنّ تركيا ليست بذلك التراجع⁽¹⁸⁶⁾.

ولذلك يجب اجراء اصلاحات جذرية، وتغيير الظروف الاجتماعية والذي من خلاله تكون تركيا قادرة على التطور بوسائلها الخاصة، كما اشار البرنامج إلى الاسباب التي أدت إلى التخلف الاجتماعي، وتوصلت إلى أنّ الهيكل الاقتصادي والسياسي في البلاد اعتمد على ثلات طبقات في المجتمع وهم الطبقة الحاكمة والطبقة المتوسطة التي تشمل العمال والطبقة الفلاحية والطبقة العمالية الفقيرة ، وذكر البرنامج أن تخلف الزراعة في البلاد أدى إلى ضعف النشاط الاقتصادي الذي بدوره أثر على البنية الاجتماعية في البلاد ، وأنّ 42% من سكان تركيا تعتمد على الزراعة وهذا يعني أنّ نسبة كبيرة من السكان كانوا يعملون في الزراعة، وكانت الزراعة تحكم بالاقتصاد القومي⁽¹⁸⁷⁾.

وأشار برنامج الحزب إلى مشاكل الفلاحين الذين يملكون أراضي زراعية صغيرة، والاسباب التي أدت هجرة العديد منهم إلى المدن، على الرغم من توفير المكننة الزراعية ، إذ أنّ الفلاحين استأعوا من حياة الفقر التي كانوا يعيشونها وكانوا يبحثون عن سبل من

(1) A.G, SS. 15-25.

(186) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص 443.

(1) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, S. 30.



أجل العيش بكرامة⁽¹⁸⁸⁾ ، فضلاً عن حدوث تغيرات جذرية في القرى أدت إلى تغيير العادات والتقاليد واكتسب القرويين بنية جديدة خاصة بهم ، كما أشار حزب العمال التركي في برنامجه إلى أن الإصلاحات المطلوبة لا يمكن إنجازها إلا بمشاركة ودعم الطبقة الفلاحية وبعدهم الطبقة الأكبر في المجتمع⁽¹⁸⁹⁾ .

وانتقد حزب العمال التركي في برنامجه الطبقة الحاكمة في البلاد ، بسبب عجزها عن ايجاد حلول جذرية من أجل حماية مصالحهم، ووفقا لحزب العمال فإن المشكلة الأساسية في البلاد هي سياسية، وأن الحل الاساس لتلك المشكلة هو تغيير الهيكل الاجتماعي، وسعى الحزب للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجماهير بالطرق الدستورية، من أجل عدم جعل الدستور حبرا على ورق⁽¹⁹⁰⁾ .

وتتناول الفصل الثاني من برنامج حزب العمال التركي " التنمية" التي سيعتها إذا وصل إلى السلطة ، إذ سعى الحزب جاهدا من أجل الوصول إلى السلطة، لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد وتعزيز الطبقة العمالية في المجتمع للوصول إلى السلطة ثم بعد ذلك الانتقال إلى الحياة الاشتراكية ، وكان لدى حزب العمال التركي الفرصة المناسبة من أجل القيام بالنضال الاشتراكي بمساعدة الطبقة العاملة ، وكان لدى الحزب الفرصة في الوصول إلى السلطة بمساعدة العمال والطبقة الكادحة والقرويين من أجل الانتقال إلى الحياة الاشتراكية التي ستحدد شكلآ آخر للإنتاج ونمط المعيشة الاجتماعي في تركيا⁽¹⁹¹⁾ .

كان حزب العمال التركي يطمح في أن تتحقق السلطة الاشتراكية التي يمارسها في البلاد دون الرجوع إلى الرأسمالية ، ووفقا لحزب العمال التركي فإن السبب الرئيس لعدم احراز تركيا للتنمية الاقتصادية هو لأنها لم تخلص من الرأسمالية ، ويمكن لتركيا أن تتطور بوجود الرأسمالية ، لأن وجود الرأسمالية لاسيما الغربية في أي دولة يجعل الديون تتراكم

(2) Artun Ünsal, A.G.E ,S.115.

(3) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, S. 33.

(4) A.E, S.36.

(1) Nurallah ÇAYAN, A.G.E , S . 90.



عليها، ومن ثم تقوم الرأسمالية بفرض هيمنتها على الدولة المدنية ، ولكن تطور النقابات العمالية في تركيا جعل مثل ذلك الاستغلال صعبا⁽¹⁹²⁾، إذ قامت خطة التنمية على مبدأ تحقيق التقدم من قبل القطاع العام وسيكون القطاع الخاص مساعداً له، وسيكون للعمال الدور الفعال في تحقيق تلك التنمية⁽¹⁹³⁾.

ومن المبادئ الأخرى التي ذكرها البرنامج هو أن يكون الدخل وفقاً للجهد، وكان ذلك المبدأ أحد المبادئ الاشتراكية العالمية ، وتم تجسيده ذلك المبدأ الاشتراكي بشكل علني في برنامج حزب العمال التركي⁽¹⁹⁴⁾.

كما تحدّث البرنامج في فصله الثالث عن مبادئ الحزب وتمت مناقشة اهداف الحزب وتطلعاته وفقاً للمنظور القائم على الجمهورية والثورية والقومية والعلمانية ، كما ناقش اسس حقوق الملكية وفقاً للمبادئ الديمقراطية، وأعلن حزب العمال التركي أنه سيعمل على تحقيق كل الأهداف المنشودة مستنداً ومتبعاً الأساليب العملية في تحقيق ذلك⁽¹⁹⁵⁾.

كانت الديمقراطية في المرتبة الثانية من الامثلية المبادئ التي نادى بها الحزب، وكان يردد شعار "تحقيق الديمقراطية في الحياة اليومية للشعب" والذي تم عده فيما بعد شعاراً طبقياً ، وكان الحزب يؤمن بأنه سيصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية ، وسيعمل على تحقيق التوازن بين اليمين واليسار عند وصوله إلى السلطة، وكان محمد علي ايبار قد اقترح في رسالته⁽¹⁹⁶⁾، إلى الرئيس جمال كورسيل، أنه إذا كان سيتم إنشاء نظام ديمقراطي في تركيا، فيجب تضمين الأحزاب اليسارية

(2) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C.I. S. 233.

(3) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, SS. 52-55.

(194) BAHATTİN CİZREL, Anlam sistemi olarak sosyalizm, Türkiye sosyalist solu örneği, Yıldırım Bilimler Sosyal Üniversitesi , Beyazıt Enstitüsü ، 2021,S.117.

(195) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, SS. 56-60.

(196) ارسل محمد علي ايبار رسالته الى جمال كورسيل على اثر المؤتمر الصحفي الذي اقيم بعد انقلاب عام 1960، اذ صرخ رئيس لجنة الوحدة الوطنية جمال كورسيل انه سيسمح بتأسيس حزب



في هذا النظام ايضاً (197).

وتطرق برنامج الحزب الى مفهوم الشعبية والجمهورية ، وعد أنَّ العدل الانساني هو من اسمي الصفات ، واكد الحزب أنَّ الشعبية هي مصدر ثراء الدولة، ويجب اشراكه بأمور وإدارة الدولة ، وأنَّ وصول حزب العمال التركي إلى السلطة سيعمل على خدمة مصالح الشعب ، وأنَّ هدفه هو تلبية احتياجات الشعب، وأنَّ الطبقات الاجتماعية متساوية سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو تجاراً أو حرفيين أو اصحاب اجر يومي أو اصحاب دخل محدود أو مفكرين أو مثقفين ، كلهم سواسية حسب المبدأ الذي نادى به أتاتورك (198).

وناقش البرنامج ايضاً مبدأ العلمانية (Secularism)⁽¹⁹⁹⁾، الذي يعد المبدأ السادس من مبادئ اتاتورك، ولم يصرح حزب العمال على ان محاربة الدين هو احد الحلول من أجل محاربة الرجعية، إلا أنه ارتأى أنَّ يكون الدين منفصلاً عن ادارة الدولة ، وأنَّ الدين الحقيقي يكمن في ارواح الناس ، إذ كانت قيادات حزب العمال ينظرون إلى أنَّ قيام الدولة على الاسس الدينية سوف يؤخر تطورها، لذلك فضلوا فصل الدين عن الدولة⁽²⁰⁰⁾.

أشار برنامج حزب العمال التركي في قسم الاقتصاد، إلى الزراعة كأهم عامل للتنمية الاقتصادية، حيث ذكر أنَّ الزراعة شيء مهم من أجل التنمية الاقتصادية، لأنَّه بسببها سيتم

اشتراكي في تركيا، بشرط ان لا ينخرط في نوايا سيئة وان يكون ذلك مفيداً للبلاد. للمزيد، ينظر:

Nurallah ÇAYAN, A.G.E , S .79.

(3)BAHATTİN CİZRELİ,A.G.E,SS.118-120.

(4) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964,S. 67.

(199) العلمانية:تعني اصطلاحاً فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية، وقد تعني ايضاً عدم قيام الحكومة أو الدولة باجبار أي أحد على اعتناق معتقد أو دين أو تقليد معين وتبنيه، كما تكفل الحق في عدم اعتناق دين معين، وعدم تبني دين معين كدين رسمي للدولة، وبذلك فإنَّ الانشطة البشرية والقرارات وخصوصاً السياسية منها يجب أن تكون غير خاضعة لتأثيرات المؤسسة الدينية. يُنظر : محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، بيروت، 1980 ، ص 23-35.

(2)Artun Ünsal, A.G.E, S.122.



توفر الصناعة كذلك، وعن طريق عائداتها سيتم توفير الطرق الحديثة والمكائن المتطورة التي سيتم استخدامها في الزراعة، وعلى الرغم من أنّ الهدف الرئيسي لحزب العمال التركي هو الصناعة، إلا أنهم رأوا أنّ الإصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي التي لطالما تم اهمالها هي الأهم، على الرغم من أنّ رأس المال منخفض في البلاد، إلا أنّ اليد العاملة كانت متوفرة دائمًا، وبالتالي فإنّ الطريق الأول للتنمية هو استغلال اليد العاملة⁽²⁰¹⁾.

وتعد الصناعة من أهم العوامل من أجل تنمية البلاد، لذلك كان يجب دعم طبقة المزارعين من أجل زيادة قوتهم الشرائية أيضًا، الأمر الذي سيتيح للصناعة المحلية الازدهار، وبالتالي سيتم القضاء على البطالة، وتضمن البرنامج أيضًا موضوع التصنيع بشكل تفصيلي لأنّه كان لابد من ايجاد الطرق من أجل تنمية تركيا واجراجها من خانة الدول المتأخرة، وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد اذا تساوى ارتقاب نسبه الزراعة مع التصنيع، وتعد تركيا بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية من أهم الدول التي لها قابلية التطور في مجال التصنيع، أما من الناحية التقنية فلا يمكن عدّ تركيا من الدول المختلفة عن التكنولوجيا، وذلك بسبب ارتقاب مستوى التعليم في البلاد خلال السنتين الماضية ولكن هناك بعض القرارات التي أخر تتنفيذها في البلاد، ذلك الأمر أدى إلى تأخر مستوى التصنيع في البلاد⁽²⁰²⁾.

واعتقد حزب العمال التركي أنّ وضع النظام الاقتصادي الجديد تحت سيطرة الدولة، وذلك لأنّه سيكون تحت رعاية ومراقبة الدولة خدمة للصالح العام، كما أنّ سيطرة الشركات الخاصة على النظام الاقتصادي للدولة سوف يضعف دورها، وبالتالي ستستحوذ الرأسمالية على البلاد، وبما أنّ الدولة هي التي ستكون مسؤولة عن النظام الاقتصادي، فستكون الدولة أيضًا هي المخطط والمدير والمشرف على العمليات الاقتصادية لكي تستطيع تحقيق اهدافها، وسيكون دور الشركات والمؤسسات الخاصة في الدولة هو تحقيق الاهداف التي لا

(3) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, SS. 69-80.

(1) Nurallah ÇAYAN, A.G.E, S. 104.



تستطيع الدولة تحقيقها، وستكون جميع الاستثمارات وفروعها والصناعات الثقيلة وغيرها بيد الدولة، وسيتم إنتاج بعض الآلات والمركبات داخل الدولة من أجل التغلب على صعوبات الدفع بالعملة الأجنبية⁽²⁰³⁾.

وكذلك تطرق الحزب في برنامجه إلى موضوع التعدين، وذكر أن البلاد غنية بالمعادن التي من الممكن أن تكون السبب في تدمير البلاد، إذ عملت الدول الأجنبية على تخفيض أسعار المعادن الموجودة في تركيا، الأمر الذي تسبب في عدم تطور صناعة التعدين، لذلك سيعمل حزب العمال التركي عند وصوله إلى السلطة لتطوير صناعة التعدين عن طريق التخلص من الطرق البدائية للتعدين⁽²⁰⁴⁾، وفرز المعادن وتقييمها حسب أسعارها الأصلية، وستكون صناعة التعدين بالكامل ملكاً للدولة، وسيتم إنشاء مختبرات خاصة بالتعدين، ولن يتم السماح للقطاع الخاص بالتدخل في صناعة التعدين⁽²⁰⁵⁾.

أما بخصوص النقل فقد ذكر حزب العمال التركي إلى أنه سي العمل على ربط المناطق بخطوط نقل برية عن طريق الباصات والسكك الحديدية، الأمر الذي سيتيح للكثير من العاملين العاطلين عن العمل بأيجاد فرص كبيرة في تلك المشاريع كما أنه سي العمل على تطوير البلد، لأن النقل يعدّ من الأمور الأساسية التي تبين تطور حضارة البلد⁽²⁰⁶⁾.

وأشار الحزب في برنامجه إلى أن جنوب شرق البلاد من أهم المناطق التي تحتاج إلى التنمية الاقتصادية الحقيقة، لأن سكانها عانوا من التخلف والفقر، وكان يسكن تلك

(2) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, S. 91.

(204) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, SS. 93-97.

(2) BAHATTİN CİZRELİ, A.G.E.,S .123.

(3) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, S. 149.



المناطق المواطنين الذين يتحدثون العربية والكردية ، كما ذكر حزب العمال التركي إلى أنّ الحل الأمثل للقضاء على هذه المشكلة هو عن طريق الاعتراف بها ، واستند حزب العمال التركي على المادة (12) من الدستور التي تؤكد على حقوق الإنسان في شرح تلك القضية وقال في برنامجه أن تتمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من الممكن أن يتتحقق ، وانهم سيبذلون الجهد من أجل اعطاء الأولوية لتلك المناطق ، كما استند إلى المادة الثالثة من الدستور وقال إنهم على استعداد لحل المشاكل عن طريق التطبيق الفعلي لمواد الدستور⁽²⁰⁷⁾.

اما فيما يخص الجانب القضائي، فذكر الحزب في برنامجه أنّ السبب الرئيسي لارتكاب الجرائم هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ومن أجل حلّ تلك المشكلة، كان لابد من حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذلك لابد من حماية العدالة، وسيعمل حزب العمال التركي على إزالة العقبات أمام العدالة ليتمكن الناس من أخذ حقوقهم بسهولة، لاسيما في مناطق القرى، التي يزيد فيها أخذ التأثير من أجل تحقيق العدالة الخاصة بهم، لذلك السبب سيتم إعادة صياغة القوانين المدنية الجنائية وسيتم إنشاء المحاكم وتطويرها من حيث العدد والنوعية لتلبية احتياجات الناس، ورأى حزب العمال التركي أنّ القضاء يجب أن يتسم بالرحمة لذلك نادى بإلغاء عقوبة الإعدام المأخوذ نصاً من القانون الإيطالي على الجرائم الجنائية لأنها منافية لحقوق الإنسان التي تنادي بها الدول الديمقراطية⁽²⁰⁸⁾.

وكذلك تضمن برنامج الحزب حقوق الأطفال والنساء وكبار السن، إذ اشار إلى أنه سي العمل على سن قانون لا يسمح فيه للأطفال بالعمل، وأن يكون مكانهم المدارس فقط، كما صرّح أنه سيوفر الضمان الاجتماعي لهؤلاء الأطفال من أجل تجنبيهم العمل بعد المدرسة، وأنه سيقوم بافتتاح دورات مهنية من أجل تدريب الأطفال بعد المدارس، كما وعد حزب العمال التركي أن يقوم بإعطاء اجازة شهرين قبل الولادة وبعد الولادة للأم العاملة على أن يتم دفع أجورها بالكامل، وأن يُسنّ قانون يمنع عمل الأطفال بعمر السادسة وأن يكون تعليمهم

(1)BAHATTİN CİZRELİ, A.G.E. ,SS .118-120.

(2) Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964, SS. 111-125.



في هذا العمر اجباري، كما قرر الحزب في برنامجه افتتاح الحضانات وروضات للأطفال لمن هم دون السادسة⁽²⁰⁹⁾.

كما سيتم منع التمييز بالجنس في العمل والرواتب واللغة والدين والعمل والعرق والطائفة، وسيتم دفع رواتب متساوية للعمال من كلا الجنسين، وسيتم منع العامل من العمل أكثر من خمسة أيام أسبوعياً، وأربعين ساعة في الأسبوع ، كما ذكر الحزب بأنه سيقوم بصرف معاشات التقاعد للأرامل وأيتام المتقاعدين⁽²¹⁰⁾.

وتطرق حزب العمال التركي إلى موضوع التعليم، وتتضمن برنامجه أنّ النظام التعليمي الموجود في تركيا غير كافٍ، وأنه سيعمل على وضع خطة علمية مستوحاة من البلدان المتقدمة التي تقدم نظاماً تعليمياً على مستوى عالٍ، كما سيقوم بإنشاء وحدات تعليمية خاصة وزيادة عدد المدارس والجامعات والمعاهد، كما أنه سيعمل على فتح مدارس مسائية لكي يستطيع الموظف والعامل من إكمال دراسته، وسيكون النظام المتبعة ديمقراطي علماني بحت، لذلك السبب سيتم فتح مراكز تعليم خاصة من أجل الموظفين، وسيتم افتتاح معاهد جديدة في مختلف القرى داخل البلاد من أجل العمل على تنمية هذه القرى⁽²¹¹⁾ .

أما في المجال الصحي، فأكد برنامج الحزب على أنّ صحة المواطن هي مسؤولية الدولة، ولا يوجد أحد يستطيع حل تلك المشكلة سوى الدولة، لذلك طرح الحزب في برنامجه فكرة أن تكون المستشفيات والصيدليات بيد الدولة وتابعة لوزارة الصحة، من أجل أن يتلقى جميع المواطنين في الخدمات الصحية على قدم المساواة⁽²¹²⁾.

يتضح مما تقدم أن حزب العمال التركي قدم رؤية شاملة لإدارة الدولة في برنامجه السياسي، وأن ذلك البرنامج على الرغم من كونه طويلاً ومفصلاً إلا أنه لم يترك أي ناحية من نواحي الحياة إلا وقدّم طريقة في التعامل معها، ونلاحظ أن البرنامج صيغ بطريقة

(3)A.E. , S.132.

(210) Artun Ünsal, A.G.E.,S.227.

(2) Türkiye İşçi Partisi , Programı 1964 , SS. 135-143.

(3) Artun Ünsal. A.G.E.,S.227.



عكست ايديولوجية الحزب وخلفيته الاشتراكية من خلال تركيزه على مبادئ العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات المهمشة في المجتمع التركي، ولاسيما العمال، ولكن ذلك لم يمنع الحزب في تأكيده على أن ذلك لن يتم إلا من خلال إصلاحات شاملة ضمن الطرق الدستورية والقانونية والديمقراطية بما يحقق استقلال الدولة ووحدتها، فضلاً عن تضمن البرنامج لمقترنات لمعالجة المشاكل المزمنة التي عانى منها الاقتصاد التركي والوصول إلى مرحلة التنمية الشاملة في القطاعات كافة.

المبحث الثالث: مؤتمرات حزب العمال التركي.

كانت المؤتمرات التي عقدها حزب العمال تعد نقطة تحول في تاريخ الحزب، إذ تمت مناقشة اهداف الحزب والمبادئ التي استند إليها خلال تلك المؤتمرات، وتم تقديم العديد من الاقتراحات بشأن نشاطات الحزب، وعقد حزب العمال التركي ست مؤتمرات خلال المدة 1964-1970، أربعة مؤتمرات عادية، فضلاً عن عقده مؤتمرين استثنائيين⁽²¹³⁾.

اولاً. مؤتمر حزب العمال التركي الاعتيادي الاول عام 1964.

عقد حزب العمال التركي أول مؤتمر خلال المدة 9-10 شباط 1964، في مدينة إزمير ، وتمت مناقشة العديد من المواضيع، منها مركبة الحزب، وكذلك الأسس التي استند إليها في صياغة برنامجه واهدافه السياسية⁽²¹⁴⁾.

ووفقاً للمؤتمر الأول للحزب الذي عقد عام 1964، فقد كان عدد المشاركين قليلاً، إذ كان يجب أن يكون عدد الحضور (76) عضواً، إلا أنّ عدد الحاضرين كان (56) عضواً فقط ، ونصّ قانون المشاركة في المؤتمر على أن يتتألف المؤتمر من الاعضاء المنتخبين، أما بقية المشاركين فسيتم اختيارهم من قبل المجالس المحلية، اذ يتم انتخاب أربعة ممثلين

(1) Hasan DÖNER, A.G.E., S . 72.

(2) Artun Ünsal A.G.E.,S . 155.



لكل (500) عضو من كلّ منطقة ، وعضو واحد لكل (200) شخص ، ولكن الأعضاء البرلمانيين من تلك المناطق غير مشمولين بذلك⁽²¹⁵⁾.

أوضح الحزب في المؤتمر الأول، انه الحزب الذي جمع العمال تحت جناحه، من أجل الوصول إلى السلطة، وتمثيلهم بشكل قانوني، وكان من بين الموضوعات التي ناقشها الحزب أثناء المؤتمر رغبته باتباع سياسة خارجية مستقلة، وأن ينفذ التنمية في البلاد من دون الحاجة إلى الرأسمالية، والقيام بإصلاح وضع الأراضي الزراعية بالكامل، والعمل على تأميم جميع الأراضي التي تقع داخل حدود الجمهورية التركية⁽²¹⁶⁾.

وكان من أهم نتائج التي توصل إليها المؤتمر هو اقرار برنامجه السياسي، إلا أنه تم تغيير بعض بنود البرنامج خلال المؤتمر، كما تم انتخاب اعضاء اللجنة المركزية للحزب، وانتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية واعضاء احتياط⁽²¹⁷⁾.

ثانياً. المؤتمر الاستثنائي الأول لحزب العمال التركي عام 1966.

عقد حزب العمال التركي مؤتمره الاستثنائي الأول في الثلاثين من ايلول 1966 بمدينة انقرة، من أجل تعديل نظام الحزب، ومناقشة الاقتراحات المقدمة من اعضاء الحزب لزيادة عدد الأعضاء في المؤتمر العام، إلا أنَّ محمد على ايبار رفض اقتراح تحديد عدد الاعضاء في المؤتمر العام، نتيجة خوفه من مشاركة اشخاص غير كفوئين في تمثيل الحزب، لكن مع تعديل نظام الحزب، قرر ايبار تقديم مقترحات من أجل زيادة عدد المشاركيين في المؤتمرات، وبالفعل تم زيادة عدد الأعضاء، ووفقا للنظام الجديد، فقد تم

(215) Göze CAKIR. A. G .E., S. 12.

(216) Varuy, Türkiye İşçi Partisi Olaylar-Belgeler- Yorumlar 1961-1971, S. 101.

(217)Aren Sadun, TİP Olayı 1961-1971, Yayınevi İstanbul, Cem,1993, S.108.



تعديل عدد الممثلين في المحافظات، فبعد ان كان هناك ممثل واحد يمثل (1000) شخص، اصبح ممثل واحد يمثل (500) شخص⁽²¹⁸⁾.

ثالثا. المؤتمر الاعتيادي الثاني لحزب العمال التركي عام 1966.

انعقد المؤتمر الاعتيادي الثاني لحزب العمال التركي في مدينة اسطنبول بتاريخ 20-22 شرين الاول 1966، وكانت من أهم الفقرات المدرجة في جدول اعماله مناقشة قبول عضوية الدكتور حكمت كفلجيملي (Hikmet Kivilcimli) كممثل عن محافظة اسكوندار (ÜskÜdar)، ووفقا لقانون الاحزاب لا يمكن انتخاب الاعضاء المدانين بجنائية او جنحة ، وصدر هذا القرار وتم دمجه مع القرار الذي اصدره ابيار عام 1963، والذي نص على أن الاشخاص الذين يشاركون في العملية السياسية، عليهم اولاً أن يبلغوا الجهات المعنية اذا كان لديهم أي ارتباط سياسي او حزبي مع أي جهة، لذلك تم رفض عضوية حكمت كفلجيملي⁽²¹⁹⁾.

وكذلك دعا الحزب لعدم عقد اتفاقيات عسكرية مع دول اخرى، وناقشت الحزب القضايا الاقتصادية ، واكد على أن الاستقلال الاقتصادي سيكون سببا في استقلال السياسة الخارجية والداخلية، وأن ذلك سيتم تحقيقه في ظل الاشتراكية⁽²²⁰⁾، وعد الحزب أن تركيا محتملة من قبل الطبقة الرأسمالية والطبقة البرجوازية وملوك الأرضي، وهدف الحزب هو تحقيق استقلال الاقتصاد التركي ، ووضع الحلول السريعة من اجل انقاذ الطبقة العاملة من قبضتهم⁽²²¹⁾.

(218) A.E., S 109.

(219) Nurallah ÇAYAN, A.G.E., S.188.

(220) Aren Sadun, A.G.E., S. 145.

(221) Artun Ünsal, A.G.E, S.160.



رابعاً. المؤتمر الاعتيادي الثالث لحزب العمال التركي عام 1968.

عقد المؤتمر الاعتيادي الثالث في التاسع من تشرين الثاني 1968 في انقرة، واستمر المؤتمر أربعة أيام تم افتتاح المؤتمر بمشاركة (251) عضواً من أصل (304)، انقسم المؤتمر إلى مجموعتين مجموعة محمد علي ابيار، ومجموعة بهيجة بوران، إذ مهد ذلك الشرخ الواضح في المؤتمر لانقسام الحزب إلى قسمين⁽²²²⁾.

ناقشت المؤتمرات أسباب اخفاق الحزب في الحصول على مقعد في الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ التركي في الثاني من حزيران 1968، لاسيما وأن الحزب شارك في خمس مدن تركية، وبعد مناقشات طويلة عزا اعضاء اللجنة المركزية للحزب سبب ذلك الاجماع إلى اعتماد الحكومة نظام الأغلبية وليس نظام التمثيل النسبي⁽²²³⁾.

ظهرت ردود فعل بين أعضاء الحزب نتيجة الخطابات الخاصة بابيار والتي ذكر فيها كلمة اشتراكية بعدة طرق مثل (الاشتراكية المتحركة)، إذ رأى البعض أنّ تعابير ابيار بشأن الاشتراكية بعدة طرق قلبت الطاولة عليه، لأنّه أصبح واضحاً النهج الذي سيتبعه عند القيادة، لقد وضع ابيار أساساً واضحة من أجل قيادة الحزب ولم يكن أحد يواجهه أو يخالفه الرأي، إلا أنّ هذا الامر كان يجب أن يوضع حدّ له⁽²²⁴⁾.

(222) Varuy, Türkiye İşçi Partisi Olaylar-Belgeler- Yorumlar 1961-1971, SS. 234-235.

(223) يقصد بالنظام الانتخابي القائم على أساس الأغلبية، إن يفوز في الانتخابات المرشح أو القائمة التي تحصل على أغلبية الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية وذلك النظام يخدم الأحزاب السياسية المتتفقة، بينما يعتمد نظام التمثيل النسبي على تقديم كلّ حزب سياسي لقائمة من المرشحين، ويقوم الناخبوون بالاقتراع لصالح الحزب، إذ يفوز كلّ حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبوين، وقد اثر تطبيق نظام الأغلبية على حزب العمال التركي، على الرغم من حصوله على (4,7%) من مجموع الأصوات، الأمر الذي دعى ابيار للبحث في سبل زيادة عدد الناخبوين لحزبه. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: حسين عبد فياض العامري، المصدر السابق، ص 67.

(224) Varuy,A.G.E.,S.236.



لذا كان على الاعضاء وهم كلاً من نهاد ساركن (Nihat Sargin)، وشعبان اريك (Şaban Erik)، ومنة الله حيدر اوغلو (Minetullah Haydaroglu)، وسعدون ارين (Sadun Aren)، تقديم مذكرة احتجاج إلى إدارة اللجنة المركزية للحزب على تلك السياسة، اعترض أبيان على تلك المذكرة، وعدّها مؤامرة تحاك ضده من قبل بهيجه بوران مما فاقم من حدة الخلاف داخل الحزب، استمرت مناقشة ذلك الموضوع في المؤتمر الثالث لمدة اربعة ايام ، تكلم الأعضاء الخمسة مقدمي المذكرة الواحد تلو الآخر، إلا أنّ ابيان تمكّن من حلّ الخلاف الواقع بين الجانبين ، كما حاول جاهداً من أجل أن يقنع الأعضاء الموجودين بالمؤتمر بشأن الايديولوجية الاشتراكية المزعّم تطبيقها في حال وصولهم للسلطة، ولم يذكر شيء عن الاشتراكية التحررية⁽²²⁵⁾.

كما ناقش المؤتمر عدداً من القضايا الخارجية منها حلف الناتو، والاتفاقيات الثنائية ، والقواعد الأمريكية في تركيا، فضلاً عن القضاء على الرأسمالية في البلاد، ومساندة الطبقة العاملة، والقيام بالعديد من التعديلات الدستورية⁽²²⁶⁾.

وتطرق المؤتمر إلى اوضاع شرق وجنوب شرق تركيا، وكيفية القضاء على المشاكل الموجودة هناك عن طريق التنمية الاقتصادية والتوعية والاجتماعية لمواطني ذلك الإقليم، وتثقيف المواطنين هناك على احترام اختلاف المذاهب الدينية الموجودة هناك⁽²²⁷⁾.

ودعت القيادة المركزية للحزب لعقد مؤتمر استثنائي طارئ في 28-29 كانون الاول 1968 من أجل التباحث بشأن حماية الحزب من الانقسام⁽²²⁸⁾.

خامساً. المؤتمر الاستثنائي الثاني عام 1968.

عقد المؤتمر الاستثنائي الثاني في أنقرة 28-29 كانون الاول 1968، من أجل حل الخلافات الموجودة داخل الحزب، ومنع انشقاق الحزب بين فريق بهيجه بوران وفريق محمد

(225) TİP III. Büyük Kongre ve Kararları, TÜSTAV Arşivi Nabil Varuy Koleksiyonu, 1961-1971, S. 281.

(226) Aren, TİP Olayı 1961-1971, S. 127.

(227) A.E,S.130.

(228) Artun Ünsal, A.G.E, S.161.



علي ايبار، وتم اجراء انتخابات داخل الحزب من اجل اختيار الجانب الذي سيتولى اتخاذ القرارات ، وكان فريق ايبار هو الفائز في تلك الانتخابات⁽²²⁹⁾.

وتمت مناقشة قضايا اخرى بعد اكمال الانتخابات، واكد الحزب على ضرورة اجراء بعض التغييرات في نظام الحزب استناداً على الاسس الاشتراكية ، كما أكد الحزب على انه سينتهج الاشتراكية عن طريق اضافة كلمة اشتراكية في المادة الثانية من نظام حزب العمال التركي ، وأدى ذلك إلى إعادة الاشخاص الذين تم فصلهم سابقاً من الحزب⁽²³⁰⁾.

وعلى الرغم من حلّ الخلافات بين مجموعة بهيجه بوران و مجموعة ايبار ، أصبح من المستحيل لهاتين المجموعتين العمل معاً مرة اخرى داخل الحزب ، ولذلك بدأ ايبار واصاره بالاستعداد للانتخابات النيابية التي كان من المقرر اجراؤها في تشرين الاول 1969 ، وتم استبدال شعار الحزب الذي كان عبارة عن سنبلة القمح داخل دائرة مستديرة على شكل عجلة⁽²³¹⁾ ، بصورة لشخصين فلاح وعامل ، ولكن ذلك لم يحظى بقبول اصحاب الاراضي الذين كانوا يدعمون الحزب ، وبعد تراجع عدد المصوتيين لحزب العمال التركي في انتخابات عام 1969 ، مما كانت عليه في عام 1965 ، استقال ايبار من رئاسة الحزب في الخامس عشر من تشرين الثاني 1969 ، نتيجة لفشلها في تحقيق النتائج التي كان يأمل في تحقيقها في الانتخابات البرلمانية ، وتم انتخاب بهيجه بوران لقيادة الحزب⁽²³²⁾.

(229) Varuy, A.G.E.S. 243.

(230) Günay DUMRUL UYGUR. A.G.E.,S. 106.

(231) ينظر الملحق رقم (6)، ص 189.

(232) Varuy, A.G.E.,S. 244.



سادساً. المؤتمر الاعتيادي الرابع لحزب العمال التركي عام 1970.

بعد فشل حزب العمال التركي في انتخابات عام 1969 البرلمانية غادر الحزب عدد من الاعضاء بسبب الخلافات الداخلية، واسسوا مع عدد من اعضاء حزب العدالة، الحزب الديمقراطي⁽²³³⁾ (Democratic Party)، نتيجة ذلك، عقد المؤتمر الاعتيادي الرابع في انقرة لمدة 29-31 تشرين الاول 1970، وحضر المؤتمر (206) اعضاء، استمر المؤتمر ثلاثة ايام، وتمت مناقشة الامور التي تقف امام تحقيق الحركة الاشتراكية لاهدافها، وكذلك تمت مناقشة المشاكل التي عانى منها الحزب، والسبل الواجب اتباعها من اجل حلها⁽²³⁴⁾.

واشار الحزب إلى أن تركيا تحارب منذ (40) عاما من اجل الديمقراطية، وكانت تركيا تعاني من القوى الرأسمالية والامبرالية، وكانت الطبقة العاملة تصارع الأمرين من أجل الحصول على حقوقها، لذلك كان القرار الاول المتتخذ في ذلك المؤتمر هو "ان النضال الاشتراكي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة"، فضلاً عن ذلك، اتخاذ المؤتمر قراراً بشأن الاكراد الذين يسكنون شرق البلاد، إذ ذكر "أن مشاكل الاكراد شرق البلاد لا يمكن حلها ، إلا عن طريق الثورة الاشتراكية للعمال الاكراد في البلاد"⁽²³⁵⁾.

Ferruh (233) الحزب الديمقراطي: أُسس في 19 كانون الثاني 1970، بقيادة فروح بوزبيلي (Bozbeyli)، واتخذ من العاصمة انقرة مقراً له. يُنظر: جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص 170.

(234) TİP IV. Büyük Kongresi, 29-31 Ekim 1970 Ankara, TÜSTAV Arşivi Nebil Varuy Koleksiyonu, S. 6-7 ; Aren, TİP Olayı 1961-1971, SS. 286-294.

(235) Sevil HARIKÇI, A.G.E.,S. 89.



المبحث الرابع : نشاط الحزب السياسي حتى عام 1971.

اولاً. مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية عام 1963.

بعد تولي محمد علي ايبار رئاسة الحزب عام 1962، قرر الحزب المشاركة في انتخابات المجالس البلدية المزمع اجرائها في تشرين الثاني 1963، ونشر ايبار افكار الحزب وفلسفته، وحاول ايصالها إلى جميع أبناء الشعب⁽²³⁶⁾.

كانت الانتخابات المحلية التي أجريت في السابع عشر من تشرين الثاني 1963، ذات أهمية كبيرة للحزب لأن تلك الانتخابات هي أول انتخابات شارك فيها حزب العمال التركي، وعدّ الحزب مشاركته فرصة من أجل أن يعبر للشعب بأنه الحزب الذي يقف بجانب العمال والكادحين ، وأوضح للناخبين الأتراك بأنهم لو أعطوا اصواتهم لحزب العمال التركي، وأنهم اعطوا ذلك الصوت لأنفسهم، لذلك دعوا الناس من أجل التصويت لحزب العمال التركي مستخددين شعار "صوتوا لأنفسكم"، وكانت تلك أول مرة يستخدم فيها ذلك الشعار⁽²³⁷⁾.

وأوضحت خطابات حملاته الانتخابية فكرة أنّ الحزب مع تطبيق الدستور، وأنّ كل التعديلات والإصلاحات التي سيتخذها ستكون ضمن اطار القانون، وأكد على مسؤوليته توفير فرص العمل لجميع المواطنين، وتقديم الخدمات سواء في المدن والقرى، وشارك الحزب بالانتخابات⁽²³⁸⁾، في تسعة محافظات هي اضنة وعینتاب ودياربكر وايجل واستانبول

(236) Nurallah ÇAYAN , A.G.E.,S.103 .

(237) ŞULE ATATOPRAK, Türkiye'de hükümetler ve ekonomik krizler: 1963-2006 dönemi, Yer Bilgisi: Atatürk Bilimler , Sosyal Üniversitesi Enstitüsü , 2006,S.65.

(238) شارك في انتخابات عام 1963، مجموعة احزاب منها، حزب العدالة، وحزب الشعب الجمهوري،

وحزب تركيا الجديدة، وحزب الامة والحزب الفلاحي الجمهوري ، فضلا عن المستقلين. يُنظر : Sevil HARIKÇI, A.G.E.,S. 90.



وازمير، وكيركلاريني وانقرة وكوجالي، في احدى وثلاثين دائرة، وحصل على (37,898) صوتا في مجالس المقاطعات، و(18,094) صوتا في رئاسة البلديات و (20,327)، صوتا في مجالس البلديات⁽²³⁹⁾.

جدول رقم (4)

عدد الأصوات والنسب التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات البلدية عام 1963⁽²⁴⁰⁾

الاحزاب المشاركة	رئاسة البلديات					
	مجالس المقاطعات	مجالس البلديات	رئاسة البلديات	عدد الاصوات	النسبة%	عدد الاصوات
% النسبة	عدد الاصوات	% النسبة	عدد الاصوات	النسبة%	عدد الاصوات	النسبة%
العدالة	45.22	4.458.185	49.93	1.3563760	45.6	1.366.145
الشعب الجمهوري	36.22	3.458.972	38.20	1.038.002	35.5	1.060.534
المستقلون	5.24	500.315	1.47	40.003	10	300.079
تركيا الجديدة	6.51	621.600	4.50	122.145	3.6	107.936
الامة	3.09	295.523	2.83	76.909	2.3	73.416
الفلاحى الجمهوري	3.06	292.596	2.32	63.000	1.4	45.448
العمال التركى	0.40	37.898	0.75	20.327	0.6	18.094
المجموع	%100	9.551.089	%100	2.717.146	%100	2.971.652

يلاحظ من الجدول أعلاه ، أنّ نسب الأصوات التي حصل عليها حزب العمال التركي كانت منخفضة جدا ، لذلك كان على رئاسة الحزب الإسراع في اتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل الحصول على مقاعد في انتخابات العامة لعام 1965.

ثانياً. مشاركة الحزب في انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير عام 1965.

قرر الحزب المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير، وبدأت الحملة الانتخابية رسميا في السابع عشر من ايلول 1965، وخلال الحملة واجه الحزب العديد من المشاكل، منها ضعف حملته الانتخابية بسبب قلة التمويل بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى التي كان لها نفوذ في الحكومة، لذلك خاض حزب العمال التركي الحملة الانتخابية في ظل

(239) Varuy, A.G.E.,S. 246.

. (240) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق، ص 71



ظروف غير متكافئة، ومن المشاكل الأخرى التي واجهها الحزب الهجمات من الأحزاب المشاركة، واتهام الحزب بالشيوعية وتعرضت مقراته إلى التخريب⁽²⁴¹⁾.

شارك الحزب في الانتخابات العامة في (15) إقليماً، من مجموع (67) إقليماً تكونت منها تركيا، وكان عدد المرشحين في تلك الانتخابات (327) مرشحاً، موزعين على (101) مرشح من العمال وال فلاحين، و(27) مرشحاً من زعماء النقابات، و(59) مرشحاً من الحرفيين، و(23) من رجال الاعمال الصغار، و(5) سواق، و(4) نساء، و(20) صحفي، و(3) فنانين، و(18) مدرساً، و(10) مدرسين متقاعدين، و(11) مهندساً، و(36) محامياً، و(10) من كبار رجال الاعمال الكبار والمقاولين⁽²⁴²⁾.

أجريت الانتخابات العامة في العاشر من تشرين الأول 1965، وشارك في تلك الانتخابات (243) ناخباً (9,748,678)، يتضح من الجدول رقم (5) وصول حزب إلى البرلمان التركي

(241) Nurallah ÇAYAN , A.G.E.,S.106 .

(242) حسين عبد فياض العامري، المصدر السابق، ص62.

(243) Resmi Gazete, 19 Ekim 1965 Sayı, 12130, Karar no. 670 sayfa,S. 11.



جدول رقم (5)

نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا عام 1965⁽²⁴⁴⁾

الاحزاب المشاركة	المجموع	عدد الاصوات	النسبة%	عدد المقاعد	النسبة%
العدالة		4.921.140	52.9	240	53.3
الشعب الجمهوري		2.675.905	28.7	134	29.7
الامة		582.823	6.3	31	6.8
تركيا الجديدة		346.209	3.7	19	4.2
العمال التركي		276.191	3	15	3.3
الفلاحي الجمهوري		208.798	2.2	11	2.4
المستقلون		296.588	3.2	—	—
المجموع		9.307.654	%100		%100

العمال التركي إلى المجلس الوطني التركي الكبير بحصوله على (15) مقعداً، إذ حصل على (276,191) صوتاً أي (3%) من مجموع الاصوات، ويعود ذلك انجازاً بحد ذاته، لاسيما أن الظروف المحيطة بتركيا لم تكن مناسبة لحزب العمال التركي، فالمجتمع التركي، ولاسيما الريف الذين يشكلون ثلثي مجموع السكان معروف بميله الشديد نحو المحافظة، كما أن الدستور التركي رفض مشاركة الأحزاب الشيوعية واليسارية، فضلاً عن ذلك أن الاتجاه العام للسياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت نحو محالفاة الغرب، ورأت أن الخطر الذي يهدد سلامتها يأتي من جانب الدول الشيوعية التي تجاور حدودها الشرقية والشمالية.

جاءت معظم الاصوات التي فاز بها حزب العمال التركي من الدوائر في المدن الكبرى، استانبول، وارمير، وانقرة، أما نواب حزب العمال التركي الذين فازوا في الانتخابات

(244) صلاح العقاد، المعارضة الاشتراكية في تركيا، "مجلة الاهرام الاقتصادي"، العدد / 324 القاهرة، 1969، ص 49.



هم محمد علي ايبار، وسعدون ارين، وسيستان التان من اسطنبول، ورضا كواس عن مدينة انقرة، ومظفر كاران عن مدينة دينزلبي، وطارق ضياء اكنجي عن مدينة ديار بكر، ويحيى كانبولات عن مدينة هاتاي، وجمال حقي سلوك عن مدينة ازمير، وعادل كورتل عن مدينة قارص، وبهيجة بوران عن مدينة كيركلازلي، وبينس كوجاك عن مدينة قونيا، وكمال نبي اوغلو عن مدينة تكراوغ، وعلى كارجي عن مدينة اضنة، وضياء بهادنلي عن مدينة يوزغات، وشعبان اريك عن مدينة ملاطيا⁽²⁴⁵⁾.

ولكن على الرغم من النتائج الإيجابية التي حصل عليها الحزب في انتخابات عام 1965، إلا أن ثمة اسباب أدت إلى عدم تحقيق الحزب نتيجة أفضل، وهي⁽²⁴⁶⁾:

- 1-عدم انسجام القيادة اجتماعياً وعدم اقتناع الشعب بأن الحزب غير ماركسي، والاعتقاد بأن الأسلوب الذي أتبعه هو مرحلٍ إلى أن يتمكن من الاستيلاء على السلطة فيكشف عن وجه الماركسي الحقيقي.
- 2-اتخذ الحزب من السياسة الخارجية محوراً لحملته الانتخابية، إذ ركز على معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع البعض إلى ترديد الشائعات القائلة بتبعيته للاتحاد السوفيتي.
- 3-ظهور العديد من مرشحي الحزب بمظهر الثراء أثناء الحملة الانتخابية، على العكس مما كانت عليه مرشحو حزب العدالة، إذ كانوا أقرب إلى نفسية الفلاحين.

(245) ADNAN MUHACİR,1965 seçimlerinden 12 mart muhtırasına iktidar muhalefet ilişkileri (1965-1971),Doktora, Süleyman Demirel Enstitüsü Üniversitesi , Sosyal Bilimler ,2021,S.134.

.49 - 46) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص



وعلى الرغم من تأسيس حزب العمال التركي عام 1961، إلا أنّ أهميته في الحياة السياسية لم تتضح إلا بعد دخوله المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الأول 1965، عندما أصبح أول حزب اشتراكي يتم تمثيله في المجلس الوطني الكبير، وعلى الرغم من أنّ نوابه كانوا محدودي العدد إلا أنهم مثلوا موقفاً سياسياً جديداً⁽²⁴⁷⁾.

ثالثاً. مشاركة الحزب في انتخابات مجلس الشيوخ عام 1966.

كانت الانتخابات التكميلية لأعضاء مجلس الشيوخ seçilmiş Senatosu ()⁽²⁴⁸⁾ ، تجري بشكل دوري كل عامين مرة واحدة ، وحدد موعد اجرائها في حزيران 1966 ، واصل حزب العمال التركي استعداداته في المحافظات والمقاطعات من أجل المشاركة في تلك الانتخابات، إذ سافر مرشحوا الحزب إلى المحافظات والمقاطعات التي ستجرى فيها الانتخابات، وقاموا بعمل دعاية انتخابية لأنفسهم وبماليهم الخاص⁽²⁴⁹⁾.

استطاع الحزب الحصول على (276,101) صوت في الانتخابات التي شارك بها، إذ فازت فاطمة حكمت اشمني Fatma Hikmet İşmen بمقدار في مجلس الشيوخ ، وساهمت اثناء عضويتها في مجلس الشيوخ أنْ تعكس صورة الحزب داخل المجلس⁽²⁵⁰⁾.

(247) Nurallah ÇAYAN , A.G.E.,S.109 .

(248) يتتألف أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير وفق المادة العاشرة من دستور عام 1961، من مجلسين هما مجلس النواب ويضم 400 عضواً ومدة دورته 4 سنوات ، ومجلس الشيوخ الذي يتتألف من 150 عضواً منتخبًا و(25) عضواً يعينون من رئيس الجمهورية، وبعد رؤساء الجمهورية السابقين يحكم القانون أعضاء في مجلس الشيوخ . يُنظر: جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 16 .

(249) Varuy, Türkiye İşçi Partisi Olaylar-Belgeler- Yorumlar 1961-1971, SS. 179-182.

(250) Günay DUMRUL UYGUR, A.G.E.,S. 119.



جدول رقم (6)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام 1966⁽²⁵¹⁾

الاحزاب	المجموع	عدد الاصوات %	عدد المقاعد	النسبة %	النسبة%
العدالة		1.688.316	53	56.90	67.30
الشعب الجمهوري		877.066	13	29.60	25
العمال التركي		276.101	1	3	1.92
الامة		157.115	1	5.30	1.92
تركيا الجديدة		70.043	1	2.40	192
الفلاحي الجمهوري		57.367	1	1.90	192
المستقرون		980	—	0.03	—
المجموع		3.126.988	% 100	% 100	% 100

وفق معطيات الجدول اعلاه نلاحظ أنّ حزب العمال لم يحصل إلا على مقعد واحد من مجموع (70) مقعداً، ويعزى ذلك إلى قيام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل (Süleyman Demirel⁽²⁵²⁾, في آذار عام 1966، بعدة اجراءات للحد من انتشار الافكار اليسارية، إذ قام بسلسلة اعتقالات ضدهم، في استانبول، وانقرة ، وادرنة، ووضع مقر

(251) Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman , Yerel Secimler Panoraması 1963 -1999, Ankara, 2001, S.34.

(252) سليمان ديميريل: سياسي ورئيس وزراء ورئيس جمهورية تركي، ولد عام 1924 في قرية اسلام كوي بمحافظة أسبارطة، حصل على شهادة الدبلوم في الهندسة من الكلية التقنية بجامعة استانبول عام 1949، سافر إلى الولايات المتحدة لإكمال دراسته، وعاد منها عام 1945 ليعين مديرًا للاعمال المائية ومشرفاً على سد سيحان، ولقب بملك السدود وبقي بذلك المنصب حتى عام 1960، انضم إلى حزب العدالة عام 1961 كعضو، ثم تولى رئاسة الحزب عام 1964، واستمر بزعامة الحزب حتى تم حلّه في اعقاب الانقلاب عام 1980، عمل رئيساً للوزراء لمدة = (1965-1971)، و(1975-1977)، و(1979-1980)، انتخب رئيساً للجمهورية التركية عام 1993. للمزيد من التفاصيل، ينظر : جلال عبدالله معرض، المصدر السابق، ص 99.



حزب العمال التركي في انقرة تحت حراسة الأمن، مما أثر بشكل مباشر على تصويت الناخبين لمرشحي حزب العمال التركي⁽²⁵³⁾.

رابعاً. مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية عام 1968

كان من المقرر اجراء الانتخابات البلدية في تركيا عام 1967 ، إلا أنّ تغيير بعض القوانين الإدارية الخاصة بالقري والمدن استلزم تأجيل الانتخابات عاماً كاملاً، وكان اهم ما ميز تلك الانتخابات الغاء نظام (الكوتا)⁽²⁵⁴⁾.

أجريت الانتخابات في الثاني من حزيران 1968 ، وكانت نتيجة الانتخابات حصول حزب العمال على (54061) صوتاً في رئاسة البلديات، و (53291) صوتاً في مجالس البلديات ، و (248134) صوتاً في مجالس المقاطعات ، وعدّ محمد علي أبيان نتائج تلك الانتخابات كتحضير أولي للانتخابات البرلمانية التي ستجري في حزيران 1969 .⁽²⁵⁵⁾

(253) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 47 - 48.

(254) الكوتا: أو الحصة هي عبارة عن قاعدة تخصيص يتم من خلالها توزيع المناصب، أو الموارد، أو المهام السياسية استناداً إلى معادلة محددة، وبشكل عام يتم استخدام نظام الحصص (الكوتا) الخاصة بالأقليات في الحالات التي قد يؤدي فيها عدم استخدام الحصة إلى خلل أو عدم توازن غير مقصود في مسألة التمثيل. يُنظر:

Pippa Norris, Building Political Parties, International IDEA,
Stockholm,2004,PP.32-34.

(255) Burcu ÜNALAN Altaş, TÜRK SOLU'NDA AYRIŞMA: 1920-1971, YÜKSEK LİSANS TEZİ, GAZİ ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, KAMU YÖNETİMİ ANABİLİM DALI, SİYASET VE SOSYAL BİLİMLER BİLİM Dal, 2013,S243.



جدول رقم (7)
نتائج الانتخابات البلدية عام 1968⁽²⁵⁶⁾

الاحزاب السياسية المشاركة		المجموع	الى مقاعد البلدية	الى مجالس البلديات	الى مجالس المقاطعات	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
العدالة	الشعب الجمهوري	الثقة (الاعتماد)	الامة	العمال التركي	الفلاحي الجمهوري	الوحدة التركية	تركيا الجديدة	المستقلون	المجموع
49.06	4.470.687	49.17	1.402.522	46.61	1.509.780	27.06	2.542.644	35.23	1.004.917
3.50	318.804	3.38	96.310	1.81	58.601	2.72	248.134	1.87	53.291
1.00	90.816	1.51	43.163	0.97	31.730	1.64	149.832	1.22	34.731
0.72	65.593	0.78	22.180	0.49	15.988	6.83	622.708	2.46	70.292
% 100	9.112.486	% 100	2.8503.358	% 100	3.238.590				

يتضح من الجدول اعلاه، استحواذ احزاب السلطة حزبي العدالة والشعب الجمهوري، على أغلب المناصب البلدية، بينما لم تحصل الأحزاب الصغيرة، ومنها حزب العمال التركي إلا على نسبة ضئيلة جداً من مقاعد البلدية، بفعل سياسة التضييق التي انتهجتها الحكومة التركية تجاه تلك الأحزاب، فضلاً عن قلة الدعم المالي مما أثر على الدعاية الانتخابية.

(256) حسنين فاضل يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 118 .



خامساً. حزب العمال التركي وانتخابات المجلس الوطني التركي الكبير عام 1969: شارك حزب العمال التركي في انتخابات الثاني عشر من تشرين الأول 1969، وفي تلك الانتخابات حصل على (2,58%) من نسبة التصويت، إذ حصل على (243631) صوتاً، تمكن الحزب من دخول المجلس بنائبين فقط، هما محمد علي ايبار، ورضا كواس، وبفعل نتائج الانتخابات والخلافات الأيديولوجية، استقال ايبار من رئاسة الحزب، وتم انتخاب بهيجة بوران لرئاسة حزب العمال التركي من قبل اللجنة المركزية للحزب⁽²⁵⁷⁾.

إن النتائج المتواضعة لحزب العمال التركي في انتخابات عام 1969، أضعفت الموقف السياسي للحزب، وبدأ يفقد تأثيره السياسي في البرلمان، وعلى اليسار التركي بشكل عام، اوضحت تلك الهزيمة فشل استراتيجية الحزب في الوصول إلى السلطة بالوسائل السلمية، وبالتالي تشويه سمعة حزب العمال التركي⁽²⁵⁸⁾.

(257) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص 285.

(258) Derya Celiker, 1961-1980 Arasi Koalisyon Hukumetlerine Bir Ornek:1974 CHP-Msp Koalisyonu, Pamukkale Universitesi SosyalBilimler Enstitusu, Yuksek LisansTezi ,Kamu Yonetimi Anabilim Dali, 2009.S154.



جدول رقم (8)

نتائج الانتخابات العامة في تركيا عام 1969⁽²⁵⁹⁾

الاحزاب	المجموع	عدد الاصوات	النسبة التصويت	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
العدالة		4.229.712	46.63	256	56.89
الشعب الجمهوري		2.487.006	27.36	143	31.78
الثقة		597.818	6.58	15	3.33
الوحدة التركي		254.695	2.80	8	1.78
الامة		292.961	3.22	6	1.33
الحركة القومية		275.091	3.03	1	0.22
العمال التركي		243.631	2.68	2	0.44
تركيا الجديدة		197.929	2.18	6	1.33
المستقلون		511.033	5.62	13	2.89
المجموع		9.089.876	%100	450	%100

يلاحظ من تلك الانتخابات أن حزب العمال التركي فقد (13) مقاعده (15) التي فاز بها في انتخابات عام 1965، فضلاً عن انخفاض نسبة الاصوات التي حصل عليها مقارنة مع انتخابات عام 1965، ويعزى انخفاض عدد مقاعد الحزب إلى التغير في قانون الانتخابات والغاء (نظام الفائض الوطني)⁽²⁶⁰⁾، أكثر منه بسبب قلة اصوات الحزب.

(259) Ihsan Ezherli, Turkiye Bukuk Millet Meclisi (1920-1992) ve Osmanli Meclisi Mebusani (1877- 1920),TBMM Kultur, Sanat ve Yayin Kurulu Yayınlari, Ankara ,2014,S.94.

(260) نظام الفائض الوطني: هو النظام الذي يجمع الأصوات المتبقية من الدوائر الانتخابية وبقية النواب في مركز واحد لتقييمها على المستوى الوطني، ويتم توزيع المقاعد بين القوائم في الدائرة الكبيرة على أساس التمثيل النسبي، وتقييم الأصوات المتبقية والمفاسد الشاغرة على المستوى الوطني وهو مجموع الأصوات المتبقية لكل حزب على مستوى الدولة مقسوما على عدد المقاعد الشاغرة في جميع أنحاء البلاد، للمزيد، ينظر :



بدأت القيادة الجديدة لحزب العمال التركي برئاسة بهيجة بوران العمل فوراً مع التنظيمات التابعة لها في المحافظات التركية بشكل سريع، وبحلول كانون الثاني 1971، تم تنظيم فروع الحزب في (19) محافظة، كما سعى الحزب لتسريع نشاطاته التعليمية، فبعد أن قام بإصدار صحيفة (Emek) وتعني الشغل، والتي تصدر كل (15) يوماً، وصدر العدد الأول من الصحيفة في الأول من شباط 1971، تم إبلاغ جميع أعضاء الحزب بضرورة تجديد عضويتهم في الحزب بأسرع وقت⁽²⁶¹⁾.

دشت بهيجة بوران حملتها الانتخابية في بداية عام 1971، عن طريق تلك الصحيفة والتي حملت شعارات مثل "سيبقي حزب العمال التركي يطالب بالاستقلال التام من الامبرالية"، وكان من أشهر شعاراتها "لا للفاشية"، كما قامت بتوزيع العديد من المنشورات بشأن ذلك، إلا أنّ أعضاء الحزب واجهوا العديد من الاعتقالات بسبب تلك الحملة، وتم رفع قضايا متنوعة ضد رئاسة الحزب وأعضائه الآخرين⁽²⁶²⁾.

سادساً انقلاب عام 1971:

منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، أصبحت المؤسسة العسكرية في تركيا ترى أن هناك خطرين يتربصان بتركيا هما : الشيوعية والفوضى، وفي عام 1967 استعد الجيش لاتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر التي تهدد أمن البلاد، ونتيجة لذلك الإجراءات، حدث اضطراب سياسي كبير، وانتقدت إجراءاته التي اتخذها بوصفها تهديداً لحرية التعبير والديمقراطية، وطالب المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة بوضع حد للانتقادات التي كانت توجه إلى رئاسة القوات المسلحة وإلى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها لمكافحة الفوضى⁽²⁶³⁾.

(261) Günay DUMRUL UYGUR, A.G.E.,S.107.

(262) Aren, TİP Olayı 1961-1971, S. 127.

(1) فراس صالح خضر شرقى الجبوري، العلاقات التركية – الإيرانية 1960-1980، أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص 117.



واجهت حكومة سليمان ديميرل مجموعة من المشاكل منذ بداية عام 1968، حيث كان هناك الفوضى في الجامعات، والصراع العنيف بين اليمين واليسار، وتحرك الطلاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك تم استدعاء الجيش لمنع ذلك، وفي عام 1970 أصبح الصراع أكثر عنفاً⁽²⁶⁴⁾، أما السياسات البرلمانية، أصبحت هي الأخرى مضطربة، وأن انتخابات عام 1969، قد وسعت الأغلبية لحزب العدالة ، ولكن من ناحية أخرى انشق الجناح في حزب العدالة مكوناً الحزب الديمقراطي 19 كانون الثاني 1970، كما دخل إلى حيز الوجود جناح آخر تحت اسم حزب النظام الوطني عام 1970، بزعامة نجم الدين أريكان⁽²⁶⁵⁾ .

قامت الحكومة التركية عام 1970، بتعديل قانون النقابات العمالية للحد من نفوذ اتحاد النقابات اليسارية، إذ تضمن التعديل منع وجود اتحاد نقابي مالم يمثل على أقل تقدير ثلث العمال الذي يعملون في موقع معين، ورفض اتحاد نقابات العمال هذا القرار والخروج

(264) Enes Ateş, TÜRKİYE SOSYALİST SOLUNUN KÜRT MESELESİNİ BAKIŞI: 1960-1971, YÜKSEK LİSANS TEZİ, MARMARA ÜNİVERSİTESİ, 2019,SS.71_72.

(3) نجم الدين أريكان: سياسي ورئيس وزراء تركي، هو نجم الدين محمد صبري حسين بك أريكان، ولد في إقليم سينوب في خريف عام 1926 بعد اكماله الابتدائية والثانوية، التحق بجامعة استانبول التقنية – قسم الميكانيك في تشرين الثاني 1943، وبعد تخرجه عين =معيدا في الكلية نفسها، تم ايفاده إلى جامعة أخن الالمانية 1951-1954، عاد إلى تركيا عام 1955 حتى حصل على درجة الاستاذية ولم يكن يتجاوز التاسعة والعشرين من عمره أصبح رئيسا لاتحاد الغرف التجارية والصناعية التركية، انضم إلى حزب العدالة، لكنه تركه بعد رفض الحزب ترشيحه في انتخابات عام 1969، أسس في كانون الثاني 1970 حزب النظام الوطني، ولكن هذا الحزب لم يستمر طويلاً، إذ حضر نشاطه بقرار من المحكمة الدستورية في 21 أيار 1971 بحجة مخالفته لمبدأ العلمانية واستغلال الدين. للمزيد، ينظر: منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين أريكان ودوره في السياسة التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2008، ص 46-117.



بتظاهرات كبيرة، شارك فيها أكثر من (100,000) ألف عامل في مدينة استانبول، لذلك قامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة ضد الحركة اليسارية التي عبرت عن معارضتها الشديدة للسياسة الاقتصادية التركية⁽²⁶⁶⁾.

خلال المدة الواقعه بين 1970-1971 استمر القلق السياسي والاجتماعي مع انفجار العنف بين الطلاب وفي داخل اتحاد المهن وجماعات الانصال الكردية، وقد ادت تلك النزاعات إلى تحرك القوات المسلحة، حيث وجه رئيس الأركان العام ثلاث مذكرات إلى جودت صوناي⁽²⁶⁷⁾، دعا إلى ايجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، متهمين حكومة ديميرل بالعجز عن حل المشكلات التي واجهت تركيا وعدم قدرتها على اجراء الاصلاحات، مما دفع بحكومة ديميرل إلى تقديم استقالها في 12 أذار 1971⁽²⁶⁸⁾.

يمكن وصف انقلاب 12 أذار 1971، بأنه محاولة اصلاح باتجاهين: الأول : اجراء الاصلاحات الديمقراطية. والثاني: الدفع باتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الضغط على الحكومة لتنفيذ الاصلاحات التي كانت جزءاً من البرنامج الحكومي وتأخر موعد تنفيذها⁽²⁶⁹⁾.

(266) علي حمزة سلمان الحسناوي، المصدر السابق، ص 118.

(267) جودت صوناي : عسكري ورئيس جمهورية تركي، ولد في 10 شباط 1899، في مدينة طرابزون، احيل صوناي بصفته رئيساً لاركان الجيش على التقاعد، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ في آذار 1966 تمهدياً لانتخابه لرئاسة الجمهورية التركية، وفي 28 آذار 1966 انتخب صوناي رئيساً للجمهورية التركية خلفاً لجمال كورسيل. للمزيد ، ينظر: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص 195.

(268) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 299.

(269) فراس صالح خضر الجبوري، العلاقات التركية - الإيرانية 1960-1980، ص 121.



وفي 19 أذار 1971 وجهت الدعوة من رئيس الجمهورية صوناي إلى نهاد أريم (270)، في 12 آذار 1971 لتشكيل حكومة جديدة تعمل على إعادة القانون والنظام، وتعديل قانون الانتخابات والدستور، وإعادة النظر في قانون الجامعات، فضلاً عن تحقيق الاصلاح الزراعي وإعادة صياغة القانون العمالي، لقد جاء برنامج وزارة أريم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية (271): "أنّ سياستنا الخارجية واضحة، وأنّ عضويتنا في حلف شمال الاطلس لا تؤدي إلى عداء الدول غير المنضمة إلى هذا الحلف ... أنّ تركيا ستتصون علاقاتها مع جيرانها ... أنّ المعضلة الأساسية لسياستنا الخارجية هي المشكلة القبرصية، ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أن لنا الحق في الدفاع عن القبارصة الأتراك، وهذا الحق يتضمن في المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع الأطراف الأخرى" (272).

سابعاً: اغلاق حزب العمال التركي.

(270) نهاد أريم :قانوني وسياسي ورئيس وزراء تركي، ولد في الرابع من تشرين الثاني عام 1912 في محافظة كوجالي التركية، درس في كلية الحقوق في جامعة إسطنبول، وакمل الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة باريس ، انضم إلى حزب الشعب عام 1946 ،شغل منصب الممثل التركي في مجلس أوروبا 1960-1970 ، شغل منصب رئيس الوزراء عام 1971، بعد استقالة حكومة سليمان ديميريل، كان هدف حكومة نهاد الأولى إعادة العمل بالقانون وتعديل قانون الانتخابات وإعادة النظر في قانون الجامعات، فضلاً عن تحقيق الاصلاح الزراعي، اغتيلاً في 19 آب 1980 من مجموعة اليسار الثوري للمزيد، ينظر: حسن صادق ابراهيم شمسي ، المصدر السابق ، ص 83-85.

(271) SONYA KUTLAR, Türkiye'de işçi hareketi ve Türkiye İşçi Partisi (TİP) (1960-1971), Yüksek Lisans, Ankara Bilimler ,Sosyal, Üniversitesi Enstitüsü ، 2002, S.67.

(272) فراس صالح خضر الجبوري، العلاقات التركية - الإيرانية 1960-1980، ص 122



قامت حكومة نهاد اريم بإعلان حالة الطوارئ بطلب من الجيش في أواخر نيسان عام 1971، امام الفوضى والارهاب والعنف التي واجهتها، وعملت على حظر بعض الصحف والمطالبة بحلّ حزب العمال التركي، وجاء اغلاق الحزب فضلاً عن كونه حزباً يسارياً كما أنه طالب بحقوق الشعب الكردي ، لذلك رفعت الحكومة دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية في الحادي عشر من آيار 1971، من أجل اغلاق حزب العمال التركي، بحجة أنّ الحزب يمثل التوجهات الشيوعية وي العمل على زعزعة الأمن التركي⁽²⁷³⁾.

استند حزب العمال التركي على المادة (87) من الدستور من أجل الدفاع عن نفسه، وأنه لم يقم بأية حركة من شأنها زعزعة أمن البلاد، استمرت محاكمة الحزب (40) يوماً، وقررت المحكمة بان الحزب انتهك المادة (57) من الدستور والمادة (89) من قانون الأحزاب السياسية لعام 1965 التي نصت "يحضر الحزب في حالة سعيه إلى بلورة الفوارق الثقافية أو اللغوية أو القومية بين المدن التركية، ولا يسمح للحزب بالترويج أو الدعاية للغة أو ثقافة غير تركية أو ترجمة من أجل تمزيق وحدة الشعب التركي"⁽²⁷⁴⁾، وعليه تم اغلاق الحزب في العشرين من تموز 1971 عملاً بالمادة (57) من الدستور والمادة (89) من قانون الأحزاب السياسية⁽²⁷⁵⁾.

وبذلك اسدل الستار على حزب العمال التركي بعد ممارسة العمل السياسي لمدة تزيد على عشر اعوام، واجه خلالها صعوبات كثيرة، مع ذلك يعد حزب العمال اول الاحزاب اليسارية التركية التي شاركت في الانتخابات وضم في صفوفه كوادر سابقة من الحزب الشيوعي المحظور، وانتشر بشكل واسع بين طلاب الجامعات.

(273) Burcu ÜNALAN Altaş, TÜRK SOLU'NDA AYRIŞMA: 1920-1971, YÜKSEK LİSANS TEZİ, GAZİ BİLİMLER SOSYAL ÜNİVERSİTESİ, 2013, S.389.

(274) جمال كمال اسماعيل عباس، المصدر السابق، ص 168 .

(275) TURAN CAVLAN, Türk siyasi partilerinin dış politika yaklaşımları (1961-1971), Marmara Bilimler Sosyal Üniversitesi Enstitüsü, 2008,S.166.



تعرض حزب العمال التركي لضغوط كبيرة ما بين الاعوام بين عام (1965-1967)، فتم ملاحقة واعتقال عدد كبير من اعضاء حزب العمال مما أثر بشكل مباشر على نتائج الانتخابات لعام 1969، ويبدو أن اللجنة المركزية للحزب قد بالغت عندما رأت أن تركيا أصبحت مؤهلة لثورة اشتراكية بخطوات ديمقراطية، من خلال الوعي الطبقي لدى العمال، إذ اغفلت دور الجيش في الحياة السياسية وذلك ما حصل عام 1971 بإقالة حكومة ديميريل وتعيين نهاد اريم بدل عنه، وتم صدور قرار بحل الحزب وأغلاقه.



الفصل الثالث

موقف حزب العمال من القضايا الداخلية في تركيا

1971-1961

المبحث الأول : موقف حزب العمال التركي من الحركات اليسارية

المبحث الثاني : موقف حزب العمال من المشكلة الكردية

المبحث الثالث : موقف حزب العمال من القضية القبرصية



المبحث الأول: موقف حزب العمال التركي من الحركة اليسارية في تركيا.

ظهرت في تركيا خلال المدة (1961 - 1971)، مجموعة من الحركات اليسارية والاشراكية التي كان هدفها مناهضة الامبراليية والمحافظة على استقلال تركيا، ولاسيما أنّ تركيا انتهت بعد الحرب العالمية الثانية سياسة تختلف عن السياسة التي اتبّعها مصطفى كمال أتاتورك، إذ عقدت مجموعة من الاتفاقيات الثانية، فضلاً عن انضمّامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وأصبحت تابعة للإمبراليّة الغربية في تلك المدة⁽²⁷⁶⁾.

واجهت الحركة اليسارية في تركيا العديد من الضغوط والقمع، بفعل استخدامها مفاهيم القومية والكمالية في خطاباتها المناهضة للإمبراليّة والمدافعة عن الاستقلال، إذ انتشرت الأفكار الاشتراكية، مستثمرة البيئة الديمocratique التي تكونت بعد انقلاب 27 أيار 1960⁽²⁷⁷⁾.

واردت الحركة اليسارية أن تعبّر عن نفسها بوصفها حركة وطنية، على الرغم من أنّ جذورها الأيديولوجية وافكارها خارجية تسللت إلى الداخل التركي، وكانت تهدف إلى اكتساب بعض التعاطف، بجعل مصطفى كمال أتاتورك مرجعه لكل أرائها، عن طريق الادعاء أنه استطاع حشد الأمة ضد الاستعمار الأجنبي، وعليه يمكن لليسار أن يحصل

(1) TURAN CAVLAN ,A.G.E,S.182.

(2) Onur İŞÇİ , A.G.E.S.65.



على الشرعية السياسية بالاعلان أنه مؤسس الجمهورية التركية الحديثة⁽²⁷⁸⁾، وأحد أتباع قائد حرب الاستقلال الوطنية⁽²⁷⁹⁾.

ظهر اتجاهان يوضحان توجهات اليسار التركي في تلك المدة، وهما:

1. حركة الاتجاه الثورية.

ظهرت حركة الاتجاه الثورية (YDH) (Yön-Devrim Hareketi) ، بوصفها حركة ذات توجه مستقل، في العشرين من كانون الاول 1961، بقيادة دوغان أوجلي أوغلو (Doğan Avcıoğlu)⁽²⁸⁰⁾، إذ اختار اسمها نسبة إلى مجلة (Yön) وتعني الاتجاه، رأى أنصار تلك الحركة أنه يمكن الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة الذي كان يطمح إليه مصطفى كمال اتاتورك، من تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، وأعلنوا للرأي العام في بيان تم نشره في نفس يوم التأسيس أنه يمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال تقديم مفهوم جديد للدولة⁽²⁸¹⁾.

(3) Erdem Emer, Davulun Sesi Disislerinde 44 yil, Cantekin Matbaacilik Yayıncılık ,Istanbul, 1993, S.11.

(4) حرب الاستقلال الوطنية: وهي حرب التحرير أو ما طلق عليها حرب الاستقلال، بدأت في 19 أيار 1919، والتي قادتها جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروملي والرومي والتي انتخب مصطفى كمال رئيسا له، وحارب فيها الشعب التركي رافضا الوصاية الغربية على بلاده ، وبتوقيع معاهدة لوزان في 24 تموز 1923، حققت حكومة انقرة نصراً دبلوماسياً كبيراً خاصة في مجال اعتراف الدول الأخرى باستقلال تركيا التي حصلت عليها بانتهاء الحرب عام 1923، وفي 29 تشرين الاول 1923 اعلن المجلس الوطني قيام الجمهورية التركية، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية وعاصمت اينونو رئيساً للوزراء. للمزيد من التفاصيل، ينظر: يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص 100.

(280) دوغان أوجلي : صحفي وكاتب يساري تركي، ولد عام 1926، في مدينة بورصة، اكمل دراسة الاقتصاد والعلوم السياسية في فرنسا، اسس مع عدد من الشخصيات اليسارية المتفقة حركة الاتجاه الثورية، نشر العديد من المؤلفات التي تدعم الفكر الاشتراكي ، توفي عام 1983. للمزيد من التفاصيل،

يُنظر : TURAN CAVLAN ,A.G.E,S.187.

(281) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص 266.



تَكْمِن أَبْرَز سُمَات حَرْكَة الاتِّجَاه الثُّورِيَّة فِي أَنَّهَا تَدْمِج الْكَمَالِيَّة مَعَ الْاشْتَرَاكِيَّة، إِذ رَأَتْ أَنَّ الْأَخِيرَة هِي السُّبْلُ الْوَحِيد لِخُروْجِ تُرْكِيَا مِنْ وَضْعِهَا الْاِقْتَصَادِيِّ الْمُتَرْدِي، لِذَلِكَ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ يُمْكِنُهُمْ وَضْعُ بَرْنَامِجٍ يُمْكِنُهُ تَغْيِيرَ الْهِيْكَلِ الْاِقْتَصَادِيِّ وَالاجْتَمَاعِيِّ، وَتَوجِيهِ الْمُجَمَّعِ نَحْوَ نَظَامِ اِشْتَرَاكِيٍّ، وَيُمْكِنُهُمْ إِكمَالَ الثُّورَة الْكَمَالِيَّة الَّتِي اعْتَقَدُوا أَنَّهَا غَيْر مَكْتَمِلَة⁽²⁸²⁾.

أَعْلَنَتْ حَرْكَة الاتِّجَاه فِي بِيَانٍ لَهَا فِي كَانُونِ الثَّانِي 1962، وَمَمَّا جَاءَ فِيهِ: " كَانَتِ الْكَمَالِيَّة ثُورَة لِلتَّحرِير الْوَطَنِيِّ، وَأَنَّ الْهَدْفَ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ تَحْقِيقُ الْاسْتَقْلَالِ السِّيَاسِيِّ فَقَطُّ، بَلْ إِزَالَةُ جَمِيعِ أَسْسِ النَّظَامِ الْاسْتَعْمَارِيِّ وَإِقْامَةُ صَنَاعَةٍ مَتَطَوْرَةٍ فِي الْبَلَادِ، لِهَذَا السَّبَبِ، أَعْطَى أَتَاتُورُوكَ الْأَمْرَ بِالْاِرْتِقاءِ إِلَى مَسْتَوِيِّ الْحَضَارَةِ الْحَدِيثَةِ فِي أَسْرَعِ وَقْتٍ مَمْكُنٍ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الْاسْتَقْلَالِ الْكَاملِ بِمَجْرِدِ تَحْقِيقِ النَّصْرِ الْعُسْكَرِيِّ، وَأَمْرٌ بِتَصْفِيَّةِ النَّظَامِ الْإِقْطَاعِيِّ فِي الْخَمْسَةِ عَشَرِ عَامًا الْأَوَّلِيَّ مِنْ عَمَرِ الْجَمْهُورِيَّةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ لَا تَوَاجِهُ تُرْكِيَا الْآنَ مَشْكُلَةً وَطَنِيَّةً فَقَطُّ، بَلْ مَشْكُلَةً طَبَقيَّةً أَيْضًا، لِذَلِكَ مِنَ الْحَاجَةِ إِنْهَايِ الْهِيْمَنَةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ الَّتِي تَقْوِيُّهَا جَمَاعَاتُ الضَّغْطِ⁽²⁸³⁾ الْحَوْكُومِيَّةِ الَّتِي تَسْتَمدُ قُوَّتَهَا

(1) Onur İŞÇİ, A.G.E, S.75.

(283) جماعات الضغط: هي جماعات منظمة شكلت لخدمة مصالحها وممارسة التأثير والضغط غير المباشر في صنع القرار السياسي، وتختلف مصالحها باختلاف أهدافها وأشكالها (السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، والمهنية وغيرها)، وتتخذ لها صيغًا وأنماطًا مختلفة من المسميات، منها الجمعيات والمؤسسات والاتحادات والنقابات، كما أطلقت عليهم عدد من المصادر بـ(جماعات المصلحة Interest Groups)، وتعتمد في أداء مهامها على أفراد يُعرفون بـ(لولي) (Lobby)، الذي أصبح أسمًا مرادفاً لها. يُنظر:

حسين عبد الحميد أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ. دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز دراسات الإسكندرية، الإسكندرية، 2007، ص 213-218.



من النظام الرأسمالي المستفيد الأول من التقارب التركي مع الدول الغربية الاستعمارية⁽²⁸⁴⁾.

رأى الحركة نفسها أنها ورثة المثقفين العثمانيين والأتراك التقليديين، وأنهم القادرون على قيادة الثورة، لاسيما أن الكمالية مصدرًا ومرجعية تتفق مع أفكارهم الخاصة، ونظرًا لتبنيهم السمات الثلاثة التي تميزت بها الكمالية، وهي:⁽²⁸⁵⁾

السمة الأولى: الدفاع عن الاستقلال بقوة، وكانت تلك أساس حركة الاتجاه أيضًا، كما كان الاستقلال الاقتصادي والسياسي شرطًا أساسياً للاشتراكية التي من شأنها أن تمهد الطريق للتنمية، ومن ثم تستطيع تركيا أن تصل إلى مستوى التطور الاقتصادي والذي ينعكس إيجاباً على المجتمع.

السمة الثانية: أن الكمالية قد وفرت لهم الأرضية المناسبة لإعلان مشروعاتهم الخاصة بالمبادئ الكمالية، إذ رأى الحركة أن الاشتراكية نتيجة طبيعية لمبادئ مصطفى كمال القائمة على مبادئ الجمهورية⁽²⁸⁶⁾، والثورية⁽²⁸⁷⁾ والعلمانية، والقومية⁽²⁸⁸⁾.

(3) ARTUN ÜNSAL,A.G.E, S.442 .

(285) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980 ، ص 271.

(286) **الجمهورية:** أسس مصطفى كمال اتاتورك نظاماً جمهورياً برلمانياً، يستند إلى إلادرة الوطنية في انتخاب البرلمان الذي يشكل الحكومة وينتخب رئيس جمهورية، لتنقل السيادة إلى الأمة في اختيار حكامها ومن يمثلها في إدارة الدولة، وذلك نابع من رؤية اتاتورك أن الجمهورية هي أفضل مسار لتنفيذ رغبات الشعب. يُنظر: رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 54.

(287) **الثورية :** تعني ادخال مبادئ اتاتورك حيز الوجود، أخذين بعين الاعتبار معالم الفكر السياسي العربي، واعتمد مبدأ الثورية على استبدال المؤسسات والمفاهيم التقليدية، بمفاهيم ومؤسسات حديثة لتمكين تركيا الوصول إلى مستوى الحضارة الغربية . يُنظر: رنا عبد العزيز الخماش، المصدر السابق، ص 64.



السمة الثالثة: استثمار المكانة الكبيرة التي تتمتع بها مصطفى كمال اتاتورك في المجتمع التركي⁽²⁸⁹⁾.

كانت الحركة تدرك أن الشرط الرئيس لنجاح أي مشروع سياسي في تركيا، هو تقديمها تحت شعار الكمالية، وكانوا يعلمون أن صورة مصطفى كمال في الثورة لها تأثير من شأنه أن يخلق التعاون بين العامل والضابط والفلاح، وعلى الرغم من أن قادة الحركة أعطوا مكانة مميزة للكمالية في آرائهم، إلا أنهم لم يتربدوا في انتقاد الحركة الكمالية من وقت لآخر، لأن الكماليين بعد أن حققوا الاستقلال السياسي اعتقدوا أنه يمكنهم تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال إنشاء رأسمالية وطنية، إذ كان مفهوم الدولة الذي تبنوه ذو طبيعة بيروقدراطية، وهذا أصبحوا أداة لدعم وتطوير الرأسمالية في البلاد⁽²⁹⁰⁾.

وصفت الحركة المدة التي اعقبت انقلاب آيار 1960، بأنها مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، عن طريق تخلص الطبقة العاملة من استغلال الطبقة الحاكمة، من خلال التأمينات الاجتماعية، وتوفير الرعاية الصحية ونشر التعليم بين صفوفها، ومن خلال الانتظام في النقابات التي ستقود مسار الاشتراكية⁽²⁹¹⁾.

(288) القومية : تبني مصطفى كمال اتاتورك أيديولوجية سياسية تروج للشعب التركي وتمجمه دون سائر القوميات، فقد سعى اتاتورك إلى إنشاء دولة قومية (تركيا) من بقايا الامبراطورية العثمانية المتعددة والمتنوعة الأعراق والأديان، ولطالما رأى كمال اتاتورك أن أحد أسباب ضعف الدولة العثمانية وتخلفها، هو تعدد اعراق شعوبها التي قامت بالتعاون مع دول الحلفاء ضد الدولة = العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، فهو يرى أن الأعراق والقوميات غير التركية قامت بخيانة العنصر التركي لتحقيق مصالحها، لذلك يجب على الأتراك إنشاء وطن قومي لهم يحافظ على مصالحهم وعرقهم ويحمي حدودهم واراضيهم، من دون الالتفات إلى الأعراق والشعوب العثمانية الأخرى. يُنظر: رنا عبد العزيز الخماش، المصدر السابق، ص 56.

(1) Burhn Bozgeyik, Meshurlar Son Anlari, Cihan Yayınlari, Istanbul, 2012, SS.23-25.

(2) Hakki Uyar, Iki Darbe Arasinda chp 1960-1971, Baski, Mega Basim Yayin, Ankara, 2017, SS.56-58.

(3) TURAN CAVLAN , A.G.E.S.189.



رأى أفجي أوغلو أن جميع مشاكل تركيا مرتبطة بالإمبريالية، وأن حركة الاتجاه جاءت لمناهضة الإمبريالية، ولاسيما أن الكمالية تعني رفض كل أشكال التبعية، لذلك من غير الصحيح عد الفئة الحاكمة المؤيدة للإمبريالية أنها كمالية، أما القومية وحسب تعريف الحركة في أعلى مستويات الاشتراكية والعدو الأول لمواجهة الإمبريالية الغربية، إذ ربط قادة حركة الاتجاه بين مناهضة الإمبريالية والاستقلال والقومية والكمالية، وأطلقوا اسم حرب الاستقلال الوطني الثانية على حربهم ضد الإمبريالية متذمرين القومية والكمالية مرجعيه استندوا إليها لنشر الفكر الاشتراكي⁽²⁹²⁾.

ساند مهري بللي (Mihri Belli)⁽²⁹³⁾، الخطابات القومية المناهضة للإمبريالية لحركة الاتجاه، وفي مقال له بعنوان "مناظرات حول الاشتراكية" نشر في مجلة الاتجاه في آيار 1964، دعا إلى حرب وطنية ضد الإمبريالية، ووصف تلك الحرب بأنها حرب القوات الكمالية ضد الإمبريالية، مبيناً أن حركة الاتجاه يمكنها الانتقال نحو الاشتراكية بشكل تدريجي، لذلك يجب أولاً القيام بثورة على الإمبريالية، وضرورة تشكيل جبهة وطنية في أسرع وقت، تكون تحت قيادة المثقفين والمفكرين العسكريين والمدنيين⁽²⁹⁴⁾.

وعقب دخول حزب العمال التركي إلى المجلس الوطني التركي الكبير بحصوله على (15) مقعداً في انتخابات عام 1965 ، قابلت حركة الاتجاه ذلك النجاح بحماس شديد، وعبرت عنه من خلال المقالات التي نشرتها مجلة الاتجاه، على الرغم من تشكيك حركة

(292) فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 275.

(293) مهري بللي : كاتب وشيوعي تركي، ولد عام 1915 في إسطنبول، درس الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1942 ، له دور كبير في نشر الأفكار الماركسية بين صفوف اليسار التركي، اسهم في تأسيس حزب العمال التركي للمرة الثانية عام 1975 . توفي في إسطنبول عام 2011 . يُنظر :

TURAN CAVLAN , A.G.E,S.192.

(3) Huseyin Husnu Ugur, Milliyetci Hareket Partisi Tbmm Albumu 1965-2007, Ankara, 2011,S. 43.



الاتجاه بنزاهة الانتخابات، بعد حصول احزاب السلطة على اغلب مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، لذلك أدركت الحركة بعد الانتخابات أنه من المستحيل الوصول إلى السلطة من خلال المسار البرلماني، وبناء على ذلك ركزوا جهودهم في سياسة الجبهة الوطنية، وعبروا عن وجهات نظرهم بضرورة الاهتمام بخوض النضال ضد الإمبريالية، وضد النظام الإقطاعي قبل الانتقال إلى الاشتراكية، ومن جهته عَدَ حزب العمال التركي نتائج انتخابات عام 1965 مقبولة بصفتها المشاركة الأولى لحزب يساري في الانتخابات⁽²⁹⁵⁾.

بدأت حركة الاتجاه بحشد كل القوى التقدمية والقومية في جبهة واحدة، والابتعاد عن حزب العمال التركي، بعد رفضها اصرار حزب العمال التركي لتولي قيادة الطبقة العاملة للنضال الحزبي وإعطاء المتفقين دوراً ثانوياً، إذ بدء أفعجي أغلو منذ مطلع عام 1966، بنشر مقالات عن حزب العمال التركي على صفحات مجلة الاتجاه، ومنها مقال بعنوان (بالنسبة لحزب العمال التركي)، تطرق فيه إلى وجود فجوة وخلاف بين الحزب وحركة الاتجاه، واتهم الحزب بتشتيت النضال ضد الإمبريالية⁽²⁹⁶⁾.

وانتقد حزب العمال التركي حركة الاتجاه، لأنهم منحوا دور القيادة إلى المتفقين العسكريين والمدنيين، وابعد الطبقة العاملة، كما تقاطعوا معهم بشأن مفهوم الاشتراكية، إذ رأى الحزب أنّ الاشتراكية لا تنتشر إلّا من خلال مشاركة الشعب، وعبر المسار البرلماني، إذ أراد الحزب الانتقال التدريجي إلى الاشتراكية، وعد النضال ضد الإمبريالية كفاحاً واحداً يجب أن يكون بقيادة الطبقة العاملة⁽²⁹⁷⁾.

واكد الحزب على أهمية الطبقة العاملة ووصفها "أنّها طبقة ذات امكانيات علمية وتاريخية"، واهم اثبات بان الطبقة العاملة التركية لديها الوعي السياسي المكتسب هو

(295) فلاديمير اي凡وفيتش دانيروف، المصدر السابق، ص 277.

(2) Hasan Karabakkal, Siyasal Liderlik ve Suleyman Demirel Ornegi Analiz ve Degerlendirme Calismasi, 2012, S.112.

(3) TURAN CAVLAN , A.G.E.S.191.



تأسيسها لحزب يطالب بحقوقها "حزب العمال التركي" وبذلك اعطى الحزب دوراً رائداً وقيادياً للطبقة العاملة⁽²⁹⁸⁾.

اتسمت العلاقة بين حركة الاتجاه وحزب العمال التركي بكونها مفتوحة وايجابية في البداية، حيث تشابهت الاهداف التي سعى الى تحقيقها كل منهما وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، وقمع الاستغلال، واسناد الديمقراطية إلى الجماهير، وسعت المجموعتان إلى نمط تنموية غير رأسمالي، وكانت طرق تحقيق هذه التنمية نقطة الخلاف بين حركة الاتجاه وحزب العمال، إذ دعت حركة الاتجاه إلى قيام دولة جديدة باللجوء إلى الطرق الثورية، بينما أكد حزب العمال التركي باتباع الطرق السلمية والبرلمانية للوصول إلى السلطة وقيام دولة قائمة على العمالية والوطنية، ورفض فكرة الثورة، فضلاً عن ذلك انتقد دوغان أوجي أوغلو أهمية الطبقة العاملة للحزب، وأكد أن المادة (53) تعترف بامتياز العمال، لكن لا توجد طبقة في النضال من أجل الاشتراكية يمكن أن تتتفوق على الأخرى⁽²⁹⁹⁾.

على الرغم من أنّ كلاماً من حزب العمال التركي وحركة الاتجاه ذات توجهات اشتراكية، إلا انهم اختلفاً من نواحي عديدة لايمكن التوافق بينهما، إذ لم تتخلى حركة الاتجاه عن سعيها لتأسيس جبهة وطنية، لاسيما بعد توقف إصدار مجلة الاتجاه في الثلاثين من حزيران 1967، عقب إصدارها (222) عدداً، إذ أصدر الاتجاهيون مجلة الثورة (Devrim) في الحادي والعشرين من تشرين الأول 1969 ، تحت إشراف أوجي أوغلو، إذ بدأت تلك المجلة، بنشر بيان، جاء فيه: "أن الانتحال إلى نظام التعديية الحزبية والاقتراع العام، أدى إلى تصفية الحركة الكمالية، لأنّه خاضع لهيمنة السلطة، وأخرج القوى المحافظة من صندوق

(1) Huseyin Husnu Ugur, Milliyetci Hareket Partisi Tbmm Albumu 1965-2007, Ankara, 2011, S. 23.

(2) Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, Hukumtler Programlari ve Genel Kurul Gorusmeleri, Cilt.4.27 Ekim 1965-26 Mart 1971. T.B.M.M,Basmevi,2013, SS. 23-25.



الاقتراع بعد أن كانت ستصل إلى السلطة، إذ تحولت الديمقراطية التي تعني قوة الشعب، إلى قوة القوى الرجعية والإمبريالية في تركيا⁽³⁰⁰⁾.

اتخذت حركة الاتجاه الثورية موقفاً مضاداً للنظام البرلماني، ورأى أن نضال الطبقة العاملة لن ينجح خلال مدة قصيرة، وبناء عليه كانت علاقات مع مجموعة من المثقفين العسكريين والمدنيين الذين اشتهروا باسم "القوة النشطة" (Aktif kuvvet) أثناء تلك المدة، وبدأت عقد لقاءات مع القيادات العسكرية المؤيدة للفكر الاشتراكي⁽³⁰¹⁾.

رأى حركة الاتجاه أن الثورة أصبحت أمراً ضرورياً في ظل الأوضاع الراهنة في تركيا، وأن هذا التوجه لا يمكن أن يحدث بدون الجيش، كما أن بعض قادة الجيش رأوا أن انقلاب آيار 1960، أخفق في تحقيق أهدافه لأنه لم يكن قائماً على برنامج واقعي ومحدد، فكانت تلك الدوافع السبب في التعاون بين الجيش وحركة الاتجاه بينما بدأت حركة الاتجاه الاستعداد لتولي السلطة من خلال التعاون مع بعض القيادات العسكرية في السابع والعشرين من آذار 1969، لكن بعد فشل ذلك التعاون انتهت حركة الاتجاه⁽³⁰²⁾.

لا شك أن حزب العمال التركي رفض بشكل قاطع وجهة نظر حركة الاتجاه الثورية التي رأت أن المخرج الوحيد لتطور تركيا في مناحي الحياة كافة هو وصول حكومة ثورية إلى السلطة تضمن تحقيق أهداف ثورة التحرير الوطني التي بدأها مصطفى كمال، والتي تركت في منتصف الطريق وانحرفت عن مسارها، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تمتلك تركيا حكومة قوية تحظى بدعم جماهيري منظم وواعٍ، إذ أكدت الحركة أن الثورة لا يمكن أن تتحقق في ظل مجتمع مختلف، وملكات خاضعة لتأثير الطبقة الحاكمة، لذلك يجب اعطاء الدور الريادي في الثورة للمثقفين⁽³⁰³⁾.

(1) Huseyin Husnu Ugur, A.G.E,S.24.

(2) Nurallah ÇAYAN , A.G.E, S.119.

(3) TURAN CAVLAN ,A.G.E,S.198.

(1) ARTUN ÜNSAL,A.G.E, S.465.



بـ- حركة الثورة الوطنية الديمقراطية (Millî Demokratik Devrim)

على الرغم من أن حركة الثورة الديمقراطية الوطنية برئاسة مهري باللي قد ظهرت في عقد الستينيات من القرن الماضي، إلا أنه يمكن وصفها أنها استمرار لاتجاه اليساري التقليدي في تركيا، وتحديداً الحزب الشيوعي التركي، إذ وصف مهري باللي حركة الثورة الوطنية الديمقراطية، بأنها "تعبير عن البرنامج العسكري الذي دافع عن حركة الماركسية في تركيا منذ العشرينات، لكن مع التطوير وفقاً للأوضاع الراهنة في تركيا" (304).

أعلن مهري باللي استراتيجية وسياسة حركة الثورة الوطنية الديمقراطية، في مقال كتبه بعنوان (مناظرات حول الإشتراكية) ووقع عليه باسم مستعار خوفاً من متابعة السلطات، وأرسل إلى مجلة الاتجاه عام 1962، أوضح فيه أن تركيا لم تعد تركيا الكمالية المستقلة المضادة للإمبريالية كما كانت سابقاً، ورأى من الضروري وضع تركيا على طريق التطور الكمالى مرة أخرى، مضيفاً "أن إعادة تركيا إلى مسار التنمية الكمالية مجدداً، وضمان تحقيق الاستقلال الوطني، ومنحها السيطرة الكاملة على كافة الأوضاع، مرهون بالقيام بشورة حقيقة... إن القوى النشطة للمجتمع التركي قوية بما يكفي لتحقيق هذه الثورة الديمقراطية على الرغم من صعوبة هذه المهمة، فإن الاتحاد ضد الإمبريالية والنظام الإقطاعي، يمكنه أن يجد إقبالاً من جميع الدوائر التقدمية ويجمع حوله كل الوطنيين الأتراك تحت سقف واحد ليؤسس الجبهة الوطنية" (305).

وفقاً لتلك الآراء، فإن مؤيدي وجهة نظر مهري باللي، أدركوا أن شروط الانتقال إلى الاشتراكية في تركيا لم تكتمل بعد، ويجب احتياز مرحلة معينة من أجل الوصول إلى الاشتراكية، والخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هو تشكيل جبهة وطنية للثورة الديمقراطية

(2)A. E, S.467.

(1) Orsan O.Akulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, Yerel Secimler Panoraması 1963-1999, Ankara, 2001, SS.56-57.



التي ستقوم بتهيئة الأوضاع كما ينبغي للانتقال إلى الاشتراكية، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أولاً تصفية العلاقات التي أدت إلى استمرار التبعية عن طريق اعلان الثورة الوطنية الديمقراطية المناهضة للإمبريالية والإقطاع، ولاسيما أن تركيا بلد زراعي متخلف يخضع لاستغلال الإمبريالية والمتآمرين المتعاونين معهم من الداخل⁽³⁰⁶⁾.

وكذلك صرح مهري باللي في نيسان 1964 "إن الثورة الديمقراطية هي الخطوة التي ستحقق استقلال تركيا، وتقضي على الإقطاع تماماً، وتجعل الأمة هي الحاكم على الأرض التي تعيش فيها، وتضمن تحقيق التطور الحر للشعب التركي، فلا يمكن إعلان الاشتراكية بدون الاستقلال، لذلك يجب أولاً القضاء على كل بقايا النظام الإقطاعي، وتحقيق الاستقلال الوطني من خلال القيام بثورة ديمقراطية، لأنها الخطوة الأولى التي تمهد الطريق للوصول إلى الاشتراكية، ذلك لأن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بدون الثورة الديمقراطية"⁽³⁰⁷⁾.

ووفقاً لأفكار مهري باللي، يجب أن تكون الثورة ديمقراطية وليس اشتراكية، مع ذلك ثمة عامل ضاغط يجب القيام به لتمهيد الأوضاع في تركيا للاشتراكية، وهو تطوير القطاع الاقتصادي عن طريق تأمين التجارة الخارجية، وتأمين البنوك، والمؤسسات المالية الكبرى، وإنقاذ الفلاحين من استغلال المرابين بإنهاء الملكيات الكبيرة للأراضي⁽³⁰⁸⁾.

فضلاً عن ذلك، رأى انصار حركة الثورة الوطنية الديمقراطية أن تطهير البلاد من القواعد العسكرية أحد المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية، لتحقيق الاستقلال والقضاء على سيطرة الإقطاع ورأس المال الاجنبي، ورأى مؤيدوا حركة الثورة الديمقراطية أن الطبقة العاملة هي قائد الثورة الديمقراطية، ويجب أن تشكل جبهة مع الطبقات الأخرى التي لديها برنامج

(2) Tanel Demirel, 12 Elul' e Dogru Ordu ve Demokrasi, Dergi, Ankara Universitesi, 56, 2015, SS.77-79.

(3) TURAN CAVLAN , A.G.E,S.199.

(1) Onur İŞÇİ , A.G.E, S.99.



ديمocrاطي في تلك المرحلة، ويمكن للجميع المشاركة في تلك الجبهة باستثناء الإقطاعيين والرأسماليين المتآمرين، وذلك لأن الثورة الاشتراكية هي قضية خاصة بعمال القرى وعمال المدن⁽³⁰⁹⁾.

وكتب مهري باللي في مجلة الثورة في حزيران 1964، "إن الطبقة التي وصلت إلى أعلى مستوى من التنظيم بين طبقات المجتمع هي طبقة العمال، ويجب أن لا نغفل النظر إلى أن عدد العمال (2) مليون ونصف، منهم مليون عامل منتظمون في نقابات عمالية، على الرغم من ذلك لم تusal استحقاقها من بعض المثقفين التقديمين، على أساس أن المستوى التنظيمي للطبقة العاملة لم يتطور، ولكن في الوقت نفسه، نظرت التركية بالشك حيال المثقفين، وذلك لأن الإصلاحات التي قام بها المثقفين البرجوازيين لم تسفر عن أي مكسب مادي ملموس للطبقة العاملة حتى اليوم، ولكي تصل تركيا أعتاب الثورة الاشتراكية، من الضروري رفعوعي العمال، التي ينظر إليها على أنها القوة القائدة للثورة"⁽³¹⁰⁾.

وأوضح مهري باللي بأنه يمكن تكليف المثقفين الاشتراكيين ذوي الأصول البرجوازية بمهمة نقل الوعي للطبقة العاملة، إذ تحاول البرجوازية إنشاء أرستقراطية عمالية من أجل تحطيم الحركة العمالية وتقويض الوعي الثوري للعمال، لأن الرأسمالي يدرك أن العامل والموظف سيكونان ثوريين أما الأرستقراطيين فسيكونون معتدلين⁽³¹¹⁾.

ادركت حركة الثورة الوطنية الديمقراطية "أن أوضاع الثورة الاشتراكية في تركيا، لم تتطور بشكل كافٍ وأن الطبقة العاملة غير مؤهلة لتولي قيادة الثورة، وأنه يمكن القيام

(2) Tutar Hilmi, Turk Siyasetinde Sancili Yillar, Bizim Kitaplar Yayinevi, Istanbul,2006, SS.45-47.

(1) Artun Ünsal,A.G.E, S.472.

(2) Arif Ilman, 12 Mart 1971 Mubtirasi Sonrasinda Kurulan Koalisyonlara Ornek Birinci ve Ikinci Millietci Cepbe Hukumetleri,Dergi, Cumburiyet Taribi Arastirmalari Dergisi, Yil 11, Sayi 12, 2015, SS.77-79.



بالثورة فقط، في حالة ابعاد الانتهازيين والمتآمرين، وعند النظر إلى واقع تركيا الحالي نجد أنه من المحتمل جدًا أن يكون للطبقة المثقفة من العسكريين والمدنيين دوراً مهماً للغاية في الثورة، وفي هذه الحالة ، حتى لو كان الهدف النهائي هو الاشتراكية، فيجب على جميع الثوريين العمل بكل قوتهم لتأسيس الجبهة الوطنية، والابتعاد عن الكلمات والسلوكيات التي من شأنها تقسيم الجبهة⁽³¹²⁾.

ويبدو أن حركة الثورة الوطنية الديمقراطية آراء متشابهة مع حركة الاتجاه الثورية، في استراتيجيتها في إدارة السلطة، واختارت رفض الانتخابات كأسلوب لها في النضال، لذلك فإن سيطرة مناصري الفكر الرأسمالي الغربي على مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير سيعزز نفوذ الشخصيات المتعاونة مع التوجهات الغربية في تركيا.

رأى حركة الثورة الديمقراطية الوطنية أنه حتى مع وصول الحكومات إلى السلطة من خلال الانتخابات في ظل الانتقال إلى مرحلة التعديلية الحزبية بعد عام 1945، فإن العناصر المتآمرة فرضت سيطرتها بشكل كبير على المجال السياسي، ولم يعد لأي عنصر وطني القدرة على التأثير بشأن أي قرار أو خطوة فعالة في الشؤون السياسية⁽³¹³⁾.

عارض حزب العمال التركي آراء حركة الثورة الوطنية الديمقراطية، ودافع الحزب عن التعديلية الحزبية، وعن وصول الحكومة إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، كما ساند إقامة نظام ديمقراطي على الرغم من بعض السلبيات، وعد ذلك تقدماً مهماً في الحياة السياسية التركية، وكانت نقطة الاختلاف بين وجهات نظر حركة الثورة الديمقراطية الوطنية وحزب العمال التركي، بشأن الديمقراطية البرجوازية والنظام البرلماني، التي أثرت بشكل كبير على إمكانية تحقيق التقارب بين الحركتين تجاه بعضهما البعض⁽³¹⁴⁾.

(3) Behice Boran, A.G.E, S.337.

(1) Abdulvahap Akinci, Turkiyenin Darbe Gelenegi: 1960 ve 1971 Mudahaleleri, Dergi, Eskisehir Osmangazi Universitesi Iibf Dergisi, 2014, S.51.

(314) فلاديمير ابغافوفيتش دانيليف،المصدر السابق،ص264.



وبعد انتخابات عام 1965، ابتعد أعضاء حركة الثورة الديمقراطية الوطنية عن حزب العمال التركي، وكان للموقف السلبي الذي اتبعته اللجنة المركزية للحزب حيال أعضاء حركة الثورة الديمقراطية الوطنية أثر كبير في ذلك الأمر، إذ رأى محمد علي أبيار أن التقارب مع أعضاء حركة الثورة الديمقراطية الوطنية، ستجعله في موقف قانوني صعب، ولاسيما أن تلك الحركة معروفة بتوجهاتها الشيوعية الثورية⁽³¹⁵⁾.

وأكَدَ الحزب بوجود نقطة خلاف أخرى بينه وبين حركة الثورة الديمقراطية الوطنية، هي إصرار الحزب على تولي الطبقة العاملة قيادة الثورة، على عكس مفهوم الجبهة الوطنية التي دعت إليها حركة الثورة الديمقراطية، إذ اعتقدت حركة الثورة الوطنية الديمقراطية أن تصميم حزب العمال التركي على تولي الطبقة العاملة قيادة الثورة يضر بالنضال الثوري بالكامل، كما أن موقف الحزب لم يكن في مصلحة الطبقة العاملة، بل لصالح الإمبريالية والجماعات المتأمرة معها⁽³¹⁶⁾.

وأكَدَ أعضاء حركة الثورة الديمقراطية، أنه من غير الصحيح أن يتبنى حزب العمال التركي، الذي دخل مجلس الوطني التركي الكبير في انتخابات عام 1965، منهجاً سياسياً يقوم على العمل البرلماني، ورأت حركة الثورة، أن حزب العمال التركي يخلط بين الديمقراطية والبرلمانية البرجوازية، وكان أول خطأ ارتكبه الحزب هو الاهتمام بالعمل البرلماني، وقد كانت المهمة الرئيسية له هي رفع وعي العمال، وتنظيم وتقوية الحزب، ومع ذلك ، فإن حزب العمال التركي، اتبع موقفاً سلبياً تجاه التظاهرات الشعبية، وولم يتمكن من استغلال الأجواء البرلمانية جيداً⁽³¹⁷⁾.

(315) فلاديمير ابفانوفيتش دانيليف، المصدر السابق، ص 265-269.

(2) Onur İŞÇİ , A.G.E, S.107.

(3) Baris Ertem, 12 Mart 1971 Askeri Mudahalesi Sonrası Ara Rejim ve Turkiye Siyasetine Etkileri (1971-1974), Dergi, Uluslararası Toplum Araştırmaları, vol:8, Issue:14, 2018, S.43.



يبعد عن حركة الثورة الوطنية الديمقراطية، تشكلت بوصفها حركة مستقلة بعيدة عن حركة الاتجاه الثوري وحزب العمال التركي، وعلى الرغم من أنهم اجتمعوا تحت فكر اشتراكي، إلا أنهم تفرقوا بفعل الخلافات التي بدأت بشأن أساليب واستراتيجيات الثورة الاشتراكية، إذ كانت نقطة الخلاف بين حزب العمال التركي وحركة الثورة الوطنية الديمقراطية، هي دفاع الأخيرة عن الثورة التدريجية، فقد أوضحت حركة الثورة ، أن ثمة مراحل يجب تجاوزها قبل الاشتراكية، في البلدان التي لم تتطور فيها الرأسمالية، بينما تبني حزب العمال التركي فكرة أن كل تحول ثوري نحو الاشتراكية لا يمكن تحقيقه إلا بقيادة الطبقة العاملة.

ومما يبدوا رفض حزب العمال التركي للثورة الديمقراطية التي نادت بها حركة الثورة الوطنية الديمقراطية وبين أن الاشتراكية هي الطريق الوحيد لتطوير تركيا واستغلال جميع مواردها بشكل مثمر، فضلاً عن ذلك أكد الحزب على أهمية العمل البرلماني لأن دستور عام 1961 هو دستور مفتوح للاشتراكية يسمح بتطبيق أسلوب التنمية في البلاد، وعلى الرغم من أن الدستور يقر بوجود طبقات اجتماعية، إلا أنه لا يمنحك امتيازات لأي طبقة ويحضر الدكتاتورية الطبقية، واحتوى الدستور على مبدأ الدولة الاجتماعية، فضلاً عن منح الأفراد حق الحرية الفردية، على الرغم من أن الدستور أقر بحق الملكية الفردية، واقامة المشروعات الخاصة، إلا أنه لا يشمل الحق في الكسب والربح، وينص على أنه يمكن تقييد هذه الحقوق من أجل المصلحة العامة.

المبحث الثاني : موقف حزب العمال التركي من المسألة الكردية.

بعد الحرب العالمية الأولى جرت تطورات عديدة للنظم السياسية في المنطقة، تطلع الأكراد من خلالها بأمل كبير، لتحقيق طموحاتهم بالاستقلال، ولاسيما بعد إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي وودروWilson⁽³¹⁸⁾ (Woodrow Wilson) التي أكدت على حق تقرير

(318) وودروWilson: (1856-1924) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، ترأس جامعة برنستون عام 1902، وأصبح حاكماً لولاية نيوجرسي عن الحزب الديمقراطي عام 1910، ثم



المصير للشعوب، وبعد نجاح الاتراك في تحرير اراضيهم المحتلة جاءت معاهد لوزان عام 1923، لتعترف بالدولة التركية الحديثة واهملت الوعود التي اعطيت للاكراد في معايدة سيفر عام 1920⁽³¹⁹⁾.

نشأت المسألة الكردية في تركيا، نتيجة تجاهل النظام السياسي الجمهوري للاكراد، احد المكونات الرئيسية للشعب التركي، واقراره مبدأ القومية الذي قام على تمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الاخرى في الدولة التركية، حيث لا يعترف الدستور التركي بالقومية التركية، وتطلق السلطات التركية على الاكراد "اتراك الجبل" إن الصراع التركي- الكردي صراع قديم حديث متعدد، يخبو ويثير وفقاً لظروف داخلية وخارجية، فقد بدأت ثورة الاكراد ضد الحكومة التركية منذ تأسيس الجمهورية، في عهد أتاتورك 1923-1938 الذي قام بقمعهم بقوة السلاح، بعد تحالفه معهم ابان حرب الاستقلال⁽³²⁰⁾.

يُعد الصراع الداخلي على الهوية الكردية السبب الرئيس للمسألة الكردية، وتكمّن المقاومة والسطخ الكرديين داخل تركيا وراء خشية أنقرة من إقامة حكم ذاتي كردي في تركيا على امتداد الحدود الجنوبية الشرقية، لذلك تُعد المسألة الكردية واحدة من القضايا الشائكة في المجتمع التركي، لرغبة الكرد في الحصول على حكم ذاتي، لاسيما وانهم اقلية عرقية

انتخب لرئاسة الولايات المتحدة عام 1912، وأعيد انتخابه عام 1916، سعى لبقاء بلاده على الحياد في الحرب العالمية الاولى، لكنه عاد واعلن الحرب عام 1917 اصدر نقاطه الاربع عشرة في مطلع عام 1918، لكي تكون اساسا للتسوية السلمية العادلة في اعقاب=الحرب العالمية الاولى. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، 1974، بيروت، ص 583.
 (319) خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1995، ص 7.

(320) رنا عبدالعزيز الخماش، المصدر السابق، ص 135-136.



يشكلون نحو (10-20%) من سكان تركيا، تقدر مساحة المناطق ذات الكثافة الكردية في تركيا بـ (194) الف كم² من مساحة تركيا الإجمالية التي تبلغ (780) الف كم²، أي ما يقدر بربع مساحة الدولة التركية، إذ يسكن الأكراد في (19) ولاية من الولايات التركية البالغ عددها (90) ولاية، وتلك الولايات تقع في شرق تركيا وجنوبها الشرقي وهي أرمنجان ، وارضروم ، وقارص ، وملاطية ، وتونجالي ، والازينغ ، وبينجول ، وموش اغري (قرا كوسة)، باطمان، وادي يمان، وديار بكر، وسيرت، وبيلليس، ووان ، واورفا ، ومادرين ، وهكاري ، وشنراخ، كما يوجد عدد كبير منهم في لاتيسي سيواس وانقره ، وفي مستوطنات قرب اضنه (321).

يمكن فهم مدى الحساسية التي يتمتع بها الملف الكردي لدى الاتراك، اذ ان قيام كيان كردي منفصل عن البلاد، يعني اقتطاع (19) ولاية من اجمالي الولايات تركية البالغ عددها (90) ولاية، ما يؤدي الى فقدانها عمقاً استراتيجياً مهماً لأمنها القومي، فضلاً عن الموارد المائية والموارد الخام التي تحتويها تلك المناطق، كما يحجز تركيا عن دول جوارها الجغرافي التي لها معها علاقات اقتصادية وتجارية مميزة، ويحد من حضورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط (322).

تشكل القومية الكردية المرتبة الثانية بعد القومية التركية، بدأ العمل الكردي المقاوم للسلطات التركية الحديثة عام 1925 بقيادة شيخ الطريقة النقشبندية، الشيخ سعيد بيران (323).

(321) احمد سليمان السلمي، الورقة الكردية في يد القوى العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية لشؤون العالم الاسلامي، 2015، ص 7.

(322) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 25.

(323) الشيخ سعيد بيران : سعيد بيران (Seîdê Pîranî) ولد سعيد بن محمود بن علي بيران في قرية باللو، عام 1865، وهو سلسل اسرة دينية نقشبندية، درس الفقه الاسلامي وأصبح مرشدًا للطريقة النقشبندية



الذي ثار مطالباً بعودة السلطنة والخلافة، إلا أن الرد العنيف من قبل السلطات التركية على الحركة، وسقوط عدد كبير من الضحايا، اعطهاها بعداً قومياً كردياً⁽³²⁴⁾.

تُعد المناطق التي يعيش فيها الأكراد من افقر المناطق واقلها تطوراً في الاناضول، وهي تعكس التطور الاقتصادي غير العادل الذي اوجد تناقضاً حاداً بين الغرب التركي المتزلف والشرق المتخلف⁽³²⁵⁾.

يَكُمن صميم المسألة الكردية في تدهور الوضع الاقتصادي والثقافي المبني على قناعة تامة لدى الأكراد بأنهم يتعرضون للتمييز لأنهم أقلية⁽³²⁶⁾، ومارست الحكومة التركية سياسة صارمة اتجاه الأكراد بهدف تنقيف الشعب، وتعزيز فكرة الانتفاء إلى الأصل التركي بصورة تدريجية، وصولاً إلى انكار أي وجود للجماعات العرقية المختلفة في تركيا، إذ عَدَ الأكراد ببساطة اتراكاً قدماء تركوا جذورهم العرقية الحقيقة ، وباتت إعادة تنقيفهم وتلقينهم حقيقة في انتمائهم التركي ضرورية، ولتحقيق ذلك منع استعمال اللغة الكردية ولهجاتها.

في بالو عقب وفاة والده وانتقال الزعامة الدينية إليه، وبعد بيران من ابرز زعماء الكرد في تركيا وأول من قاد ثورة مسلحة ضد سلطة كمال اتاتورك، للمطالبة بما عده "الحقوق القومية الكردية"، وتم اعتقاله وقاده الحركة في اواسط نيسان 1925، وحكم عليه =بالاعدام الذي نفذ بحقه مع 47 من قادة الكرد في 28 حزيران 1925. للمزيد من التفاصيل، ينظر : وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984، ص123.

(324) عقيل محفوض، تركيا والأكراد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة .30,2012, ص30.

(325) المصدر نفسه، ص32.

(326) بله ج شيركوة، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار الكاتب، بيروت، 1986، ص83.



ومنعت تسمية الاطفال بالأسماء الكردية، فضلا عن اعطاء الآف القرى والمزارع الكردية اسماً تركية جديدة، وحاولت الحكومة اذابة ابناء الجماعات العرقية المختلفة في بوتقة تركية واحدة ، إلا أن ذلك لم يتحقق وبقيت المسألة الكردية مشكلة تؤرق الحكومات التركية المتعاقبة⁽³²⁷⁾.

وادعى الأكراد أنَّ النظام التركي قد شرع في بناء عدد من المدارس في بعض من المناطق الكردية، ولم يكن الهدف الرئيس من وراء تلك المدارس سوى الصهر والتريك، إذ أن تلك السياسة تقضي بأخذ الاطفال من اسرهم متى بلغوا سنَّ الدراسة، وإدخالهم تلك المدارس وعزلهم عن أسرهم ومحبيتهم ، وكان هؤلاء الاطفال يتعرضون لتأثير الايديولوجية التركية أينما كانوا سواء خارج أو داخل قيادات الدراسة⁽³²⁸⁾.

بلغ الامر ذروته في تصريح جمال كورسيل لصحيفة اسوجبه في 16 تشرين الثاني 1960 "اذا لم يرکن أتران الجبال المنحرفون إلى الهدوء، فإن الجيش لن يتتردد في قصف مدنهم وقرائهم، وسيكون عندها حوض من الدماء يغرقون فيه هم وبладهم"، كما اعلنت لجنة الوحدة الوطنية "أن الأكراد والاتراك هم من عرق واحد، وأن اللجنة تستعد لاصدار قانون يعاقب كلَّ من يطلق تسمية الأكراد على سكان المناطق الشرقية⁽³²⁹⁾.

(1) Ahmet Aliş , THE PROCESS OF THE POLITICIZATION OF THE KURDISH IDENTITY IN TURKEY: THE KURDS AND THE TURKISH LABOR PARTY (1961-1971), Master of Arts, BOĞAZİÇİ UNIVERSITY, 2009, S.81.

(28) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ص 130.-131.

(3) Ahmet Aliş , A.G.E, S.85.



تمت مناقشة المسألة الكردية في اواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين من قبل المثقفين الاتراك على انها مسألة تهدد السلم الاجتماعي التركي، وبدأ الأكراد بالانضمام إلى اليسار التركي في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، إذ عدت تلك المدة بداية تاريخ الحركة الكردية الحديثة التي طالبت بالاستقلالية الثقافية، والمساواة، والتنمية الاقتصادية في المناطق الشرقية⁽³³⁰⁾.

انضم الأكراد إلى الحركات اليسارية بأعداد كبيرة، مما أدى إلى ظهور نخبة من المثقفين والثوريين الأكراد، وحتى عام 1960 ظل الأكراد معزول عن القومية التركية، بسبب معارضتهم لبعض اجراءات الدولة وتأسيس حزب العمال التركي عام 1961، وتولي محمد علي ايبار رئاسته جذب وجوده بعض الاشتراكيين الأكراد، ومثل هؤلاء الحزب، وكانوا على ثلاثة مجموعات⁽³³¹⁾:

المجموعة الاولى: المثقفين الأكراد الاشتراكيين الحاصلين على تعليم عالي، إذ قاموا بتأسيس وتنظيم فروع الحزب الكردية في الاناضول⁽³³²⁾.

المجموعة الثانية : تألفت بشكل اساسي من العمال وال فلاحين الذين مثّلوا قاعدة حزب العمال التركي، والعمل على نشر افكار الحزب في المدن والقرى التركية.

(330) حرية حامد، تركيا وسياسات الداخليّة والخارجيّة تجاه القضية الكرديّة بعد حرب العراق عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات الدوليّة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019، ص 41.

(331) آسا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كورستان العراق، ترجمة: مصطفى نعман أحمد، دار المرتضى، بغداد، 2013، ص 59-60.

(332) احمد تاج الدين، الكرد تاريخ شعب وقضية وطن، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2001، ص 58.



المجموعة الثالثة : تألفت من الطلبة الاكاديميين الذين مارسوا دوراً مهماً في الحملات الانتخابية وازداد عددهم بحلول عام 1962، إذ هناك العشرات من الجمعيات والنادي الطلابية الكردية.

وكانت تلك المجموعات الثلاث تتفق بشكل عام مع بعضها البعض بسبب الطموح السياسي باتجاه مصير الشعب الكردي⁽³³³⁾.

بدأ اهتمام حزب العمال التركي بالقضية الكردية عام 1963، خلال المؤتمر العام للحزب الذي عقد في غازي عنتاب، ونشر الحزب بياناً بعنوان (تنمية الشرق) جاء فيه "أن المدن الشرقية والجنوبية الشرقية تعيش حالة من الفقر والحرمان، وأن سكانها متذللون اجتماعياً وثقافياً فضلاً عن تعرض المواطنين الذين يتحدثون الكردية للتمييز والعنصرية، لذلك يجب ايجاد الحل الأمثل والانساني لهذه المسألة، مع التأكيد على بناء المدارس والمستشفيات وإنشاء المصانع وتعبيد الطرق لهذه المدن، كما يجب على حزب العمال أن يأخذ على عاتقه حل مشكلات المجتمع الكردي ومطالبة الحكومة توفير فرص عمل والقيام باصلاح زراعي شامل"⁽³³⁴⁾.

وطالب الحزب بإرسال افضل موظفي الخدمة المدنية واكثراً لهم خبرة ووطنية إلى المناطق الكردية، لكي يشعر الموطنين بأنهم الأبناء الحقيقيون للوطن ، وأنهم يتمتعون بالحقوق بالحريات المعترف بها في الدستور⁽³³⁵⁾، إذ نصت المادة الثانية عشر من دستور عام 1961، "أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون بغض النظر عن الدين واللغة والعرق

(1) Ahmet Aliş, A.G.E, S.86.

(334) نقلًا عن احمد تاج الدين، المصدر السابق ، ص 59.

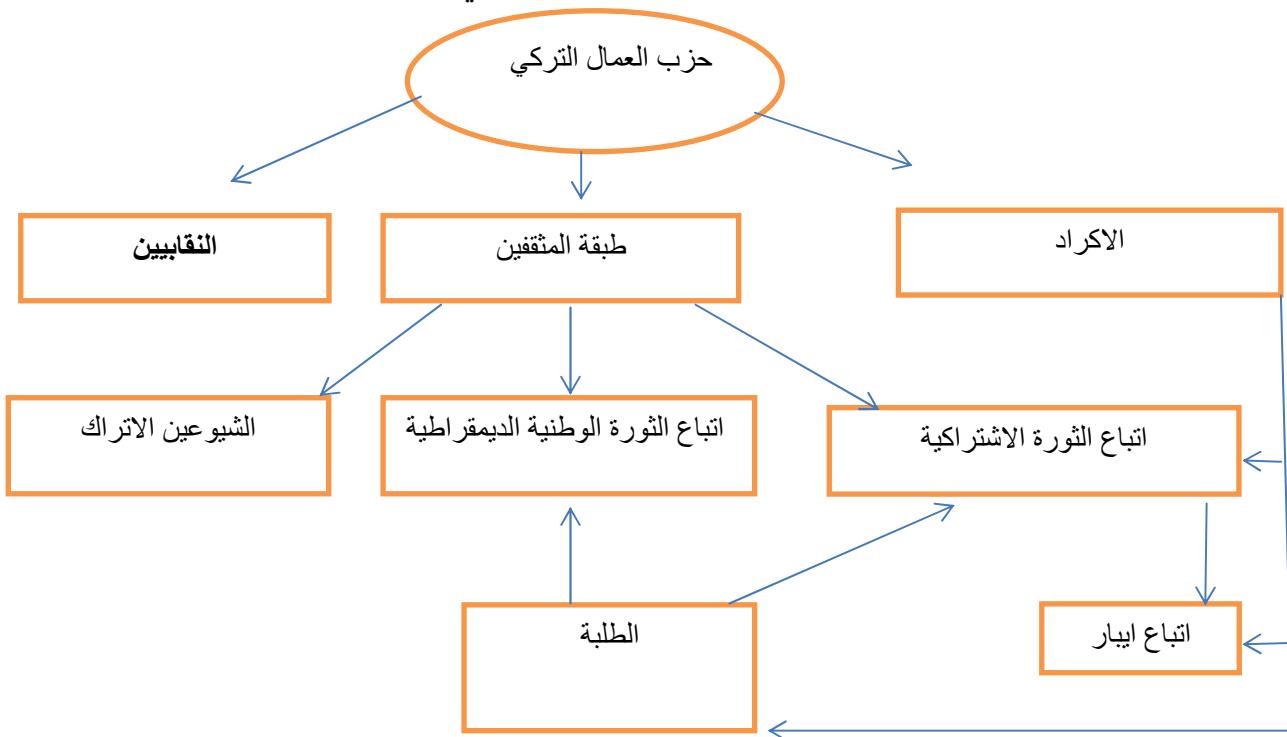
(335) عقيل محفوظ، المصدر السابق ، ص 33.



أو المجموعة أو الطبقة⁽³³⁶⁾، وطالب الحزب في خطاباته، بعدم تجزأة الشعب التركي على أساس قومياته وفق ما جاء في الدستور، بكونها دولة كاملة تضم جميع أراضيها وشعبها ولا يسمح باي نوع من انواع التمييز العنصري أو المناطقي أو القومي⁽³³⁷⁾. ويتبين هنا توسيع قاعدة حزب العمال التركي في المناطق الكردية وتحديداً عام 1963، نتيجة لسياسة الحزب التي أعطت الأولوية للتنظيم وسعت إلى التحول إلى حزب عمالٍ شعبيٍّ⁽³³⁸⁾.

شكل رقم (1)

القاعدة الشعبية او مكونات حزب العمال التركي⁽³³⁹⁾.



(336) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ص.122.

(1) Mehmet Ali Aybar, A.G.E. S.194.

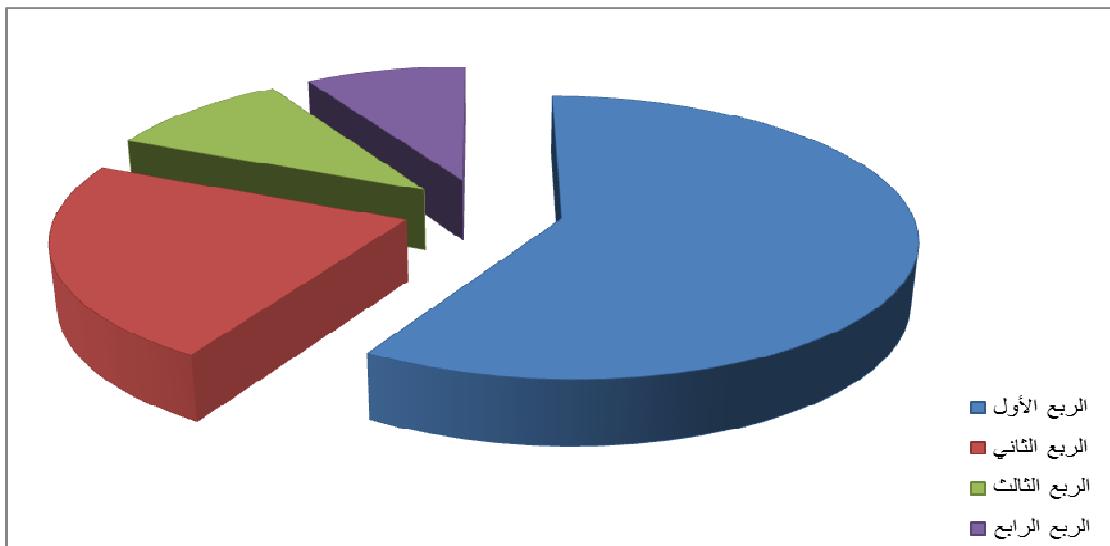
(2) Doğu Perinçek, "Türkiye İşçi Partisi Üyelerinin Sınıf Yapısı," Aydınlık Sosyalist Dergi, on, 3 (January , 1969), S.208.

(3) A.E, S.209.



شكل رقم (2)

توزيع حزب العمال التركي في شمال شرق الاناضول



يتضح من الشكل أعلاه ان الربع الأول مثل مناطق مرمرة بنسبة 62%， بينما مثل الربع الثاني وسط الاناضول بنسبة 16%， في حين بين الربع الثالث شرق وجنوب شرق الاناضول بنسبة 13%， بينما مثل الربع الرابع البحر الاسود بنسبة 9%⁽³⁴⁰⁾.

شارك اليساريون الأكراد في تشكيل العديد من تلك الفروع، إذ تم تشكيل فروع لحزب العمال التركي في احدى عشرة مدينة، وعدة مناطق في المحافظات الخمسة عشر، فكان لمشاركة الأكراد السبب الرئيس وراء التوسع السريع في المنطقة الشرقية، وحتى عام 1963، لم يكن الحزب منتشرًا في المناطق الشرقية، وخاض الانتخابات المحلية في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية عن طريق محافظة ديار بكر فقط وحصل على نسبة (1.5%) من الأصوات ، وبعد ذلك بدأ الحزب بالتوسيع في تلك الجهات وتم افتتاح فروع له في جميع المحافظات تقريبا وباستثناء بعض الفروع مثل ديار بكر وتونجي واغري وقارص وملاطية وموش واورفا⁽³⁴¹⁾، كانت المنظمات الحزبية التي تمثل الحزب إلى حدّ ما شكلية، لذلك تم

(1) Ahmet Aliş, A.G.E,S.86.

(1) Ahmet Aliş, A.G.E,S87.



توجيه الاهتمام إلى المدن المذكورة أعلاه ، وفي انتخابات عام 1965، قدم حزب العمال مرشحين من المنطقة مثل طارق ضياء في ديار بكر ومحمد علي أصلان في أغري وبهجة بوران في اورفا وشعبان اريك في ملاطية ، وفي عام 1969، توسع عمل الحزب في المناطق الكردية ، إذ حصل في انتخابات عام 1969، على (3%) مقابل (5.9%) في عام 1965⁽³⁴²⁾.

يوضح الجدول أدناه حصول حزب العمال التركي على أربعة مقاعد في المناطق الكردية في انتخابات عام 1965⁽³⁴³⁾، بينما فقد الحزب في انتخابات عام 1969، كل تلك المقاعد، نتيجة لتغير قانون الانتخابات، فضلاً عن الإجراءات الحكومية التي عملت على تحجيم عمل حزب العمال التركي في المناطق الكردية⁽³⁴⁴⁾.

(2) Mehmet Ali Aybar, A.G.E, S.197.

(3) يمثل عام 1965 نقطة تحول في تاريخ التنظيمات السياسية الكردية في تركيا وذلك بظهور العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، كان من أهم تلك الأحزاب، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس في 11 تموز 1965، من قبل شاكر أبو زمیر، واستلم رئاسة الحزب من بعده فائق بوجاك. للمزيد من التفاصيل، ينظر : صلاح سعد الله، المسألة الكردية في تركيا مرحلة جديدة ، مطبعة شفق، بغداد، 1991، ص 25.

(4) علي حسن يوسف فتاح الهمساني، السياسة التركية اتجاه الكرد واثرها في العلاقات مع العراق وسوريا 1991-2008، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2009، ص 257.



جدول رقم (9)

أصوات حزب العمال التركي في المحافظات الخمسة عشر الكردية⁽³⁴⁵⁾

انتخابات عام 1965			انتخابات عام 1969			المقاطعة
الاصوات	%	مقاعد	الاصوات	%	مقاعد	
3466	4.90	صفر	1290	1.65	صفر	الم
830	2.12	صفر	778	1.58	صفر	بنغو
---	---	-	346	0.78	صفر	بيتليس
8867	8.00	واحد	3330	2.75	صفر	ديار بكر
2062	2.63	صفر	1410	1.75	صفر	الازينج
---	---	---	958	1.39	صفر	ارزنجان
-	-	-	154	0.55	صفر	حکاري
9333	5.97	واحد	13003	8.26	صفر	قارس
4707	3.71	واحد	6952	5.24	صفر	ملاطية
1965	1.66	صفر	317	0.23	صفر	ماردين
2062	3.72	صفر	2282	3.69	صفر	موس
1190	1.96	صفر	911	1.20	صفر	سيرت
2387	5.84	صفر	7187	16.80	صفر	تونجي
3771	3.17	واحد	2578	2.00	صفر	اورفه
1869	2.62	صفر	952	1.17	صفر	فان

كان دستور عام 1961، الذي فسح المجال نسبياً للحرية الفردية من حيث اختيار الفكر والمعتقد، الامر الذي دفع بال منتخب السياسية الكردية إلى المشاركة في صفوف بعض الاحزاب

(1) T.C. Başbakanlık Devlet İstatistik Enstitüsü, 1950-1965 Milletvekili ve 1961-1964 Cumhuriyet Senatosu Üye Seçimleri Sonuçları, Yayın No: 513 Ankara, 1966 SS. XXII- XXXVII; T.C. Başbakanlık Devlet İstatistik Enstitüsü, 17 Kasım 1963 Mahalli Seçimler Sonuçları, Yayın no: 474, Ankara, 1963; ---2 Haziran 1968 Mahalli Secimler Sonucları, Yayın no: 555, Ankara, 1969.



السياسية اليسارية التركية، لاسيما تلك التي ابدت تعاطفها مع القومية الكردية ادراكاً منها بأهمية أصوات الكرد أيام الانتخابات، فكان من تلك الاحزاب حزب العمال التركي الذي برع في صفوفه العديد من النشطاء والسياسيين الكرد⁽³⁴⁶⁾، الامر الذي هيأ ارضية سياسية كي تبرز إلى الواقع احزاب سياسية كردية قومية تأخذ على عاتقها مسألة المطالبة بالحقوق القومية للكرد، تلك الأحزاب التي وجدت لها تأييداً ودعمأً قوياً في المناطق الكردية بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية هناك⁽³⁴⁷⁾.

واكد حزب العمال على حلّ المسألة الكردية جنباً إلى جنب مع القضايا الأخرى التي اثرت على البلاد ، وفي مؤتمر الحزب الرابع الذي عقد 31-29 تشرين الثاني 1970، تناول الحزب المشكلة الكردية بشكل صريح، عندما اعلن " يعيش الشعب الكردي في شرق تركيا، وأنّ الطبقات الحاكمة تنفذ سياسة صارمة وعنيفة ضد الشعب الكردي ، فضلاً عن تخلف المناطق الشرقية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بسبب سياسة الحكومة غير العادلة ، وأنّ الحزب يدعم نضال الشعب الكردي من اجل حصوله على حقوقه الدستورية ، لذلك وفر حزب العمال التركي اطاراً تنظيمياً يمكنه الاستفادة منه لتأكيد الهوية الكردية"⁽³⁴⁸⁾.

مع التقارب الذي حصل بين القضية الكردية ونضال القوى اليسارية التركية، التي بدورها طالبت من خلال جماهيرها بخروج تركيا من حلف الناتو العسكري، الأمر الذي خشيت منه حكومة سليمان ديميريل جراء ازدياد ذلك التقارب الذي قد يؤدي إلى اندلاع

(346) كان من بين هؤلاء مسی عنتر وطارق ضیا اکنجی وسعید الجی واسماعیل بیشیکجي ، من كانوا قد اعدوا مؤلفاً مكوناً من (150) صفحة يتناول موضوع الهوية الكردية في التاريخ واللغة والمجتمع، مع الدعوة إلى حقوق الكردالقومية . للمزيد من التفاصيل، ينظر: ديفد مكدول، تاريخ الاقراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص614.

(347) صلاح سعد الله، المصدر السابق، ص30.

(348) نقل عن : يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص323.



حركة كردية مسلحة في تركيا، أقدمت الحكومة على شن هجمات على المدن الكردية التي رافقها اعتقالات جماعية وذلك في عام 1970⁽³⁴⁹⁾.

إن المسألة الكردية قد حظيت بدعم ومساندة حزب العمال التركي الذي أكد في العديد من المقالات على حقوق الشعب الكردي داخل المجتمع التركي، لاسيما حق التعلم باللغة الكردية والمشاركة السياسية بكل حرية ومساواة مع باقي فئات الشعب، فكانت تلك المطالب أحد الأسباب التي دفعت الحكومة لإغلاق حزب العمال التركي، بعد انقلاب 12 أذار 1971، واتهم الكورد بالعمل على تقسيم البلاد⁽³⁵⁰⁾.

المبحث الثالث : موقف حزب العمال التركي من القضية القبرصية.

على إثر ثورة القبارصة⁽³⁵¹⁾ ضد البريطانيين، وتوقيع اتفاقية زيوريخ في شباط 1959، ولندن في تشرين الثاني 1959، أسست الجمهورية القبرصية وتم تنصيب القدس

(349) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، مطبع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 28.

(350) Ahmet Aliş , A.G.E, S. 94.

(351) تعد قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط بعد صقلية وسردينيا ، خضعت للحكم العثماني عام 1571، وبعد نشوب الحرب العثمانية الروسية 1877-1878 ، قررت الدول الاوربية عقد مؤتمر برلين لحماية مصالحها، ووعدت بريطانيا الدولة العثمانية بأنها ستتحمي المصالح العثمانية في هذا المؤتمر ، وفي المقابل طلبت من العثمانيين إعطائهما جزيرة قبرص، ومع توقيع المعاهدة في الرابع من حزيران 1878 ، أصبحت بريطانيا ملزمة بحماية الدولة العثمانية في حالة هجوم روسيا عليها ، بينما استحوذت بريطانيا على جزيرة قبرص للدفاع عنها ضد روسيا، ومع وصول القوات البريطانية على الجزيرة في الثاني والعشرين من حزيران 1878 ، انتهت الهيمنة التركية، التي استمرت 308 عام في قبرص.
للمزيد من التفاصيل، يُنظر:



اليوناني مكاريوس الثالث (Makarios III) ⁽³⁵²⁾، رئيساً لقبرص، وفي الثالث عشر من كانون الأول 1959 وتم وضع أول دستور منح الحق للأتراك واليونانيين في الجزيرة بالاشتراك في تأسيس جمهوريتهم ⁽³⁵³⁾.

وفي السادس عشر من آب 1960، تم التوقيع على معاهدة الضمان في العاصمة القبرصية نيقوسيا بين جمهورية قبرص ، واليونان ، وتركيا ، وبريطانيا ، ووفقاً لاتفاق المعايدة، " إن الجمهورية القبرصية تتولى حماية استقلالها وأمنها ودستورها، وتتعهد بأن لا تشارك ككل أو جزء في أية وحدة سياسية أو اقتصادية مع أية دولة" ، وأشار ذلك إلى وضع حد لأية محاولة للوحدة أو التقسيم، والفقرة الثانية من المعاهدة أشارت إلى أن بريطانيا واليونان وتركيا يعترفون وبضمون استقلال الجمهورية القبرصية وحماية وأمنها ووحدتها، وفي حالة حدوث أي خلل في النظام، يحق لتركيا واليونان وبريطانيا التدخل في شؤون الجزيرة معًا أو بشكل فردي، وحصلت اليونان على حق امتلاك جيش قوامه(950) جندياً، وتركيا جيشاً

=أحمد جاسم إبراهيم حميد، القضية القبرصية والصراع التركي – اليوناني في ظل المواقف الدولية 1994-1960، "مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية"، المجلد/ 6، العدد/ 1، 2016، ص 82؛ وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات، بيروت، 2015، ص 135.

(352) مكاريوس الثالث: ولد عام 1913، هو رئيس وكبير أساقفة الكنيسة القبرصية الأرثوذكسية وأكبر دعامة الوحدة مع اليونان خلال الاحتلال البريطاني لجزية قبرص ، وأول رئيس لقبرص المستقلة من عام 1959، وحتى وفاته عام 1977. يُنظر: أحمد جاسم إبراهيم حميد، المصدر السابق، ص 100.

(353) غسان العطية، حول الأزمة القبرصية، مجلة قضايا عربية، العدد/ 12، بيروت، 1976، ص .29



قوامه (650) جندياً في جزيرة قبرص، مع ضمان حقوق بريطانيا في حماية قواعدها، والاعتراف على المستوى الدولي بالحقوق التركية، والحقوق اليونانية في الجزيرة⁽³⁵⁴⁾.

كما تم الاتفاق على أن يكون هناك التزام بالدستور القبرصي بمشاركة المواطنين الأتراك في الحكم، إذ نصَّ الدستور على أنْ يكون الرئيس من أصل يوناني، ونائبه من أصل تركي ، كما تم الاعتراف بحق السكان الأتراك الموجودين في الجزيرة بالمساواة في كل شيء بكونهم العنصر المؤسس، لكن الأغلبية اليونانية لم تُنفذ ما عليها من التزامات بالدقة والقدر اللازمين، فتشكل خلاف بين الطرفين تطور حتى أصبح يُعرف بـ"المشكلة القبرصية"⁽³⁵⁵⁾.

لم يمضِ على اتفاقية الضمان سوى عام حتى قامت الأغلبية اليونانية، بتجاهل الاتفاقيات السابقة، وببدأت في ارتكاب مجازر دموية والنهب والاعتقال بحق المواطنين الأتراك، إذ وصلت الأحداث ذروتها مطلع عام 1964، بعدما أعلن الرئيس مكاريوس عدم قبوله باتفاقية زوريخ ولندن، وشنَّ حملة تهجير ضد القبارصة الأتراك⁽³⁵⁶⁾ وبسبب تلك التطورات، أصدر مجلس الأمن الدولي، في الرابع من آذار 1964، القرار رقم (186)، الذي أوصى بإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ، والتي

(354) حسن علي خضير العبيدي، سياسة تركيا اتجاه اليونان 1945-1974، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت، 2002، ص 81.

(355) نزيرة الافendi، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص، مجلة السياسة الدولية، العدد / 32، 1973، ص 165-168.

(356) وقعت حادثة أخرى أشعلت النيران في تشرين الثاني 1967، هوجمت قريتان تركيتان في جنوب قبرص، وزعم أن الحرس الوطني القبرصي اليوناني والشرطة القبرصية اليونانية، شاركوا في الهجوم . للمزيد من التفاصيل، ينظر: عصمت برهان الدين عبد القادر، العلاقات التركية اليونانية 1821-1997، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2001، ص 31.



بدأت العمل في 27 من الشهر نفسه، ولكنها لم تقم بدورها في حماية القبارصة الأتراك أثناء حملات مكاريوس كما ينبغي⁽³⁵⁷⁾.

أعلن حزب العمال التركي عن وجهة نظره بشأن القضية القبرصية في خطاب ألقاه ممثل الحزب في العاشر من آيار 1964 في مدينة بورصة، وذكر أنه يجب إنهاء الأحداث الدموية في الجزيرة وحماية حقوق القبارصة الأتراك الذين يعيشون هناك، وطالب الحزب بتدخل الأمم المتحدة، ومع ذلك تناولت أحد صحف المعارضة لحزب العمال التركي هذا الخطاب ونشرته تحت عنوان "تركيا ليس لديها قضية قبرصية" مما أثار ردود الفعل في جميع أنحاء تركيا ضد حزب العمال التركي، لذلك طالب الحزب في السادس من إيلول 1964 ، أن تجتمع تركيا واليونان وممثلي عن الجماعات القبرصية التركية واليونانية في مؤتمر للبحث عن حل لتداعيات المشكلة⁽³⁵⁸⁾.

عندما حاول القبارصة اليونانيون السيطرة على الجزيرة بمفردهم عام 1964 ، أعلنت حكومة ماكاريوس أنها ألغت جميع المعاهدات، ولم تتمكن الدول الضامنة من الاتفاق فيما بينها لحل تلك الأزمة ، لذلك قررت تركيا التدخل في الجزيرة بناءً على الحقوق الواردة في معاهدات الضمان ، ولكن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon Johnson) ،

(357) غسان العطية، المصدر السابق، ص 30.

(358) هنا عزو بهنان، تطورات الأزمة القبرصية 1967-1983، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1998، ص 10.

(359) ليندون جونسون : الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية تكساس في عام 1908، انتخب عضوا في مجلس النواب في عام 1937. وخدم في القوة البحرية في المدة بين عامي 1941 و1942، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ في عام 1948، أصبح زعيم الأغلبية في المجلس في عام 1955، وانتخب نائباً للرئيس جون كندي في عام =1960، خلفه بعد اغتياله في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1963، أمضى مدة رئاسية كاملة بعد فوزه في انتخابات عام 1964. توفي في عام 1973. يُنظر : عبد الوهاب الكيالي وأخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ج 2، ص 120



وجه رسالة تحذيرية إلى الحكومة التركية من مغبة التدخل في قبرص في الخامس من حزيران 1964، والمعروفة باسم رسالة جونسون للشعب التركي، واهم ما جاء فيها⁽³⁶⁰⁾:

- 1 - يؤدي التدخل العسكري التركي في قبرص إلى التدخل المباشر لاتحاد السوفياتي في هذه الجزيرة.
- 2 - لا يمكن لتركيا استخدام الأسلحة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، في التدخل في قبرص، لأن هذه الأسلحة ممنوحة إلى تركيا لأغراض دفاعية.
- 3 - سيكون الرئيس جونسون مسؤولاً إذا حضر رئيس الوزراء التركي إلى واشنطن لإجراء المزيد من المناقشات.

رد رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو على الرئيس جونسون في الثالث عشر من حزيران 1964، إذ رفض كل ما جاء في رسالته، مطالباً بتوجيه هذا الكلام إلى قبرص التي نقضت المواثيق الدولية⁽³⁶¹⁾.

عقب الأزمة التي أحدثتها رسالة جونسون، قام رئيس الوزراء إينونو بعقد اجتماع مع قادة الأحزاب بشأن مشكلة قبرص في الحادي عشر من حزيران 1964، ولكن لم يدعو رئيس حزب العمال التركي محمد علي أبيان إلى ذلك الاجتماع، نتيجة ذلك، أعلن أبيان بيان جاء فيه: "أن عدم دعوة حزب العمال التركي المؤيد بشده للمبادئ الأتاتوركية، والذي دافع بصدق عن الدستور، أمر يتنافى تماماً مع المصلحة العليا للبلاد، فإن حزب العمال التركي لديه تشكيلاً في (24) مقاطعة و يحظى بتأييد مئات الآلاف من أفراد الشعب"، بعد هذا

(1) Songul Aydin Atifta, Ataturk Ilkeleri ve Inkil AP Tarihi ANA Bilimdalı Programı, Yüksek Lisans Tezi, TC Yıldız Teknik Bilimler Sosyal Üniversitesi, 2008, S. 114.

(361) علي اسماعيل زيدان، حزب الشعب الجمهوري واثره في السياسة التركية 1960-1980، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالي، 2020، ص 57.



البيان بدأ نشر مقالات بشأن مشكلة قبرص في المؤتمرات، واجتماعات رئاسة المقاطعات، والنشرات الإخبارية وفي المجلس الوطني التركي الكبير⁽³⁶²⁾.

رأى حزب العمال التركي، أن المشكلة الرئيسية في الأزمة القبرصية، تكمن في الابتعاد عن فهم السياسة الخارجية لعهد أتاتورك والسعى إلى حلّ داخل الناتو، وان الشكل الأفضل لدولة قبرص هو شكل الدولة المستقلة التي تحافظ على حقوق كل القوميات فيها⁽³⁶³⁾.

أجرى محمد علي أيبار تقييماً عاماً بشأن القضية القبرصية، في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الذي عقد في السادس من أيلول 1964، إذ اشار إلى أنّ المصالح الإمبريالية تكمن في إشعال أزمة قبرص، ولا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة أن القبارصة الأتراك واليونانيين ، الذين عاشوا جنباً إلى جنب لمئات السنين، أصبحوا أعداء لبعضهم البعض عندما أدركوا أنهم لا يستطيعون مقاومة الظروف التي اضطررت بريطانيا إلى الانسحاب من قبرص⁽³⁶⁴⁾.

ورأى أيبار "أنّ قبرص اكتسبت أهمية أكبر بالنسبة لبريطانيا بعد أن فقدت هيمتها على قناة السويس، لأجل حماية مصالحها في الشرق الأوسط، وقبل أن تغير بريطانيا الوضع الاستعماري لقبرص، حتى لا تقطع علاقاتها مع الجزيرة تماماً دعت تركيا بالاهتمام بشأن القضية القبرصية، إذ جعلت تركيا في مواجهة مع اليونانيين من أهل الجزيرة الذين أخرجوا البريطانيين أنفسهم، وظلت هي بعيدة عن المواجهة، هكذا أصبح الهدف هو إشعال حرب داخل قبرص، لا تكون بريطانيا طرفاً فيها، وعقب اشتراك الولايات المتحدة، اشتد الصراع الأنجلو أمريكي في الشرق الأوسط، والذي استمر لسنوات ولم يكن سيسفر عن أي نتائج لصالح تركيا أو اليونان أو المجتمعات التركية واليونانية القبرصية، إذ اتخذت بريطانيا وأمريكا موقفاً مؤيداً إلى اليونان في حل النزاعات في الجزيرة"⁽³⁶⁵⁾.

(1) Baris Ertem, A.G.E., S.657.

(363) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص 86.

(364) يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص 323.

(1) Mehmet Ali Aybar , "Bsgimsizlik Demokrasi Soyalizm.S.450.



واوضح حزب العمال التركي إلى أنه لكي نفهم خلفيات القضية القبرصية، يجب أولاً أن ننظر إلى العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول، فالحقيقة أن اليونان نشأت بحماية الإمبراطورية البريطانية منذ اليوم الأول لتأسيسها، ونما الرأسماليون الذين أقاموا شراكات مع دوائر رأس المال الدولية في اليونان، وهؤلاء من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة هم من أقاموا شراكات مع قوة يمكنها التناقض ضد أي شركة ذات رأس مال كبير في الغرب، كما أن اليونان مرتبطة بالغرب بعلاقات ثقافية، وبناء على ذلك فليس من الصعب حل ذلك النزاع لصالح اليونانيين⁽³⁶⁶⁾.

ويكمن حل القضية من وجهة نظر حزب العمال التركي، في المقام الأول، في أبعاد الصراع عن نفوذ وتأثير الدول الإمبريالية، لأنه طالما استمرت الأزمة القبرصية في خدمة المصالح الإمبريالية، فستظل محكوم عليها بالبقاء في مأزق، لذلك أشار الحزب إلى انه على الأطراف المعنية فقط محاولة حل النزاع فيما بينها، عن طريق تنظيم مؤتمر بمشاركة الأطراف المعنية فقط، إذ يجب على تركيا دعوة اليونان، والأطراف المباشرة في النزاع، على وجه السرعة إلى مؤتمر المائدة المستديرة، برعاية الأمم المتحدة ك وسيط في ذلك المؤتمر، بهدف إيجاد حل يضمن للشعبين التركي واليوناني العيش معًا بأمان دون أن يسيطر أحدهما على الآخر⁽³⁶⁷⁾.

وكذلك بين حزب العمال التركي، أن اقتراح المؤتمر الذي تم طرحه وفقاً لظروف العالم الجديد، سيحصل على دعم دول العالم الثالث والكتلة الشرقية، فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حتى لا يبدو أنهما يدعمان الأهداف والمصالح الإمبريالية⁽³⁶⁸⁾. وأنّ عقد مثل ذلك المؤتمرة سيؤثر بشكل إيجابي على الرأي العام العالمي، وتقريراً على جميع الدول المنضوية في الامم المتحدة، وفي حالة خروج تركيا على الرأي العام

(2)A.E. S.453.

(3) Baris Ertem, A.G.E., S.658.

(368) TURAN CAVLAN ,A.G .E, S.233.



ال العالمي بأفكار مثل أن قبرص يجب أن تعيش كدولة مستقلة، وأن يتم تطهيرها من القواعد الأجنبية، ويتم تحييدها بموجب ضمان دولي، وشكل دولة يضمن جميع الحقوق والحريات للأتراك القبارصة، بما في ذلك الحقوق السياسية، لا شك انه سيجعل المنطقة التي تشاهد الأحداث في جمود تام، تشارك في حل القضية⁽³⁶⁹⁾.

واكد الحزب على أن القضية القبرصية كشفت عن أن تركيا فقدت وضعها كدولة مستقلة، وهو أمر أكثر أهمية بالنسبة للبعض، من القضية القبرصية نفسها، وأشار الحزب إلى أن ذلك الوضع الذي نشأ بسبب الأزمة القبرصية له تاريخ لا يقل عن (17) عاماً، وأن هذه الوضع بدء مع تنفيذ خطة مارشال ومبدأ ترومان مع الولايات المتحدة الأمريكية في عامي 1947 و 1948 ، فضلاً عن انضمام تركيا إلى معاهدة حلف شمال الأطلسي والاتفاقيات الثنائية الموقعة بموجب تلك الاتفاقية، وهذا أصبحت تركياتابعة للولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁷⁰⁾.

واعلن حزب العمال التركي بيان في تموز 1965 ، جاء فيه: " إن تركيا قطعت علاقاتها مع مبادئ حرب الاستقلال وسياسة أتاتورك الخارجية، واصبحت تابعة بشكل كلي للمخططات الغربية في المنطقة، إذ نجد أن الحكومة قد تخلت عن قرارها الخاص بالحرب على قبرص، بناءً على تحذير الولايات المتحدة لها، وهذا يعد أوضع وأكبر دليل ملموس على فقدان تركيا لاستقلالها، وإن مشكلة قبرص هي نتيجة لاتباع سياسة أحادية الجانب بشكل عام والسعى إلى حل يرضي مصالح دول الناتو، لذلك يجب أن تتبع تركيا سياسة مستقلة ذات شخصية، ويجب القضاء على جميع العلاقات الخارجية التي تجعل الدولة تابعة، كذلك يجب تنفيذ مفهوم السياسة الخارجية الذي يتماشى مع أهداف حرب الاستقلال والذي يخدم المصالح التركية فقط في تركيا، لقد ثبت مرة أخرى بسبب أحداث

(369) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق، ص 102-103.

(3) Mehmet Ali Aybar ، "Bsgimsizlik Demokrasi Soyalizm.S.455.



فبرص أنه لا يوجد مخرج ولا طريق آمن لتركيا بخلاف العودة إلى سياسة أتاتورك الخارجية المستقلة تماماً⁽³⁷¹⁾.

وعبر محمد علي إبیار عن موقف حزب العمال التركي من القضية القبرصية في الثاني والعشرين من كانون الأول 1965، داخل قبة المجلس الوطني التركي الكبير بعد فوزه في الانتخابات عندما قال: "أريد أن أبلغ اليونان أن تركيا ستعتبر دفاعها عن التدخل العسكري في قبرص وحدوث أي هجوم على الأتراك أو الجماعات التركية الموجودة في قبرص، سبباً لإشعال الحرب، كما أن تركيا لن تخاطب مكاريوس رئيس دولة قبرص، بل تخاطب اليونان خلال المباحثات التي ستتعقد لأجل حل المشاكل القبرصية ودعم اتفاقيات زيوخ ولندن"⁽³⁷²⁾.

وشرح محمد علي إبیار داخل المجلس فكرته القائمة على أساس أنه يجب تحديد قبرص بموجب ضمان دولي من خلال إخلائها من القواعد العسكرية، وإقامة دولة اتحادية مستقلة تقوم على الحقوق المتساوية للجميع⁽³⁷³⁾.

وكذلك تم مناقشة الأزمة القبرصية خلال الجلسة المنعقدة في المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ 16 - 17 تشرين الثاني 1967، وقد تقرر خلال تلك الجلسة السرية، تقويضن الحكومة بالتدخل العسكري في قبرص⁽³⁷⁴⁾، نتيجة ذلك عقد حزب العمال التركي اجتماعاً

(1) TURAN CAVLAN, A.G.E.S237.

(2) Mehmet Ali Aybar, A.G.E, S.457.

(373) هنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص 12-15.

(374) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص 294.



مره أخرى في الثامن والعشرين من تشرين الثاني 1967، لمناقشة مستجدات المشكلة القبرصية، وأعلن في بيان الحزب استعرض من خلاله آخر التطورات، وكرر إعلان وجهة نظره السابقة بشأن المشكلة، وخلال المؤتمر الإقليمي لأنقرة المنعقد في العاشر من كانون الأول 1967 ، أثار أسئلة وانتقادات بشأن سياسة الحكومة بشأن تلك الأزمة⁽³⁷⁵⁾.

عقد المجلس الوطني التركي الكبير في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1969 ، جلسة لأجل تحديد مسارات السياسة العامة بشأن القضية القبرصية، وخلال المباحثات قدم محمد علي ايبار نيابة عن حزب العمال التركي، مشروع قرار إلى رئاسة المجلس تضمن وضع حل جزئي للقضية القبرصية، والذي تضمن⁽³⁷⁶⁾:

1- ان تكون قبرص خالية تماماً من القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية، مع الحق في الاحتفاظ بالوحدات العسكرية المتفق عليها بين تركيا واليونان على الجزيرة كما هو موضح في الاتفاقيات التي ما تزال سارية، مع الإستمرار على ذلك الوضع حتى ينجح النظام الجديد في توفير الأمن والاستقرار بالشكل المقبول لجميع الأطراف⁽³⁷⁷⁾

2- وضع المجتمعين التركي واليوناني تحت دولة فيدرالية مستقلة محايدة، منزوعة السلاح، تقوم على المساواة في الحقوق بين المواطنين، و يتم تنفيذ ذلك تحت اشراف الأمم المتحدة.

لم يحظ مشروع الحزب بموافقة اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، مع ذلك تم تسجيل ذلك الموقف وكل ما تضمنه المشروع في السجلات الرسمية لحزب العمال التركي، وتم إعلان موقف الحزب بشكل واضح، بأنه ضد فكرة تقسيم الجزيرة بين الاتراك واليونانيين، لأنها ستكون بمثابة جسر للوصول إلى الشرق الأوسط في ظل سياسات التقسيم، وأنها بهذا الوضع ستصبح تقريرياً قاعدة أمريكية، كما دافع الحزب عن ضرورة نزع سلاح الجزيرة،

(3) Mehmet Ali Aybar ,A.G.E, S.458.

(4) A.E., S.460.

(1) TURAN CAVLAN ,A.g.E,S.239.



والحفاظ عليها مستقلة للحفاظ على سياسة توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي⁽³⁷⁸⁾.

لم يدافع حزب العمال التركي عن أرائه بشأن الازمة القبرصية داخل البلاد فحسب، بل حاول أيضاً التعبير عنها في المحافل الدولية⁽³⁷⁹⁾ قدر الإمكان، إذ شارك حزب العمال في مؤتمر الأحزاب التقدمية في بلدان البحر المتوسط المنعقد في روما في 22-23 كانون الأول 1968، إذ كتب الحزب "لقد قررنا اقامة مؤتمر الأحزاب التقدمية لدول البحر الأبيض، لأجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الإمبريالية الأمريكية في دول البحر المتوسط، وضمان حفظ السلام في المنطقة"⁽³⁸⁰⁾.

ورأى الحزب في ذلك المؤتمر أن حل القضية القبرصية يكمن في إعلان قبرص مستقلة واتحادية وخالية من القواعد العسكرية الأجنبية والجند ومحايدة تماماً ويتم ضمان أنها بشروط دولية⁽³⁸¹⁾.

(2) Mehmet Ali Aybar ,A.G,E ..S.460.

(3) بدأ حزب العمال التركي يظهر في المحافل الدولية بسبب محكمة راسل، حيث تم اختيار محمد علي ايبار قاضياً في المحكمة الدولية لمجري الحرب والتي تأسست عام 1966 تحت رئاسة فخرية للفيلسوف بيتر اندراس، وفي الجلسة الأولى للمحكمة، ورد أن الولايات المتحدة الأمريكية هاجمت فيتنام، وقصفت أهدافاً مدنية، وقررت كمبوديا أنها انتهكت سلاماً أراضي البلاد، وأن استراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية شاركت أيضاً في الهجمات، بعد صدور الحكم، أرسلت المحكمة وفدين إلى فيتنام للتحقيق فيما إذا كانت ابادة جماعية أو جرائم حرب أخرى قد ارتكبت، كما ترأس ايبار أحد تلك الوفود، واعلنت ان أمريكا وحلفاءها مجرمو حرب لمدة من 20 تشرين الثاني إلى 1 كانون الأول 1976، بناءً على نتائج فريق البحث، واعد ايبار ان قرار المحكمة له قيمة تاريخية، لمشاركة ايبار في تلك المحكمة اهميتان: اولاً التأكيد على عداء حزب العمال التركي للولايات المتحدة الأمريكية واعلانها للعام بأسره. والثانية هو دعوة ايبار الى = مؤتمر الأحزاب التقدمية بالبحر المتوسط . للمزيد من التفاصيل، ينظر: Mehmet Ali

Aybar ,A.G,E ..SS.131-140.

(1) TURAN CAVLAN ,A.G.E.,S241.

(2) A. E, S.242



كانت مشاركة حزب العمال التركي في ذلك المؤتمر سبباً في قطع علاقاته مع الأحزاب الحاكمة والمقربين إليها، باتهامهم للحزب الشيوعية، خلال انعقاد جلسات ميزانية عام 1968، صرخ فاروق سوكان (Faruk Sukan) وزير الداخلية أنّ الهدف من ذلك المؤتمر الذي عقد سراً في روما بمشاركة الأحزاب الشيوعية واليسارية المتطرفة، لغرض خلق جبهة موحدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط، ووجه العديد من الاتهامات إلى حزب العمال التركي لمشاركته بذلك المؤتمر، بأنه تلقى الأوامر من موسكو، ورفض مسؤولي حزب العمال التركي تلك الاتهامات، وأشاروا إلى أنّ مشاركتهم بذلك المؤتمر هي نتيجة طبيعية لسياساتهم الاستقلالية الوطنية المضادة للإمبريالية⁽³⁸²⁾.

كما صرخ الحزب في بيان أصدره نهاية عام 1968، أن الأزمة القبرصية هي مرحلة ثانية من "كافح الاستقلال الوطني"، لكنه أشار إلى أن الدولة المعارضة لتركيا هي الولايات المتحدة الأمريكية المتخفية وراء اليونان، وأكد الحزب أنّ أمن تركيا مرتبط بمستقبل قبرص بشكل وثيق، إذ تعد قبرص قاعدة استثنائية في البحر المتوسط ونقطة انطلاق للإمبريالية الأمريكية والبريطانية للوصول إلى تركيا والشرق الأوسط، لذلك يمكن البحث عن حلّ القضية في إطار نفوذ أمريكا وحلف شمال الأطلسي⁽³⁸³⁾.

نلاحظ أن حزب العمال التركي أكد مراراً وتكراراً على حقيقة أن القضية القبرصية هي إحدى استفزازات خطط الإمبريالية، ورأى أنّ الحلّ للتخلص من هذه التبعية، يكمن في العودة إلى السياسة الخارجية لأتاتورك، باتباع سياسة خارجية مستقلة تماماً، كما أكد على أنه يجب تقييم الخطوات المتعلقة بذلك الموضوع على أنها "حرب الاستقلال الثانية" والعمل

(3) Artun Ünsal, A.G.E, S.258.

(1) Mehmet Ali Aybar ,A.G.E.,S.464.



وفقاً لذلك، ودافع عن قيام قبرص ذات كيان مستقل، وأشار حزب العمال دائمًا بشأن وجود الكثير من التساؤلات بشأن العلاقات الثنائية مع أمريكا، وبالفعل قد انكشف كل شيء للرأي العام عقب رسالة جونسون، إذ بدء التحقيق في كل ما يخص العلاقات الثنائية مع الإدارة الأمريكية والتي ظلت في الخفاء لأعوام طويلة، وقد ذكر الحزب أنّ أمن تركيا مرتبط بحل القضية القبرصية، وأنّ الحزب بدأ في الحصول على استجابة وتفاعل من الشعب والرأي العام تجاه أفكاره وأرائه في الداخل والخارج التركي.

إنّ القضية القبرصية لا تتعلق فقط بحقوق ومصالح الجالية التركية في قبرص بالنسبة لتركيا، بل تعد قضية قبرص قضية حيوية تتعلق بأمن تركيا ودفاعها، حتى لو منح المجتمع التركي جميع أنواع الحقوق وكان راضياً عن حقوقه السياسية فلا يمكن حلّ قضية قبرص ما لم تكن تركيا راضية عن وضع يأخذ أمن تركيا ودفاعها بعين الاعتبار.



الفصل الرابع

موقف حزب العمال التركي من القضايا الخارجية

1971-1961

المبحث الاول: موقف الحزب من الاتفاقيات الثنائية وانضمام تركيا
لتحالف شمال الاطلسي

المبحث الثاني: موقف الحزب من انضمام تركيا للسوق الاوربية
المشتركة

المبحث الثالث : حزب العمال التركي وموقفه تجاه التدخل السوفيتي
في تشيكسلوفاكيا عام 1968



المبحث الأول: موقف الحزب من الاتفاقيات الثانية وانضمام تركيا لحلف الناتو:

نحوتُ الدبلوماسية التركية بعد الحرب العالمية الثانية في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وذلك عن طريق مبدأ ترومان، ومشروع مارشال The Marshall (Plan)⁽³⁸⁴⁾، عندما استطاعت اقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأهميتها في منطقة الشرق الأوسط، كأداة من أدوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي⁽³⁸⁵⁾.

أوضح برنامج حزب العمال التركي عن وجهة نظره بشأن السياسة الخارجية، بأنها كانت تسير، حتى وفاة الزعيم أتاتورك بشكل مستقل في شئ القضايا الدولية التي تمس أمن وسلامة تركيا، مؤكداً أنه كان حزيناً وطنياً تابع عن كثب مسيرة البلاد نحو الاستقلال التام، فضلاً عن إنشاء جيش وطني متتطور، يستطيع حماية البلاد من التدخلات الخارجية⁽³⁸⁶⁾.

(384) مشروع مارشال: يُنسب المشروع إلى الأمريكي جورج مارشال (George Marshal) الذي شغل منصب وزير الخارجية خلال المدة (1947-1949)، وفي حزيران من عام 1947 اقترح مارشال مشرعاً قام على مساعدة بلاده دول أوروبا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها، وقيام تلك الدول بوضع برنامج موحد لإنشاء اقتصادياتها حتى يمكن لبلاده مساعدتها، وبموجب ذلك المشروع أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية نحو (12) مليار دولار في سبيل إعادة بناء تلك الاقتصاديات، وهو ما أكتسب أهمية كبيرة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية نفسها، بحكم أن المشروع نفسه، عُدَّ بداية تزايد مظاهر "الحرب الباردة". للمزيد من التفاصيل، يُنظر: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، بيروت، 1974، ص 457-458؛

Raymond H. Geselbracht (ed.), Foreign Aid and the Legacy of Harry S. Truman, Vol. 10, Missouri, Truman State University Press, 2015, pp.154-157.

(385) علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945 - 1995، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 54 - 55.

(3) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C.I.S.80.



ولاسيما أنّ تركيا كانت دولة مؤثرة في عصبة الامم (League of Nations)⁽³⁸⁷⁾, إذ كان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية في عهد أتاتورك (سلام في الداخل وسلام في الخارج) هو إحاطة تركيا بحزام أمان عن طريق إقامة علاقات صداقة مع دول الجوار والحفاظ على تلك العلاقات وتطويرها ومعارضة الإمبريالية والسياسات الاستعمارية⁽³⁸⁸⁾.

تطرق الحزب في برنامجه بما يتعلق بسياسته الخارجية أنه رفض للإمبريالية لأنها ليست قوه خارجية فحسب، بل قوه داخلية أيضًا لها مناصريها في الدولة، وذكر أن التخلص من الإمبريالية وتحقيق الاستقلال، شرطان أساسيان لتحقيق التنمية في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأوضح مالم تكن ثمة استقلالية تامه في اتخاذ القرار على صعيد السياسة الخارجية، فمن الصعوبة تحقيق عدالة اقتصادية واجتماعية عن طريق القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل، ويعزى ذلك إلى اعتماد بعض المؤسسات الاقتصادية على الاقتراض الخارجي والتي ادت بالنتيجة إلى افلاس تركيا⁽³⁸⁹⁾.

وطالب حزب العمال التركي عن طريق برنامجه بنزع السلاح بشكل كامل لإحلال السلام العالمي والحفاظ عليه، فضلاً عن إيقاف كل التجارب النووية، وتصفية كل التكتلات

(387) عصبة الامم: هي تلك المنظمة التي انبثقت عن مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، لغرض ضمان السلام والامن الدوليين وصيانتهما وتوثيق التعاون بين الدول واحترام حقوق الانسان، بيد انها اخفقت في تحقيق ذلك مما ادى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. للمزيد، يُنظر: محمد حميد جاسم شبيب، عصبة الأمم 1919 – 1946 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016، ص 36 – 53.

(2) Erkan Dogan , PARLIAMENCE EXPERIENCE OF TURKISH LABOLR PARTY 1965-1969, the Ataturk Instiute for Turkish History, Bogaziçi Universty, 2000, P.83.

(3) TURAN CAVAN, A.G.E, S.210 .



العسكرية وقواعدها في الدول الأجنبية كونها تهدد السلام، مؤكداً أنه ضد كل التحالفات والاتفاقيات التي تجعل أرض تركيا هدفاً محتملاً عند نشوب أي حرب⁽³⁹⁰⁾.

وكذلك ذكر الحزب أنه يؤمن بمفهوم السياسة الخارجية المستندة إلى إقامة علاقات واضحة ضمن إطار المنفعة المتبادلة، والمساواة الفعلية بين حقوق الإنسان، وفق ما جاء في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون بين تركيا ودول العالم الثالث، واحترام اتفاقيات الصداقة وعدم الاعتداء على دول الجوار⁽³⁹¹⁾.

يبدو أنَّ حزب العمال التركي، لم يستطع الخوض في تفاصيل السياسة الخارجية، أو الاعتراض على التقارب التركي مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إطلاقاً، ويعزي ذلك السبب إلى توجس المسؤولين في الحزب من التعرض إلى خطر الحل والإغلاق، وخلاف ذلك، ليس من المعقول لحزب اشتراكي مثل حزب العمال التركي أن لا يعارض السياسة الخارجية التي تتبعها الحكومات الغربية تجاه تركيا.

سبق وأن اشتملت المعونات الأمريكية منطقة الشرق الأوسط ومنها تركيا، ضمن مبدأ ترومان ومشروع مارشال، اللذين أوضحوا مدى تأثير المصالح الأمريكية والعالم الغربي في تلك المنطقة، وبذات الأثر، كانت منظمة حلف شمال الأطلسي ترى في تركيا المطلة على البحر الأسود كمنطقة حيوية حاجزة للنشاط السوفيتي تجاه أوروبا، ولاسيما أنَّ نشاط الاتحاد السوفيتي كان يشكل تهديداً على المضائق التركية، ومن ثم البحر المتوسط، وبذلك يستطيع الاتحاد السوفيتي الوقوف حائلاً دون وصول أ Maddatations الحلف إلى دول البلقان، أو يجعل وصولها صعباً⁽³⁹²⁾.

(1) Bernard Reich, Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa, A Biographical Dictionary, Greenwood Press, New York, 1990, pp.258 – 267.

(2) Hasan DÖNER, A.G.E, S.106.

(3) Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region: EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, Taylor Routledge London, & Francis Group, 2016, p.8.



ولا يخفى أنّ تركيا تجاور الإتحاد السوفياتي بشرط حدودي يصل إلى (600) كيلو متر، الأمر الذي جعلها في خضم الصراع الدولي ما بين المعسكرين الشرقي والغربي لبسط النفوذ، وأن سيطرة تركيا على مضائق البسفور والدردنيل، تُعد ميزة استراتيجية للدفاع عن البحر المتوسط يبدأ من الدفاع عن تركيا ومضافاتها⁽³⁹³⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ مراحل انضمام تركيا إلى حلف الناتو، كان مثاراً لكثير من المناهضات الدولية ضدهما، ولاسيما من الدول الأعضاء في الحلف، وكانت فحوى تلك المناهضات تتصل بفق مسارين، الأول جيوستراتيجي، تمثل في أنّ تركيا لا تطل على المحيط الأطلسي، وأن انضمامها لا يتلاءم حتى مع عنوان الحلف⁽³⁹⁴⁾، أما الثاني فكان ذاته عقائدي تمحور في أنّ تركيا لم تكن تمتلك خصائص التحالف والمتمثلة بمزايا التقليد المشتركة، والدين واللغة، مع ذلك كان أعضاء الحلف على يقين أنّ قدراتهم المحدودة يجعلهم غير قادرين على توفير قوات كافية للدفاع عن تركيا في حال وقوع عدوان خارجي عليها، لذا سيتحقق انضمام تركيا إلى الحلف الضرر أكثر من الفائدة⁽³⁹⁵⁾.

من جانبها، لمست الدبلوماسية التركية القناعة بجدوى الإنضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وأنها من الممكن أن تسهم في تحقيق ضمان صريح لسلامتها، وفي حال تعرضها إلى هجوم مفاجئ من الإتحاد السوفياتي، فإنها لا تمتلك بعدها الضمانة الرسمية من الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها، ومن ثم الدخول في الحرب إلى جانبها، أما في

(393) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية - الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950 - 1960 "دراسة تاريخية" ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004، ص 79.

(394) حسن الابراهيم واخرون، جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974، ص 20.

(395) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، الدار الوطنية للتوزيع، عمان، 1981، ص 115.



حال تحقق إنجازاتها في حلف الناتو فأن ذلك سيؤمن لها تلك المساندة، ليس من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل من أطراف دول المنظمة جميعها⁽³⁹⁶⁾.

ولذلك لم تكتم تركيا رغبتها في الانضمام إلى المنظمة منذ الشروع بتأسيسها عام 1948، فمنذ بدأ المداولات التمهيدية المعدة للتوقيع على تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي كان الرئيس التركي عصمت اينونو قد فاتح الدوائر الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية طالباً الاتفاق على أن تكون تركيا طرفاً في تلك المشاورات، غير أن طلبه تم رفضه، لكن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تخفيف لغة ذلك الرفض، فبعث الرئيس الأمريكي هاري أ.س. ترومان (Harry S. Truman)⁽³⁹⁷⁾ رسالة إلى الحكومة التركية في الثالث عشر من نيسان 1949، لتأكيد دعم الإدارة الأمريكية للصداقة مع تركيا، غير أنه في الوقت نفسه لم يؤكد انضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي لذلك عاودت تركيا الكرة في مفاجأة الدبلوماسيين الأمريكيين بصدور الانضمام، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كان جوابها الرفض أيضاً، بدعوى أن منطقة الأطلسي منطقة مستقلة بذاتها، ولا مجال لإدماج تركيا فيها⁽³⁹⁸⁾.

(396) صبحي ناظم توفيق، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في آنقرة واستنبول 1945 - 1957، بيت الحكم، بغداد، ، 2002، ص41.

(397) هاري اس . ترومان: الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون، ولد عام 1884 في مدينة لامار بولاية ميسوري، دخل مجلس الشيوخ عام 1934، أصبح نائباً للرئيس فرانكلين روزفلت عام 1944، ثم رئيساً في ظروف دولية حرجية، إجتمع في تموز 1945 مع تشرشل وستالين في مؤتمر بوتسدام لمناقشة شروط إسلام اليابان، أمر بإلقاء القنبلة النووية على اليابان لوضع نهاية سريعة للحرب، توفي عام 1972. ينظر :

New Age Encyclopedia, Vol.18, 18th. ed., Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980, pp.244-246.

(3) Dionysios Chourchoulis, The southern flank of NATO, 1951-1959 military strategy or political stabilisation?, Unpublished Ph.D. Dissertation, Queen Mary University of London, 2010, pp.43 – 44.



لم يقف الأمر على وفق تلك المعطيات، إذ أن الدبلوماسية التركية أدركت أن تحقيق مراميها في الإنضمام يلزمها حركة استباقية في نظم العلاقات الدولية، لذا انضمت تركيا إلى المجلس الأوروبي (Council of Europe)⁽³⁹⁹⁾، في الخامس من آيار 1949، بناءً على طلبه، وبحلول الثامن من آب 1949، كان قد عقد الاجتماع الأول للمجلس الأوروبي في مدينة ستراسبورغ (Strasbourg)، وتم خلال إعقاده توجيه الدعوة إلى تركيا للانضمام إلى المجلس، فأنجز في اليوم التالي انضمامها رسمياً⁽⁴⁰⁰⁾، ويبدو أن تلك الخطوة مثلت سعي تركيا في الدخول إلى حلف شمال الأطلسي، ولاسيما أن ذلك الانضمام أضاف لتركيا سمة الانتماء لأوروبا.

وعلى الرغم من ذلك، كان القادة الأتراك غير مقتعين بما انجزته الدبلوماسية التركية من أشواط أمام تحولات القضايا الدولية، لذلك صرخ الرئيس التركي عصمت اينونو أنّ المعونة العسكرية لتركيا تبعاً لمبدأ ترومان من الصعب أن تكفي للدفاع عن الأمن القومي وتلبية التطورات وال حاجات الاقتصادية، بمعنى أن مبدأ ترومان، ومشروع مارشال، والمجلس الأوروبي، لم يكن كافياً لتركيا من أجل ضمان سيادتها واستقلالها امام التهديد السوفيتي⁽⁴⁰¹⁾. وأوضح القادة الأتراك أنّ منظمة حلف شمال الأطلسي تعاني من ضعف في جناحها الجنوبي، نتيجة اتساع الخطر السوفيتي عبر طريق المضائق نحو البحر المتوسط، وأشاروا إلى أنّ ذلك الخطر لن يهدد المنطقة فحسب، بل يهدد أمن أوروبا الغربية ومصالح الولايات

(399) المجلس الأوروبي: أُسس في الحادي عشر من آيار 1949، كمجلس يرمي إلى توثيق الوحدة بين الدول الأوروبية، وأسس من قبل بلجيكا، والدنمارك، والسويد، والمملكة المتحدة، ووقعت جميع الدول الأعضاء على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، وتهدف تلك المنظمة إلى الديمقراطية وسيادة القانون ينظر : عبدالمنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز الدراسات الوحيدة العربية، بيروت، 1986 .

(2)Javier Garcia Roca and Pablo Santolaya, Europa of Rights , A Compendium on the European Convention of Human Rights, Brill , Koninklijke Leiden NV, 2012, p.643.

(401) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص 76 .



المتحدة الأمريكية فيها، ويستدل من ذلك الإيضاح أن إجابته ومعالجته وزوال خطره من الممكن تحقيقه عن طريق ضم تركيا إلى المنظمة، لكنها ستضطط بسد الفراغ الحاصل في ذلك الجزء من منظمة حلف شمال الأطلسي⁽⁴⁰²⁾.

كان القلق قد انتاب الأوساط التركية الحكومية، وبدت الصحفة التركية في حيرة حيال موقف الولايات المتحدة الأميركي المناهض لإنضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وكلا الطرفين لم يجدا مسوغاً يمكن عن طريقه بيان موقف الأميركي المتراقص، فالولايات المتحدة الأميركيّة حاولت استمالة تركيا بشتي السبل، واستعطاها لِإفادَة من طاقاتها في حالة نشوب حرب عالمية ثالثة، غير أنها في الوقت ذاته، متربدة في قبول تركيا عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي⁽⁴⁰³⁾.

وعلى صعيد القضايا الدولية وانعكاسات ملابساتها، صادف ان لاحت الفرصة الدولية لتركيا، والمتمثلة باندلاع الحرب الكورية⁽⁴⁰⁴⁾ (1950-1953)، لتجتهد في خضمها الدبلوماسية التركية في إرساء دورها اتجاه دول منظمة حلف شمال الأطلسي، وجرى ذلك عبر إسهام قواتها في الحرب الدائرة، وقيامهما بإمداد كوريا الجنوبية بالفرق العسكرية

(402) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص 116.

(403) صبحي ناظم توفيق، المصدر السابق، ص 77.

(3) الحرب الكورية: هي حرب حصلت في شبه الجزيرة الكورية التي كانت مقسمة إلى قسمين بعد الحرب العالمية الثانية، شمالي تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، وجنوبي خاضع لسيطرة لجنة من الأمم المتحدة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت بداية الحرب في 25 حزيران 1950، عندما هاجمت كوريا الشمالية نظيرتها الجنوبية، وتوسيع نطاق الحرب حتى تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في 27 تموز 1953. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: حيدر عبد الرضا حسن التميمي، موقف الإتحاد السوفيتي من الحرب الكورية 1950-1953، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص 251-62؛ احمد محمد جاسم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه شبه الجزيرة الكورية في عهد الرئيس هاري ترومان 1945-1953، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، 2008، ص 65-133.



القتالية⁽⁴⁰⁵⁾، إذ هيأت تركيا أرسال قواتها بعد شهر واحد من نشوب الحرب وذلك في آخر تموز 1950، بواقع لواء قتالي واحد مؤلف من ما يقارب أربعة آلاف وخمسمائة جندي⁽⁴⁰⁶⁾.

نتيجة لتلك الاسباب وغيرها، وجه مجلس حلف شمال الأطلسي ، دعوة رسمية إلى تركيا للانضمام إلى المنظمة، وفي الثامن عشر من شباط 1952، نفذ البروتوكول الخاص بإنضمام تركيا إلى حلف الناتو⁽⁴⁰⁷⁾.

وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، برزت إلى الوجود مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، والتي وقعت تبعًا للمادة (3) من الحلف⁽⁴⁰⁸⁾، وكان غالبية تلك الاتفاقيات سرية لم تعلن للشعب التركي وحتى دون موافقة المجلس الوطني التركي الكبير، وتضمنت تلك الاتفاقيات أموراً شتى من امتيازات في المحاكم وإلى بعض الامتيازات الاقتصادية⁽⁴⁰⁹⁾.

عمل حزب العمال التركي على التعرف على طبيعة العلاقة القائمة مع الإدارة الأمريكية وحلف الناتو، وتتبّيه الرأي العام بشأن تلك الاتفاقيات المبرمة والتي كان البعض

(405) لبيب عبد الساتر، احداث القرن العشرين منذ 1919، ط3، دار المشرق، بيروت ، 1986، ص 225.

(406) فخرية علي أمين، الحرب في شبه الجزيرة الكورية 1950 – 1953، مجلة ديالي ، كلية الآداب، خانقين، العدد/ 38، 2009، ص 665 – 666 .

Michael J. Varhola, Fire and Ice : The Korean War, 1950 – 1953, N. P., Da Capo Press, 2000, pp.137 – 138.

(3)Paul – Henri Spaak, Why NATO?, Aylesbury, Hunt, Barnard & Co. Ltd., 1959, p.46.

(408) نصت المادة الثالثة من الحلف، من أجل تحقيق اهداف الاتفاقية بفاعلية، سوف تبقى الأطراف بنحو منفصل أو مشترك، على تطوير قدراتها الفردية والجماعية لمقاومة الهجوم المسلح. يُنظر :

Ryan C. Hendrickson, Diplomacy and War at NATO , The Secretary General and Military Action after the Cold War, Missouri, University Columbia, of Missouri Press, 2006, p.153.

(5) TURAN CAVLAN ، A.G.E, S.270.



منها ضد المصالح التركية والمطالبة بالعمل على تعديلها، واعلن الحزب في كل فرصة سُنحت له عن ضرورة الانسحاب من حلف الناتو، مؤكداً أن أي دولة تتضمّن إلى ذلك الحلف لا يمكن عدّها مستقلة، لاسيما وأن الأهداف المشتركة لدول الحلف هي استمرار النظام الرأسمالي، نتيجة ذلك اضحت سياسة تركيا الخارجية تابعة وغير مستقلة، عقب التقارب مع حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴¹⁰⁾.

وكذلك بين حزب العمال أن ادعاء تركيا بأنها انضمت لحلف الناتو بفعل التهديد السوفيتي، ليس سبباً مقنعاً، وأن مطالبة الاتحاد السوفيتي بالاستحواذ على مناطق حدودية مع تركيا كان مجرد عامل ساعد على سرعة انضمام الأخيرة إلى حلف الناتو، والذي أكدّه التصريح الذي اعلنته الخارجية التركية وأقنعوا به الرأي العام وجاء فيه : "أنا دعمنا علاقتنا الثانية مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تكون وحدنا في مواجهة السياسات العدوانية للسوفيت ولحماية استقلالنا الوطني، وأننا دخلنا في حلف الناتو لهذا السبب"⁽⁴¹¹⁾.

رفض حزب العمال ذلك الادعاء، مبيناً أن التقارب التركي - الأمريكي، بدأ منذ اعلن مبدأ ترومان ومشروع مارشال، وذلك كان قبل انضمام تركيا لحلف الناتو، فضلاً عن ذلك، فإن تركيا تمكنت من مقاومة التهديد السوفيتي طوال المدة قبل أن تصبح عضواً في ذلك الحلف، ولاسيما أن الاتحاد السوفيتي أصبح أضعف من أن يخوض مغامرة حرب أخرى بعد أن فقد أكثر من عشرين مليون شخص في الحرب العالمية الثانية، وأيضاً عدم قدرته على

(1) Dilek KELEŞ , A.G.E, S.84.

(2) Fehmi Akın, Çok Partili Hayata Geçiş, Ankara, 2008.S.43.



شي يوغسلافيا من الانسحاب عن الكومنفورم (Comiform)⁽⁴¹²⁾، والكتلة الاشتراكية عام 1948⁽⁴¹³⁾.

وصرحت بهيجة بوران نائب أورفة، المتحدثة باسم السياسة الخارجية في حزب العمال التركي في ذلك الأمر، أثناء مناقشة طلبات الاستجواب المقدمة من الأحزاب الوطنية إلى المجلس الوطني التركي الكبير في الرابع والخامس من كانون الثاني 1967، بشأن الاتفاقيات الثنائية والقواعد الأمريكية في تركيا⁽⁴¹⁴⁾، إذ طالبت الحكومة البدء في العمل لتغيير ذلك المسار الخاطئ في السياسة الخارجية، عندما صرحت قائلة: "كان أتاتورك مستقلاً حقاً، ولم يدخل في تحالفات عسكرية، وخلق حزاماً أمنياً حول تركيا، وهو ما تبعه

(412) الكومنفورم: هو مختصر لأسم (مكتب الإعلام الشيوعي)، أسس بتوجيه من القيادة السوفيتية في العاصمة بلغراد ، وبعد إقصاء يوغسلافيا من المجموعة نقل المكتب إلى العاصمة الرومانية بوخارست، وشرع بالتجسس وبث الدعاية المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وتنسيق العمل بين الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان ، وفي اثر التقارب السوفيتي اليوغسلافي ، حل المكتب في السابع عشر من نيسان 1956. يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol., III, 15th.ed., Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988, p.35;

وسام هادي عكار، الكوميكون وأثره في اقتصاديات الدول الاشتراكية (1949-1991)، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 36-37.

(2) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi.S.271.

(414) تُعد قاعدة إنجليليك (Incirlik) من اهم القواعد العسكرية الأمريكية في مدينة أضنة التركية، أخذ قرار بناء هذه القاعدة في المؤتمر الذي عُقد في القاهرة عام 1943، ولكن بسبب استمرار الحرب العالمية الثانية تم تأجيل أعمال البناء التي تمت تحت إشراف أمريكي إلى عام 1951، أي قبل عام من دخول تركيا حلف الناتو، وبعد (4) اعوام، وتحديداً نهاية عام 1954 تم الانتهاء من أعمال البناء ودخلت القاعدة الخدمة منذ ذلك العام، تم إنشاء القاعدة الجوية من أجل احتواء خطر الاتحاد السوفيتي في أثناء مدة الحرب الباردة، وعلى مدار عقود شكلت القاعدة الجوية نقطة انطلاق للعديد من الحملات العسكرية في الشرق الأوسط والعالم، فضلاً عن استخدامها كمركز تخزين إقليمي من قبل القوات الأمريكية. يُنظر:

Paul – Henri Spaak.Op.Cit.,pp.55-60.



أثناء مدة الحرب ... يجب أن نبذل قصارى جهدنا للعودة إلى سياسة تعتمد على الاستقلال التام وفق رؤية وطنية خالصة⁽⁴¹⁵⁾.

كما طالبت بهيجة بوران، أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير باتباع سياسة خارجية لا تتضم فيها تركيا لأي تحالفات عسكرية كما كان الحال في عهد أتاتورك، وأن تهتم بتحسين العلاقات مع دول الجوار ولاسيما أن عضوية تركيا في حلف الناتو لا يعني الأمان بالنسبة لها، لأن ذلك الحلف من وجهة نظرها وجد ليطبق الأجندة الأمريكية في الهيمنة على العالم⁽⁴¹⁶⁾.

رأى حزب العمال، أنَّ تركيا التي نالت استقلالها ضد الاستعمار، ليس لها مكان في مثل ذلك التحالف، لأن الاستقلال والسيادة للدول الصغرى، ليس من ناحية المساحة، بل الامكانيات الاقتصادية والعسكرية، تكون محدودة للغاية أمام الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لحزب العمال التركي، فإنَّ حقيقة انضمام تركيا لحلف الناتو لم يزيد من قدراتها العسكرية، لأن الناتو لا يحميها من الهجمات المحتملة كما يُزعم، بل يضعها في موقف المواجهة المباشرة عند نشوب أي حرب محتملة مع الاتحاد السوفيتي، لذا فمن مصلحة تركيا البقاء خارج تلك الحسابات الدولية المعقدة⁽⁴¹⁷⁾.

وأوجزت بهيجة بوران أثناء مناقشة ميزانية وزارة الدفاع في الثامن عشر من شباط 1967، وجهة نظر الحزب بشأن مساوى الاتفاقيات الثانية وحلف الناتو، إذ ذكرت أنَّ جعل القوات المسلحة التركية تعتمد على دولة واحدة من حيث التسليح والتدريب لا يظهر قوة الجيش بل يضعفه، ولاسيما أن المساعدات المقدمة إلى تركيا وفق مبدأ ترومان ومشروع مارشال أشارت إلى أنَّ القوات المسلحة التركية لا يمكنها استعمال الأسلحة المقدمة من دون موافقة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأنَّ معظم الأسلحة المقدمة أصبحت عبئاً عليها من

(1) Marietta Stankova, Bulgaria in British Foreign Policy, 1943 – 1949, Press, Anthem, London, 2014, pp. 183 – 187.

(416) حسين عبد فياض العامري، المصدر السابق ، ص39.

(3) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi.S.273.



حيث الإدامة والتصالح، وهي أسلحة ذات قوة قتالية منخفضة من حيث الكفاءة، وكمثال على ذلك، أشارت بهيجة بوران إلى أن السفينتين الحربيتين التي تم منحهما لتركيا عام 1966 هما سفينتان عمرهما ثلات وعشرون عاماً⁽⁴¹⁸⁾.

فضلاً عن ذلك، أكد حزب العمال التركي، أن قانون الإقراض والتأجير، فرض على تركيا إعادة المعدات إلى الحالة التي تم استلامها بها، وعلى الرغم من كل تلك المساعدات، إلا أن الجيش التركي بعيد كل البعد عن حالة الاستعداد وفقاً لمعايير الناتو، وأن ثمة حاجة إلى إنفاق (37) مليار دولار للوصول إلى مستوى تلك المعايير⁽⁴¹⁹⁾، كما صرحت بهيجة بوران قائلة: "أنا اعتمدنا كثيراً على المساعدات الخارجية، وأهملنا الصناعة العسكرية المحلية، بناءً على الرغبات الأمريكية، فقد أعدت تركيا جيشاً ضخماً، لكنه غير مجهز جيداً بما يتاسب مع رغبة حلف الناتو، أو أمريكا بمعنى أدق، على الرغم من كل المساعدات الخارجية، إلا أن تقرير اللجنة المشتركة بشأن ميزانية الدفاع الوطني لعام 1967 أشار إلى أن قواتنا المسلحة لم تستطع الوصول إلى معايير الناتو المقبولة، كما أن القوات المسلحة لم تمتلك مخزوناً عسكرياً كافياً، على الرغم من أن مجلس الأمن القومي قرر عام 1965 تأمين مخزون حربي ، إلا أنه لم يتم تضمين أي اعتمادات إضافية في الميزانية ، ولم يتم تضمين ذلك الاعتماد في ميزانية عام 1967⁽⁴²⁰⁾.

كما أكد الحزب، إذا لم يكن لدى الجيش مخزون كافٍ من الأسلحة والمعدات، فلن يكون مؤثراً على الساحة الدولية، ولاسيما أنّ تركيا تحتاج لتطوير قواتها المسلحة إلى جيش أصغر ، ولكنه مجهز تجهيزاً جيداً، بحيث يتمتع بقدر أكبر من الحركة والقوة الضاربة، ويستند على التضامن والتظيم مع السكان المدنيين، كما شدد الحزب على أن يكون الجيش قادرًا

(418) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص498.

(2) Türkes Alparslan, Hazırlayan, Mammer Taylak, Ankara, 1998,S.54.

(420) نقل عن : فلاديمير ايفانوفيتش ، المصدر السابق، ص156-157.



على توفير كلّ ما يحتاجه من الأسلحة والمعدات، وأن تتاح له الإمكانيّة لاستعمالها وتتجديدها على أكمل وجه⁽⁴²¹⁾.

من جانب آخر شخص الحزب أن تركيا محاطة بالبحار من ثلات جهات، إلا أنها قواتها البحريّة أهملت تماماً، واهتمت بشكل كبير بالقوات البريّة في إطار عضويتها في حلف شمال الأطلسي، كلفت استراتيجية الناتو، القوات البحريّة التركية بمهمة الدفاع عن البحر الأسود، واعتقد إن تركيا مهتمة ببحر إيجة، ولديها سواحل يجب الدفاع عنها في البحر المتوسط في الجنوب⁽⁴²²⁾.

ورأى حزب العمال أنّ الدول العظمى في حلف شمال الأطلسي سلبت حق تركيا في اتخاذ قرارها بشأن الحرب أو السلام، لأن قيادة الناتو تعني هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وما دامت الأخيرة محتكرة استعمال الأسلحة النوويّة تحت سلطتها، ستبقى في المقام الأول، لذا أكد الحزب على أنّ ذلك الوضع يتعارض مع مصالح تركيا الوطنية⁽⁴²³⁾.

ثمة سبب آخر لمعارضة الحزب انضمام تركيا لحلف الناتو، تمثل بأنّ الناتو ليس منظمة دفاع جماعي كما هو معلن، بل الغرض منه هو استمرار النظام الرأسمالي والحفاظ عليه، فمن وجّه نظر حزب العمال، العالم أجمع كان يسير وفقاً للعلاقات الاستعمارية بين الدول المتقدمة والنامية، وكانت الدول الرأسمالية المسيطرة على ذلك النظام، ومع التحول إلى النظام الاشتراكي عقب الثورة التي اندلعت في روسيا في عام 1917 حدث الخرق الأول في نظام الرأسمالية العالمية، إذ توقع الغرب في الحرب العالمية الثانية، انهيار الاتحاد السوفيتي في أسبوع قليل أمام الهجوم الألماني، وغرقه في المشاكل والثورات الداخلية، إلا أنّ الاتحاد السوفيتي ظهر بعد الحرب كثاني أكبر دولة في العالم، على الرغم من كلّ الخسائر التي

(1) Tuğrul Deliorman, A.G.E, S.275.

(2) Necdet Ekinci, Çok Partili Düzene Geçişte Diş Etkenler, 3. Basım, Ankara, 2004.S.32.

(3) Hamza Eroğlu, Atatürk ve Cemhuriyet, Ankara, 1989,S.76.



تکبدها، وحقق مکاسب بحصوله على أراضي واسعة من الشمال إلى الجنوب⁽⁴²⁴⁾، واشاد حزب العمال التركي بمنجزات الانظمة الشيوعية العالمية في المدة (1945 - 1950)، عقب الوصول إلى السلطة في بعض دول وسط وشرق أوروبا، فضلاً عن انتصار الحزب الشيوعي في الحرب الأهلية الصينية⁽⁴²⁵⁾.

وفق تلك المعطيات أكد حزب العمال التركي أن الرأسمالية لم تعد النظام الوحيد المهيمن على العالم، بعد ظهور النظام الاشتراكي وانتشاره في الكثير من الدول، لذلك تقلصت الموارد الأولية الأساس والأسواق ومناطق الاستثمار للرأسمالية، ومن وجهاً نظر الحزب، فإن ذلك الانكماش أثر في اقتصاديات الرأسمالية التي كان عليها أن تتسع باستمرار، وحتى تنجح الإدارة الأمريكية في توسيع النظام الرأسمالي العالمي أكثر، وتشي انضمام دول جديدة إلى النظام الاشتراكي، اتجهت اولاً إلى إنقاذ دول أوروبا الغربية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصادياً بدرجات مختلفة⁽⁴²⁶⁾.

وأوضح حزب العمال أن المساعدات الأمريكية، وارسال البعثات والخبراء إلى تركيا كان الهدف الرئيس منها هو إنشاء القواعد والمرافق العسكرية، والمشاركة في الحرب الكورية، ومعارضة الثورات وحركات التحرير الوطنية، ومن أجل أن تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على تعاطف ومساندة الرأي العام العالمي إلى جانبها، وادعت أنها تدافع عن "الديمقراطية والحرية" ضد عدوان وهيمنة الاتحاد السوفيتي⁽⁴²⁷⁾.

وبهذا الشأن، رأى حزب العمال أن الولايات المتحدة تقف ضد كل الحركات الاشتراكية والأنظمة الاشتراكية وحركات التحرير الوطني بأي شكل أو سياسة، ولا تهتم ما إذا كانت الحركة الاشتراكية في بلد ما مستقلة تماماً، أو أنها ظهرت نتيجة لظروف

(424) الأنظمة الإقتصادية المقارنة، ترجمة: عبد الهادي سليم المظفر، مطبع التعليم العالي، البصرة، 1989 ، ص 271-272.

(2) ARTUN ÜNSAL,A.G.E, S.309.

(3) Hasan DÖNER, A.G.E, S.110.

(4) ARTUN ÜNSAL,A.G.E, S.311.



وضرورات محلية، وأن الشعب مؤيد لها أم لا، لأن القضية الرئيسة هي الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية⁽⁴²⁸⁾.

وبينت بهيجة بوران أنَّ الهدف المشترك للدول المؤيدة لحلف الناتو هو الحفاظ على النظام الرأسمالي، إذ اقتبست بهيجة بوران المادة الثانية من الحلف التي نصَّت: "تسهم الأطراف في إنشاء علاقات السلم الدوليَّة، والمساعدة العسكريَّة المتبادلة بين أعضاء الحلف في حالة الهجوم أو إعلان الحرب، فضلاً عن مساندة مؤسساتها الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها تلك المؤسسات، ويشجع الظروف التي تتيح الاستقرار والرخاء، وهم ينشدون في سياستهم الاقتصاديَّة الدوليَّة إلى تفادي التناقضات، وتشجيع التعاون الاقتصاديِّ فيما بينها⁽⁴²⁹⁾"، وبناءً على ذلك، صرحت بهيجة بوران أنَّ ذلك التحالف يختلف عن الاتفاقيات العسكريَّة المعهودة، لأنَّ الهدف الرئيس ليس العمل معًا ضدَّ عدو مشترك، بل الحفاظ على النظام الرأسمالي⁽⁴³⁰⁾.

أكَّد حزب العمال التركي أنَّ الهدف الأساس من رغبة الطبقات الحاكمة التركية الانضمام إلى الناتو ليس تحقيق الأمان ضدَّ التهديد السوفيتي فحسب بل الحفاظ على هيمنتها وموقعها المتميَّز، إذ أدى غياب البرجوازية الوطنية، إلى فتح المجال أمام شركات النفط الأجنبية ورأس المال الأجنبي والقروض الأجنبية لدخول تركيا عن طريق عضويتها في الناتو⁽⁴³¹⁾.

بالُمقابل، صرَّح رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل عام 1965 قائلاً: "الناتو ليس مجرد اتفاقية دفاعية، بل هو أيضًا كنز للعناصر التي تصنع حضارة من ألفي وخمسمائة عام"، وكان ردَّ محمد علي أبيان على ديميريل قائلاً: "أنَّ الحضارة المقصودة

(428) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص 91-92.

(2) Sarwar A. Kashmeri, NATO 2.0 : Reboot or Delete , D.C., Potomac Books, Washington, Inc., 2011, p.159.

(3) Tuğrul Deliorman, A.G.E, S.275.

(4) Erkan Dogan , A.G.E,S.103.



في ذلك التصريح هي الحضارة المسيحية اليونانية واللاتينية التي عاشت حقبات العبودية والإقطاع، والآن تتبع الأنظمة الرأسمالية والاشراكية الإمبريالية وتطبق فلسفتها... يحتوي كنز الحضارة الغربية المشتركة بين البشر على قيم يمكن للأتراك أيضًا الاختيار بينها والاستفادة منها، و من بين هذه القيم التي يمكننا الاستفادة منها، الديمقراطية، والاشراكية وهذا من نتاج الحضارة الغربية، أما النظام الذي يقوم عليه الناتو ويدافع عنه ديميريل هو الاستعمارية والهيمنة الغربية نفسها، ونحن من أوائل ضحايا ذلك النظام" (432).

فضلاً عن الهدف طويل المدى المتمثل في الخروج من حلف الناتو، قدّم حزب العمال التركي أيضًا مجموعة من الاقتراحات بشأن ما يجب القيام به أثناء المشاركة في الناتو على المدى القصير (433).

واستند أبيان على المادة الثالثة عشرة من الحلف التي نصت على: "بعد سريان الاتفاقية بعشرين عاماً، يصبح من حق أي طرف أن يتخلى عن عضويته، وذلك بعد عام من تسليم ذلك القرار لحكومة الولايات المتحدة، التي سوف تبلغ بدورها حكومات الأطراف الأخرى بكل بلاغ من ذلك النوع" (434)، وأكد على حق تركيا الانسحاب من ذلك الحلف وفق ما جاء في المادة المذكورة أعلاه، كما شارك أبيان في اجتماع مشترك لرؤساء المقاطعات في أنقرة في العاشر من نيسان 1965، وناقش مشاكل السياسة الخارجية لتركيا وركز على الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية والانضمام لحلف الناتو، وصرح قائلاً : "من الواجب الوطني أن يتم إلغاء الاتفاقيات (هادمة للديمقراطية)، وأن يتم تفكك قواعد الناتو العسكرية قبل فوات الأوان لأنها ستؤدي بالبلاد إلى خطر خوض حرب بدون إرادتنا" (435).

(1)) Erkan Dogan , A.G.E.S.104.

(2) Mehmet Ali Aybar,Türkiye İşçi Partisi Tarihi,C.I.S273.

(3)Lawrence S. Kaplan, NATO and the UN : A Peculiar Relationship, Missouri , University of Columbia Press, 2010, p.228.

(1) Mehmet Ali Aybar,Türkiye İşçi.S.273.



وضح حزب العمال التركي المسارات التي يجب اتباعها للخروج من حلف الناتو، وهي⁽⁴³⁶⁾.

1- تقليل عدد القوات المسلحة التي وضعت تحت القيادة المركزية لحلف الناتو، بما يتناسب مع قدرات تركيا الاقتصادية وعدد السكان والقوات التي يخصصها الحلفاء الآخرون لتلك القيادة.

2- إنشاء قوات دفاع وطنية مستقلة بواسطة القوات التي ستتسحب من الناتو.

3- تطوير الصناعة العسكرية وتعزيز الجيش بالأسلحة والمعدات الضرورية، بحيث لا تعتمد تركيا على دولة واحدة من أجل التسليح أو التدريب.

4- تصفية القواعد العسكرية الموجودة، وعدم السماح بإقامة أي قواعد لأية دولة أجنبية بموجب اتفاقيات ثنائية، باستثناء القواعد التي تخص الناتو فقط.

5- تكون القواعد تحت قيادة رئاسة أركان الحرب التركية العامة، وجعل القوات المسلحة التركية المخصصة لحلف شمال الأطلسي تخضع لقيادة رئيس الأركان العامة وفقاً للمادة (110) من الدستور، أي رفض مبدأ القيادة المشتركة⁽⁴³⁷⁾.

6- الامتناع عن دخال أي نوع من انواع السلاح النووي إلى تلك القواعد.

7- تسليم شبكة الرادار الموجودة تحت قيادة الجيش الأمريكي للقيادة التركية.

8- إخراج قيادة الناتو لشرق البحر المتوسط الموجودة في إزمير، إلى خارج تركيا.

وجه الحزب عند اعلان برنامجه الانتخابي لعام 1965، عدد من الانتقادات ضد العلاقات التركية- الأمريكية وحلف الناتو، ومنها أن الولايات المتحدة الأمريكية استقرت داخل تركيا تدريجياً منذ عام 1947، بادعاء تقديم المساعدات، واحتلتها عن طريق القواعد التي أقامتها⁽⁴³⁸⁾، كما ذكر الحزب أنه سيقوم بعدة أعمال عندما يحصل على عدد كبير من

(2) Tevfik Çavdar, Türkiye'nin Günümüze, 4 Basım Ankara, 2008,S.43.

(3) TİP Parlamentoda 1963-1966, Yayına Hazırlayan Salman Turhan,C. 1. , TÜSTAV Yayınları İstanbul,2004. S.289.

(1) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C.I.S282.



المقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير، منها سينهي جميع الاتفاقيات التي القت بظلالها على استقلالنا الوطني، واعادة السياسة الخارجية لتركيا إلى منهج السياسة الخارجية في عهد أتاتورك، وإلغاء جميع القواعد الأجنبية في البلاد، وأن العلم الأمريكي يرفرف في تلك القواعد في الوقت الذي يُمنع الشرطة والقضاة الأتراك من الدخول إلى تلك القواعد⁽⁴³⁹⁾.

وجد أبيار الفرصة في قبة البرلمان للتعبير عن موقف حزب العمال التركي من انضمام تركيا لحلف الناتو والتقارب التركي الأمريكي، إذ صرّح في السابع من تشرين الثاني 1965 أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت تواجدها في تركيا عن طريق تأسيس قواعد عسكرية، سيطرت عن طريقها على نحو على (35 مليون كم²) من البلاد، فضلاً عن ذلك، فإن الطائرات أو الصواريخ التي ستطلق من تلك القواعد يمكن أن تعرض بلادنا لأخطار جسيمة في أي لحظة دون علم الحكومة وحتى بدون موافقة المجلس الوطني التركي الكبير، وفقاً إلى الاتفاقيات الثانية، يتمتع العسكريون والمدنيون الأمريكيون في تركيا بحصانة دبلوماسية، وتم نقل استقلال القضاء، الذي يعد أحد رموز الاستقلال الوطني، إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تلك الاتفاقيات الثانية⁽⁴⁴⁰⁾.

لم يكتف الحزب بذلك فقط، بل تقدم أبيار بطلب استجواب إلى رئيس الوزراء سليمان ديميريل في العاشر من تشرين الثاني 1965، لكي يوضح للشعب التركي عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وما نصت عليه تلك الاتفاقيات⁽⁴⁴¹⁾، لم تكن ثمة اجابه لاستجواب أبيار، لذلك قام بإعادة السؤال شفويًا بشأن الموضوع نفسه بعنوان "الحكومة غير المبالغة بالهدف من العلاقات مع أمريكا والاتفاقيات الثانية" وقدمه إلى

(2) TURAN CAVLAN, A.G.E, S.269.

(440) نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 21-20.

(441) فلاديمير افانوف ، المصدر السابق، ص 158.



رئيس البرلمان هذه المرة، ومع ذلك، تم رفض السؤال بأصوات أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير⁽⁴⁴²⁾.

شن حزب العمال التركي حملة ضد التغلغل الأمريكي في تركيا، إذ أعلن أبيان في بيان في العاشر من حزيران 1966، أشار فيه: أن أمريكا سوف تضطر لمقادرة بلادنا بالطريقة التي أتت بها، وأنّ حرب التحرير الوطنية الثانية ستنتصر بتكاتف الشعب معًا جنباً إلى جنب... ثمة روابط وثيقة بين الاشتراكية والديمقراطية في حركات التحرير الوطني، لذا أصبح من الضروري اعلان رفض التواجد الأمريكي وعملائه وكلائه وشركائه في بلادنا⁽⁴⁴³⁾.

وقرر الحزب في اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية المنعقد في السادس عشر من آب 1966، إبلاغ جميع التشكيلات الحزبية بالقرارات الصادرة بشأن قطع العلاقات مع الأمريكية، إذ أعلن أبيان في تصريح جاء فيه: " أنه من الضروري تقوية هذا التوجه (المقاومة السلمية) بالبدء من أبسط النقاط، أي أنه لا ينبغي لأي من مواطنينا الموافقة على العمل لصالح الأمريكية، أو إجراء أي تعاملات معهم، أو قبول المساعدة من أي أمريكي، لدرجة أنه لا ينبغي لسائق التاكسي أن يأخذ أمريكا في سيارته، ولا يجب أن يخدم مصفف الشعر زوجة ضابط أمريكي، ولا ينبغي للجزارين بيع منتجاتهم للأمريكان، ولا ينبغي للأتراك أن يتقدموا بطلب للعمل في القواعد الأمريكية، وهذا سوف يفهم الأمريكيون أنهم غير مرغوب فيهم في البلاد وسيُجبرون على المغادرة"⁽⁴⁴⁴⁾.

وبعد مدة وجيبة أطلق حزب العمال التركي حملة "لا للناتو" في تشرين الأول 1967، إذ وزع آلاف المنشورات التي تضمنت على أن الناتو كان ضد مصالح تركيا الوطنية، كما عقد الحزب العديد من الاجتماعات بشأن ذلك الأمر، مبيناً أن سبب انطلاق الحملة في ذلك

(2) Mehmet Ali Aybar , "Bsgimsizlik Demokrasi Soayalizm" Gercek yay, S.459.

(3) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C.I.S.284.

(1) Erkan Dogan ,A.G.E, S.105.



الموعد مرتبط بأن الاتفاقية ستكمم عامها العشرين في عام 1969 وفقاً للمادة الثالثة عشر من الحلف، تلتزم الدول الأعضاء بإخطار رغبتها في مغادرة الناتو قبل عام واحد من ذلك التاريخ⁽⁴⁴⁵⁾.

وعلى أثر وصول الأسطول السادس الأمريكي (United States Sixth Fleet) إلى اسطنبول في السادس عشر من تشرين الأول 1967، نظم شباب من مدينة اسطنبول إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ذلك الوضع، وأحرقوا العلم الأمريكي في ساحة تقسيم، بعد تلك الأحداث، صرخ أبيار أنّ حملة الخروج من الناتو وإلغاء الاتفاقيات الثانية قد بدأت تصبح فعالة بشكل جدي، وأنّ الأحداث الأخيرة أظهرت ضرورة إلغاء الاتفاقيات الثانية والخروج من الناتو⁽⁴⁴⁶⁾.

اكتملت حملة "لا للناتو" التي أعلنها حزب العمال التركي في الرابع من نيسان 1968 ، وعلى الرغم من انتهاء الحملة، استمر خطاب الحزب المعادي للولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبح أشد وأكثر قسوة، حتى أطلق الحزب حملة ثانية ضد الناتو في الرابع والعشرين من آيار 1969⁽⁴⁴⁷⁾.

نتيجة للضغط الشعبي وحزب العمال التركي، تقدمت تركيا بطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة صياغة الاتفاقيات الثانية المبرمة بين الطرفين، إذ وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الطلب في الثالث من حزيران 1969، وتضمنت الاتفاقية الجديدة النقاط الرئيسة الآتية⁽⁴⁴⁸⁾:

(2) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi.S.273.

(3) Mehmet Ali Aybar , "Bsgimsizlik Demokrasi Soyalizm" Gercek yay,SS.589-592 .

(4) Burcu ÜNALAN ALTAŞ, a.g.e.S.372.

(1) Matthew Gumey, Leaders in Conflict : Diefenbaker, Kennedy, and Canada's Response to the Cuban Missile Crisis, Unpublished M.A. thesis, Wilfrid Laurier University, 2009, p.32.



- 1- عدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل دون علم الحكومة التركية، وفي الواقع أن سبب تلك المادة هو عدم تكرار حادثة طائرة التجسس الأمريكية "يو-تو" التي هبطت في أرمينيا السوفيتية بعد افلاعها من الأجواء التركية دون علم الأخيرة.
 - 2- اوصت الاتفاقية بالتعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة في الحقوق واحترام سيادة الدولتين .
 - 3- لتركيا الحق في تعين اي شخص مدني أو عسكري تراه مناسبا في القواعد الأمريكية في تركيا.
 - 4- عدم اتخاذ أي إجراء في المنشآت والقواعد دون إذن من تركيا، وأن يتم تفتيش تلك القواعد والمرافق من الحكومة التركية عند الضرورة.
 - 5- يتم العمل على تخفيض الوجود الأمريكي في تركيا عن طريق تقليص عدد الأفراد الأمريكيان في تركيا من (7000) الف إلى (27,000) الآف شخص⁽⁴⁴⁹⁾.
- وفق ما نقدم، يبدو ان حزب العمال التركي، كان لديه مسوغ لخروج تركيا من حلف الناتو، هو الاختلاف في الاستراتيجيات بين الطرفين، لأن الاستراتيجية التي وضعتها الادارة الأمريكية هدفها حماية مصالحها في جميع أنحاء العالم، على العكس من تركيا التي ليس لديها نفوذ خارج اراضيها، كما اعلن حزب العمال التركي مراراً وتكراراً، ومنذ اليوم الأول لدخوله البرلمان أنه يجب اتباع سياسة خارجية بعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بنفس القدر من الحذر، يرى المسؤولون في حزب العمال التركي أنه ليس من المستحيل أن تبقى تركيا بعيدة عن الحرب، ولكن من المستحيل أن تبقى دولة لديها قواعد عسكرية أمريكية خارج الحرب، لذلك يجب إلغاء الاتفاقيات الثنائية، وأزالة القواعد العسكرية، والعودة إلى سياسة أتاتورك المستقلة بشكل كامل في أقرب وقت ممكن.

(449) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص156.



المبحث الثاني: موقف الحزب من انضمام تركيا للسوق الأوربية المشتركة:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قررت الدول الأوروبية العمل بشكل مشترك من أجل إنهاء الأعمال العدائية بينها، وقد وجدوا في التكامل الاقتصادي وسيلة لمواجهة مشكلاتهم السياسية والاقتصادية ، ولم يكن ذلك وليد الصدفة بل كان نتيجة حتمية لتطور الواقع الاقتصادي الدولي⁽⁴⁵⁰⁾.

أذ رأى الاقتصاديون التقليديون في مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من انتقاء القيود على التجارة والمدفوعات الخارجية، الوسيلة المثلثة لتحقيق مصالح المجتمع الدولي ككل ومصالح كل عضو فيه، وأثبتت الأحداث الاقتصادية التي شهدتها العالم في مدة ما بين الحربين العالميتين كيف أنّ أعمال مقتضيات هذا المبدأ هددَ مستويات التشغيل والإنتاج في كثير من الدول، ولذلك فرضت الظروف الاقتصادية للعالم عقب الحرب العالمية الثانية على الدول العظمى مشكلتين اساسيتين : إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي، وبناء اقتصاديات الدول النامية. ومن الواضح أنّ القضاء على هاتين المشكلتين لا يأتي في ظل تعاليم حرية التجارة وأنه لابد أن يتم في ظل سياج من الحماية الاقتصادية بوسائلها المختلفة ومنها التكامل الاقتصادي⁽⁴⁵¹⁾.

وسلكت مجموعات الدول المختلفة في سعيها إلى التكامل الاقتصادي سبيلين أولهما: التعاون الاقتصادي عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيض وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الأموال فيما بينها. وثانيهما الاندماج الاقتصادي الذي يمثل أعلى درجة من التكامل، عن طريق إزالة العقبات التي تقف في وجه تطور أو نمو كلّ أو بعض النشاطات الاقتصادية، فإذا اتفقت دول منطقة جغرافية معينة على التخفيض من وطأة نظام الحصص أو إعطاء امتيازات كمركية متبادلة فإنه يدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما إذا

(450) عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1980، ص 255-256.

(2) Gordon M. Gough, Regional Economic Cooperation," International Business & Economics Research Journal" , Volume. 5, N 2",2006, p.49.



تضمن الاتفاق على إلغاء الحواجز الكمركية فأنه يدخل في نطاق الاندماج الاقتصادي، الذي يُمهد الطريق إلى إذابة اقتصاديات دول المنطقة في اقتصاد واحد⁽⁴⁵²⁾.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية في دول أوروبا الغربية التي أصابها الدمار بعد الحرب العالمية الثانية، اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان (Robert Schuman)⁽⁴⁵³⁾، في التاسع من آيار 1950، وضع الانتاج الفرنسي والالماني للفحم والصلب تحت سلطة عليا مشتركة واحدة ، وجعل تلك المنظمة قابلة لمشاركة دول أوروبا الغربية، وكان هدف تلك المنظمة تعزيز المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية لتحقيق تكامل اقتصادي، وسرعان ما انضمت كل من المانيا الغربية وهولندا وبلجيكا وإيطاليا ولوکسمبورك إليها في الثامن عشر من نيسان 1951⁽⁴⁵⁴⁾.

(452) عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مطبعة الجامعة، الموصل، 1984، ج/2، ص 296.

(453) روبرت شومان: سياسي يحمل الجنسية الالمانية والفرنسية، ولد في لوکسمبورغ عام 1886 درس القانون في المانيا، عضو الجبهة الشعبية الجمهورية للحركة الكاثوليكية، انتخب عضواً في البرلمان الفرنسي للمدة (1919 – 1940) و(1945 – 1962)، ثم رئيساً لمجلس الوزراء الفرنسي للمدة (1947 – 1948)، ووزيراً للشؤون الخارجية (1948 – 1953)، وخلالها ادى دوراً مهما في منظمة حلف شمال الاطلسي. وهو الذي اقترح المشروع الذي سمي باسمه "مشروع شومان"، ثم استبدل اسم المشروع إلى الجمعية الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، توفي عام 1963. يُنظر: Roy P. Domenico and Mark Y. Hanley (ed.), Encyclopedia of Modern Christian Politics, Vol. 1, Connecticut, Westport Greenwood Press, 2006, pp.499 – 501.

(454) إنجلترا والسوق الأوربية المشتركة، "مجلة الاهرام الاقتصادي"، القاهرة، العدد/ 283، 1967، ص 48-58؛ وسام هادي عكار، المصدر السابق، ص 48-58.



في أعقاب ذلك تم دمج الهيئات الإدارية للجماعات الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبعد عدة مباحثات في الخامس والعشرين من آذار 1957، تم التوقيع على معايدة السوق الأوروبية المشتركة (European Common Market ECM) في مدينة روما من الدول ست ، على أن يبدأ سريانها في الأول من كانون الثاني 1958، وكان الهدف منها توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وإنشاء اتحاد كمكي يمنح حرية مرور البضائع بإزالة القيود والحواجز الكمركية، فضلاً عن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات، وتحقيق التقارب والتجانس في التشريعات الضريبية، واعتماد سياسة اقتصادية مشتركة، وعدت اللبنة الأساسية في إقامة الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁵⁵⁾.

لا شك أن توقيع معايدة السوق الأوروبية المشتركة يُعد اهم حدث في تاريخ اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل نقطة تحول في تاريخ العالم الحديث، فالسوق الأوروبية بثرتها شكلت قوة اقتصادية جعلتها ذات وزن في معركة الساحة الدولية، وهي السبيل الوحيد لاحتلال اوروبا المكان اللائق بها بجانب الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وقد رحبت الادارة الامريكية بإنشاء السوق، لأنها كانت ترى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجوب أن تكون اوروبا متحدة مستقرة تتمتع باقتصاد قوي، فضلاً عن أنها أفضل ضمان ضد تحول دولها إلى الشيوعية، ومن ناحية أخرى، فإنه أمكن بذلك خلق قوة لها وزنها زادت من قوة المعسكر الغربي أمام المعسكر الشرقي، لذلك، تجاهلت الولايات المتحدة الامريكية الآثار السلبية للسوق على اقتصادها⁽⁴⁵⁶⁾.

(455) ستيلوارت دي لاما هوتير، السوق الأوروبية المشتركة، ترجمة: احمد كمال عاشور، القاهرة، د.ت، ص

.12-10

(456) احمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، مطبع الهيئة المصرية، القاهرة، 1986، ص 5-6.



وكانت تركيا قد عانت من الأزمة الاقتصادية منذ منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، بفعل انفاقها مبالغ طائلة على قواتها المسلحة، لكي تحفظ بجيش قوي يبقى أحد العناصر الأكثر قوة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط، ويبعد عن تركيا ومنذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي تحملت عبئاً اقتصادياً ثقيلاً، كما أن المبلغ الذي خصصته لها الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية في تركيا لم تفِ بالغرض المطلوب، ولذلك فإن جزء من ذلك المبلغ وقع على عاتق تركيا⁽⁴⁵⁷⁾.

وعقب إنشاء السوق الأوروبية المشتركة حاولت تركيا الانساب إليه، لإيجاد حلول لاقتصادها المنهاك، فضلاً عن رغبة الدول الست في ضم تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، بسبب عدم وجود أي اختلاف في المسار السياسي والعسكري والاقتصادي مع الدول الأوروبية⁽⁴⁵⁸⁾.

وفي الوقت الذي كانت فيه تركيا بين قطبين أثناء مدة الحرب الباردة، لم تتردد في أن تصبح عضواً في السوق الأوروبية المشتركة، إذ تقدمت تركيا بطلب رسمي في الثاني عشر من كانون الأول 1963، للانساب إلى السوق الأوروبية، وأصبحت سارية المفعول بعد توقيع اتفاقية مع دول السوق في الأول من كانون الأول 1964، وأعلنت الحكومة التركية أنها تهدف من ذلك الانضمام إلى تعزيز التقارب بين الاقتصاد التركي واقتصاد المجموعة الأوروبية، الذي سيؤدي في النهاية إلى الاندماج الكامل⁽⁴⁵⁹⁾.

(457) حسين أغا وآخرون، التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1982، ص 45.

(458) حازم البلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص 25.

(459) محمد محمود الإمام، تطور الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي، القاهرة، 1998، ص 33.



وقبلت تركيا في السوق كدولة مناسبة وليس كعضو فيها، ولعل السؤال الملحق هنا لماذا لم يقبل انضمامها كعضو دائم؟ والسبب أن تركيا كانت دولة نامية ودخل الفرد فيها يقل بكثير جداً عن متوسط دخل الفرد في السوق، كما أنها تنتهي إلى الدول الزراعية والصناعية الناشئة⁽⁴⁶⁰⁾. نصت اتفاقية انقرة على دخول تركيا للسوق الأوروبية المشتركة على ثلاثة مراحل رئيسة هي⁽⁴⁶¹⁾:

أ- مرحلة الاعداد: حددت بخمسة اعوام، تمنح خلالها تركيا اعفاءات كمركبة لأربع سلع هي (التبغ، والتين المجفف، والزيبيب، والمكسرات)، والتي تمثل نحو (40%) من إجمالي صادراتها الزراعية لدول السوق المشتركة، كما تمنح تركيا في تلك المدة قرضاً مالياً بقيمة (170) مليون دولار، إلا أنَّ السوق لم يدفع سوى (53) مليون دولار فقط.

ب- المرحلة الانتقالية: مدتها اثنا عشر عاماً، وتتم خلالها الخطوات لإقامة الاتحاد الكمركي، بما فيها التزام تركيا بالتعريفة الكمركية للسوق إزاء دول العالم الخارجي، كما تنسق تركيا سياستها الاقتصادية مع دول السوق.

ت- المرحلة النهائية: بعد تطبيق المرحلتين السابقتين فإن تركيا تصبح ذو اقتصاد قوي، أي أنها تعامل معاملة الدول الست في السوق الأوروبية المشتركة، بحيث تكون مؤهلة للدخول في السوق كدولة عضو في السوق بحلول عام 1980⁽⁴⁶²⁾.

حظي انضمام تركيا للسوق الأوروبية المشتركة بترحيب كبير داخل الدوائر اليمينية، والتي سعت إلى الانضمام الكامل إلى السوق، ولكن بالطبع تم النظر إليها بشكل مختلف في الجناح اليسار، ولاسيما حزب العمال التركي، وبهذا الشأن صرحت بهيجه بوران قائلة: "أنَّ تضييق النطاق حول الاقتصاد الرأسمالي أدى إلى السعي لتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الرأسمالية المتقدمة، والسوق الأوروبية المشتركة أنموذج لهذا التكامل... وعلى الرغم

(460) احمد علي دغيم، المصدر السابق، ص 68-69.

(3) TURAN CAVLAN, A.G.E, S.242

(462) ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص 212.



من ترحيب البرجوازية الأوروبية التي انهارت عقب الحرب العالمية الثانية، بوصول رأس المال والمساعدات الأمريكية لهم، وعلى التقارب الذي نشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت كدولة كبرى، وبين المجتمعات الرأسمالية الأوروبية نفسها؛ إلا أنهم مع تزايد هيمنة رأس المال الأمريكي على النقاط الرئيسية للاقتصاد الأوروبي، أدركت البرجوازية الأوروبية هذا الخطر⁽⁴⁶³⁾.

رأى حزب العمال التركي أن الغاية من السوق الأوروبية المشتركة هو إيجاد فرصة للرأسمالية الأوروبية أن تتطور عن طريق دمجها بسوق واحدة من جهة، والدفاع عن مصالح رأس المال الأوروبي في الخارج من جهة أخرى، وبرز اتجاهان في البرجوازية الأوروبية، الأول يطالب بتعزيز التعاون مع الاقتصاد الأمريكي، للاستفادة من الرأسمالية الأمريكية والتفوق التكنولوجي لجي الأرباح، والثاني: هو التخلص من الاعتماد على الاقتصاد الأمريكي عن طريق الاندماج داخل أوروبا والتنافس فيما بينها⁽⁴⁶⁴⁾.

وبعد التوقيع على الاتفاقية المبرمة مع السوق الأوروبية المشتركة نشر حزب العمال التركي بینا بعنوان "للسوق المشتركة" في الرابع عشر من ايلول 1963، واعلن فيه طبيعة تلك الاتفاقية وذكر البيان أن اتفاقية الشركة لم تتوافق ابداً مع روح القوى الوطنية، ويجب على تركيا التمسك باستقلالها، لأنها دولة تدين بوجودها إلى حرب الاستقلال، أما السوق الأوروبية المشتركة فهي أشبه بالشركات الإحتكارية أو ما يُعرف بكارتل (Cartel)⁽⁴⁶⁵⁾، وأن

(1) Mehmet Ali Aybar, "Bsgimsizlik Demokrasi Soyalizm, S.605.

(2) سندس عباس حسن، اثار الوحدة الاقتصادية الأوروبية على الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ، 1993، ص 31.

(1) كارتل: مصطلح إقتصادي يطلق على أية مجموعة من المنشآت أو المنتجين الذين يتحدون لإنتاج سياسة مشتركة في سبيل تقاسم الأسواق أو تنظيم المنافسة، مع الإبقاء على استقلال كل مشروع من الناحية القانونية والاقتصادية . ينظر :

حسن النجفي، القاموس الاقتصادي انكليزي - عربي ، ، مطبعة الإدارة المحلية ، بغداد، 1977، ص 53.



هيمنة الدول الاوربية تُعد استمراً للاستعمار بأساليب جديدة، وأشار الحزب إلى أنه طالما بقىت تركيا ضمن السوق الاوربية المشتركة ستظل دولة متخلفة تابعة تصدر سلعا رخيصة وتستورد منتجات باهضه الثمن، لأن ذلك السوق صمم خصيصاً لأوضاع الدول الاوربية الست، وان دخول تركيا وهي دولة زراعية سوف يؤدي إلى الاضرار بها⁽⁴⁶⁶⁾.

ازدادت اعترافات حزب العمال التركي، عقب ابرام اتفاقية الانساب مع السوق الاوروبية، واستمر الحزب في رفع مستوى الوعي العام بشان تلك القضية عن طريق الحديث عن المشكلات التي ستواجه الاقتصاد التركي الناشئ في السوق الاوربية المشتركة، وأشار محمد علي ايبار في مؤتمر الحزب المقام في ازمير في الثالث عشر من تشرين الاول 1963، أنه في حال الانضمام إلى السوق الاوربية المشتركة سوف تقنى صناعتنا التي تتكون بنسبة (95%) من صغار الحرفيين وستختفي مشاريعنا الزراعية الصغيرة والمتوسطة بسرعة نتيجة لأنشطة المركزة لملوك الارضي الكبار، وسوف يهاجر عمال الارضي إلى المدن، وسيذهب المواطنين الاتراك إلى دول سوق الاوروبية المشتركة للعمل ، وبذلك تفقد تركيا القوة العاملة التي تحتاجها بشدة⁽⁴⁶⁷⁾.

وبعد قبول انساب تركيا في السوق الاوربية المشتركة، أصدر حزب العمال التركي بياناً في كانون الثاني 1965، جاء فيه: "أن التقارب مع السوق الاوربية المشتركة هو ليس مجرد اتحاد كمكي وعلاقات اقتصادية وتجارية بالمعنى الضيق، فإن هذه قضية تتعلق بشكل مباشر باستقلال تركيا، وتكمّن مشكلة الاستقلال الاقتصادي في مشكلة التبعية السياسية والعسكرية، ومثل هذا الاندماج مع الدول الأجنبية الإمبريالية الرأسمالية، هو أسوأ أشكال التبعية الاقتصادية وأكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني، إذ يمكن إلغاء التحالفات والقواعد العسكرية ، ويمكن تأميم الشركات الأجنبية، ولكن تنمية وتطوير

(2) Mehmet Ali Aybar , " A.G.E, S.291-293.

(3) A.E. S.294-296.



الاقتصادات الوطنية للدول التي تخضع للتكتلات الاقتصادية صعب للغاية، بحيث تبقى اقتصاداتها مشوهة وغير مستقلة ومحكوم عليها بالفشل، لأنها تخلق مشكلات جمة للأجيال القادمة»⁽⁴⁶⁸⁾.

أكيدت بهيجة بوران، أن الدول الغربية الرأسمالية أدركت استحالة استمرار النظام الاستعماري القديم، لذلك قررت أن تمنح مستعمراتها استقلالاً شكلياً فقط، مع الاستمرار في البحث عن طرق لإبقاء تلك البلدان تحت سيطرتها اقتصادياً وعسكرياً، وفي ظل استغلال تلك الدول للصراعات الداخلية في البلدان المختلفة، وكانت تضمن عدم قدرة تلك البلاد الصغيرة على البقاء بمفردها دون الحاجة لمساعدة الاقتصادية، إذ عملت دوائر الاحتكار الرأسمالي الغربية والأمريكية على إثارة الصراعات الداخلية في تلك البلدان حتى بعد استقلالها، وساهمت بشكل مباشر في زعزعة الأمن الداخلي للإطاحة بالقادة التقديرين الذين يعملون لصالح الاستقلال الوطني، لذلك حاولوا منع تضييق الخناق على العالم الرأسمالي، تحسباً من الانكماش الاقتصادي، عن طريق منح القروض ورأس المال للبلدان النامية لمساعدتها في تحقيق التنمية الازمة لإبقاءها تحت سيطرتها، لاسيما أن الدول الرأسمالية رأت في اتجاه تلك البلدان نحو طريق الاشتراكية يهدد كيانها وسيطرتها، مما جعلها تعمل على دعم وتنمية البرجوازية المحلية فيها، من أجل ترسیخ جذور النظام الرأسمالي⁽⁴⁶⁹⁾.

ووجد حزب العمال التركي أنه من أجل تخلص تركيا والبلدان النامية من الاستعمار الاقتصادي فإنه من الضروري أن تخرج سياسات التنمية الاقتصادية عن مسار الرأسمالية وتضعها على مسار يتوافق مع ظروفها الخاصة وفق النظام الاشتراكي، بفعل وجود القوى الاجتماعية التي يمكنها تحقيق ذلك في البلدان النامية، لاسيما وان انتساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ينتمي إلى الحقبة الجديدة من الاستعمار الاقتصادي الجديد⁽⁴⁷⁰⁾.

(1) نقل عن : أرشيف جريدة (Basin Bülteni)، المركز العام لحزب العمال التركي، العدد رقم 533/70، 23 حزيران 1970.

(1) TURAN CAVLAN , A.G.E, S.264.

(2) Mehmet Ali Aybar A.G.E,S , SS.289- 290.



كما أوضحت بهيجة بوران، أن انتساب تركيا السوق الأوروبية المشتركة اتفق مع الاستعمار الاقتصادي الجديد، لأن اتفاقية السوق المشتركة هي خيار سياسي يهدف إلى تكامل تركيا مع الرأسمالية الأوروبية من خلال الطبقات الحاكمة في تركيا، لحماية موقعها المتميز في الداخل، بربط البلاد بالعالم الرأسمالي لحماية الرأسمالية عن طريق منع تغيير النظام⁽⁴⁷¹⁾.

وتحدثت بهيجة بوران أثناء جلسة المجلس الوطني التركي الكبير المنعقدة بشأن السوق المشتركة، وقدمت دراسة بعنوان "التأثيرات المحتملة للسوق الأوروبية المشتركة على الاقتصاد التركي"، اعتمدت فيها على مصادر اقتصادية رأسمالية واشتراكية، لتوضيح فوائد وأضرار الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة لتركيا بالأرقام والنسب، وذكرت " حتى لو قبلنا أن استثمارات رأس المال الأجنبي ستكون مهمة، فإن المنفعة التي سيتم الحصول عليها لن تتجاوز نسبة (1%) من إجمالي الدخل القومي . مع ذلك، فإن تأثيرات السوق المشتركة التي تأتي من خلال قنوات مختلفة والتي تقلل من معدل نطور اقتصادنا الوطني، يمكن أن تتجاوز بسهولة نسبة (1%) تلك، لأن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يعد سوقاً مشتركاً لمصالح الدول الصناعية، في حين أن تركيا دولة (99%) من صادراتها تتكون من منتجات زراعية، كما أن الاتحاد الكمركي لا يمثل حماية دائماً ضد الأخطار الخارجية، ولا الداخلية، لذلك أحذر الحكومة أنه في مدة عشر سنوات على الأكثر سيكون ثمة خطر على صناعتنا الناشئة التي ربما تخفي، وستزداد البطالة والبؤس أكثر بين افراد الطبقة الوسطى والدنيا".⁽⁴⁷²⁾

كما تطرق حزب العمال التركي أثناء الدعاية الانتخابية في عام 1965 إلى الآثار السلبية لانتساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، عندما ذكر أن اتباع المسار الرأسمالي لتحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا تسبب في زيادة ثراء الأغنياء، وجعل الفقراء أكثر فقرًا،

(3) Behice Boran, Türkiye ve Sosyalizm Sorunları, İstanbul, Gün Yayınları, 1986, S.319.

(1) Behice Boran, A.G.E, S.320.



وتم إهاد موادر البلاد، مع ذلك انتسبت تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، على الرغم من أنه عيوبها العديدة الواضحة على الاقتصاد التركي، مبيناً أنَّ المسار الاقتصادي الذي يجب اتباعه هو النظام الاشتراكي⁽⁴⁷³⁾.

وأشار الحزب في برنامجه إلى التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها والأعمال التي يتعين القيام بها من أجل التنمية الاقتصادية، منها إنهاء نظام استغلال الإنسان للإنسان، وتحويل تركيا إلى دولة مستقلة تماماً بحضارتها وثقافاتها، وأن يعيش فيها المواطنين في حرية ومساواة، والاستثمار الأمثل لموارد البلاد الخاصة. لذلك فإن السياسة المتبعة في عهد أتاتورك "طهي الطعام بزيتك الخاص" يجب أن تكون طريقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية بالقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية⁽⁴⁷⁴⁾.

فضلاً عن ذلك، أكد حزب العمال التركي في برنامجه أنَّه ضد انتساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، لأنها تمنع التنمية الاقتصادية لتركيا، وتحكم على البلاد بظروف شبه استعمارية، مطالباً الحكومة بحماية الصناعة التركية التي وصفها بأنها في مرحلة البداية، والابقاء على الحاجز الكمركي ضد ضغط رأس المال الاجنبي⁽⁴⁷⁵⁾.

من الواضح أنَّه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت في العالم قوتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي التي كانا لهما دور كبير على الساحة السياسية والاقتصادية في أوروبا، أما الدول الأوروبية الرئيسة في غرب أوروبا فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى وفي حالة متدرية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وتعيش في ظلال الخوف من "الخطر الشيوعي" في الوقت الذي تصاعدت

(2) Mehmet Ali Aybar , "Bsgimsizlik Demokrasi Soayalizm, S.300.

(3) TURAN CAVLAN , A.G.E,S.266.

(1) TURAN CAVLAN , A.G.E,S.267.



فيه حدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لذلك طالبت دول السوق الأوروبية الست بإقامة منظمة سياسية جديدة للتعاون على رأس ذلك البناء الاقتصادي المتماسك الذي حققه السوق فعلاً.

وفق تلك المعطيات وجدت تركيا ضالتها في الانساب للسوق الأوروبية المشتركة من أجل تتميم قدراتها الاقتصادية، بيد أن خطابات حزب العمال وافعاله حيال تجاه السوق الأوروبية المشتركة، نابعه من فلسفته والقيم الاشتراكية التي يؤمن بها بأن المنظمات الامبرialisية والاستعمارية من شأنها الاضرار باستقلال تركيا، لأن الهدف منه من وجهة نظر الحزب هو توسيع حدود العالم الرأسمالي ومنع تركيا من أن تسلك طريق الاشتراكية، ودافع الحزب ايضا عن أهمية اتباع نظام اقتصادي اشتراكي ورافضا ب اي شكل من الاشكال انضمام تركيا الى العالم الرأسمالي، ولذلك يعتبر حزب العمال التركي اول من نظم المعارضة السياسية لدخول تركيا للسوق الأوروبية المشتركة، ولاسيما أن الحزب نظر إلى ان السوق الأوروبية المشتركة كمنظمة وجدت لنقوية دفاعات الغرب العسكرية والاستراتيجية.

المبحث الثالث : موقف حزب العمال التركي من التدخل السوفيتي في

تشيكوسلوفاكيا عام 1968:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت كتلتين شرقية، وغربية⁽⁴⁷⁶⁾، وكانت تشيكوسلوفاكيا⁽⁴⁷⁷⁾، في الكتلة الاشتراكية، سيطر الحزب الشيوعي على الحكم في

(476) الكتلة الشرقية: هو مصطلح أطلق خلال الحرب الباردة على الاتحاد السوفيتي والبلدان التي إما كانت تحت سيطرته أو كانت من حلفائه في أوروبا الشرقية والوسطى والتي أتبعت نظاماً اقتصادياً اشتراكياً وهي تشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، وال مجر، وبولونيا، ورومانيا و المانيا الشرقية، فضلاً عن ألبانيا التي انسحبت من الكتلة عام 1961. أما الكتلة الغربية فقد ظهر ذلك المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية خلال الحرب الباردة وتضم مجموعة من الدول التي كانت تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية وتبني الأفكار الليبرالية اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا، وتدفع عنها سياسيا واقتصاديا وفكريا وعسكريا، موازيا للمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي. يُنظر: وسام هادي عكار، التقارب الأمريكي السوفيتي في ضوء مؤتمر هلنكي (1975)، دار المunter للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 48.



تشيكوسلوفاكيا بعد انتخابات 30 أيار 1948، التي نال فيها الحزب الشيوعي في الجمعية الوطنية (89.2%) من الاصوات، واجبر الشعب على اختيار قائمة الحزب الشيوعي أو يقدمها فارغة، استحوذ الحزب الشيوعي على جميع السلطات، وحجم دور البرلمان واصبح مجرد دائرة لتصديق القوانين التي تنشرها الحكومة، وحينما اصبح الحكم في تشيكوسلوفاكيا للشيوعيين قاموا بتأميم التعليم العام والمناجم والصناعة والمصارف، وبدأ العمل بقانون الاصلاح الزراعي الجديد وتحولت البلاد منذ ذلك التاريخ إلى دولة شيوعية تدور في فلك الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁷⁸⁾.

وعانت تشيكوسلوفاكيا من السيطرة المباشرة للاتحاد السوفيتي على مقدراتها، فشكل النظام السياسي والاقتصادي فيها قد نقل بحذافيرها من الاتحاد السوفيتي والقائم على المركزية الشديدة⁽⁴⁷⁹⁾.

(477) تشيكوسلوفاكيا (Czechoslovakia)، تقع تلك الجمهورية بأوروبا الوسطى، تحدها بولندا شمالاً، والمانيا من الشمال الغربي، وهنغاريا جنوباً، روسيا شرقاً، وعاصمتها براغ، وظهر مصطلح تشيكوسلوفاكيا في 6 كانون الثاني 1918، حينما اتحد الجيak والسلوفاك في مطالبتهما بالاستقلال عن المملكة الثانية النمسا والمجر، بواسطة سلخ بوهيميا ومورافيا وسليزيا النمساوية وأجزاء من النمسا السفلى، ولكنها لم تكن دولة متاجنة العنصر، وإنما كانت تضم إقليات عدّة، منها 3.2 مليون نسمة يتكلمون اللغة الالمانية ويسكنون أراضي السوديت Sudetenland في تشيكوسلوفاكيا ويعيشون على محيط بوهيميا من الشمال والغرب ويختلطون في هذه المناطق مع السكان التشيكين، فضلاً عن 700000 الف نسمة من المجريين والألف من البولنديين ومن الروثينيين الأوكرانيين الكارياثين". للمزيد من التفاصيل، ينظر: ربيع حيدر طاهر الموسوي، الازمة التشيكوسلوفاكية 1938-1939، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2001، ص 28.

(478) جاسم محمد هايس وسعد عيسى سعد الحوار، التطورات السياسية في تشيكوسلوفاكيا 1918-1968، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد 15/15، 2013، ص 223.

(479) يذكر أحد الاقتصاديين مثالاً على ذلك "فأذا ما وضع خطة زراعية من المركز وصادف عدم ملائمة الطقس لهذه الخطة فإن المسؤول عن تلك الخطة ينفذها بحذافيرها كما ارادتها هيئتها العليا، وليس وفقاً لظروف الطبيعة، وأن كلف ذلك خسائر باهضة" للمزيد من التفاصيل، ينظر: موسى محمد



وترجع الاسباب الاولية لانفجار الازمة التشيكوسلوفاكيا إلى ظروف التغير السياسي الداخلي في تشيكوسلوفاكيا، و زيادة المشاكل الاقتصادية أدى إلى حدوث انشقاقات في الحزب بين الشيوعيين الاصالحين والفئة الحاكمة المعتقدة لافكار جوزيف ستالين (Joseph Stalin)⁽⁴⁸⁰⁾، وإلى طبيعة البرنامج الاصلاحي الذي تبناه ودافع عنه الكسندر دوبتشيك⁽⁴⁸¹⁾، وقد تضمن ذلك البرنامج على عدد من الاتجاهات والاهداف التي احدثت ضجة هائلة في الغرب، إذ تضمن تحويل مركبة السلطة على مستوياتها المختلفة والتحول بها إلى الامركيزية، واكد ايضاً على ان دور الحزب الشيوعي القيادي بأنه ليس من خلال ممارسة السلطة بل من خلال خدمة حرية وتنمية المجتمع الاشتراكي، فالحزب لا يستطيع أن

ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة 1914-1991، دار المعتز، بغداد، 2017، ص 191.

(480) ستالين: هو جوزيف فيساريونوفيتش ستالين ، ولد في جورجيا عام 1878 ، انخرط في النشاط السياسي منذ عام 1898 وعرف بميله للأفكار الثورية التي كتب مؤلفات عده فيها ، وأنجح له اللقاء بقائد الحزب البلشفي ومؤسس الإتحاد السوفيتي فلاديمير لينين (Vladimir Lenin -1870 ، 1924) ، ليُصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومن ثم سكرتيره العام عام 1923 ، احتكر جميع السلطات وفرض إرادته على الحزب بعد وفاة لينين عام 1924 وابعد مناوئيه ، لاسيما زعيم =الحركة الشيوعية العالمية ليون تروتسكي (Leon Trotsky -1879 -1940) ، وتمكن من نقل الإتحاد السوفيتي من طور الزراعة والتخلف الاقتصادي إلى التصنيع والتقدم العلمي ، وظل يمارس سلطاته كافة حتى وفاته في موسكو في الخامس من آذار 1953 . ينظر:

James R. Millar and others (edrs.), Encyclopedia of Russian History, vol. 4 , Macmillan , New York, Reference,2004,pp.1455-1459.

(481) الكسندر دوبتشيك: سياسي ورجل دولة، ولد عام 1921، في مدينة اوروفيك بدأ انتقامه للحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصل عام 1949 الى سكرتير الاول للحزب الشيوعي التشيكوي في مدينة ترسين، وفي عام 1968، عين اميناً عاماً للحزب الشيوعي، لم يحظى برنامجه الاصلاحي رضا موسكو، وفي عام 1989، تولى رئاسة البرلمان التشيكوسلوفاكي، توفي عام 1992. ينظر: اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 2، بيروت، 1985، ص 675.



يفرض سلطته ولكن يجب أن يكسبها بنشاطه ولا يفرض سياسته بالاوامر والتوجيهات ولكن بعمل اعضائه وصحة نظرياته، وتضمن البرنامج على اعتبار السياسة الاقتصادية الجديدة التي محورها خلق الحافز المادي لدى المؤسسة والفرد، ويمضي البرنامج إلى القول بأنه اذا كان الأمر السائد في الماضي تركيز الاستثمار على الصناعة الثقيلة وذلك على حساب الزراعة وانتاج السلع الاستهلاكية، فإن تغير الظروف لم يعد يسمح بذلك، واصبح من الضروري اعادة النظر لمستويات الانتاج⁽⁴⁸²⁾، واحدث الاعلان عن ذلك البرنامج الاصلاحي رد فعل كبير لدى اجهزة الاعلام الغربية، لاسيما في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية، حيث كان الاتجاه بالتهويل في اهمية تلك الاحداث السياسية الداخلية بصورة خلقت انطباعا في اذهان الرأي العام العالمي بأن تشيكوسلوفاكيا على وشك السقوط في قبضة الرأسمالية، وأن صداما عنيفا بين موسكو وبراغ بات امراً لا سبيل الى تفاديه، إذ طرأ ت قضية دولية تمثلت بقرار أربعة من الدول الاشتراكية في منظمة حلف وارشو (Warsaw Pact)⁽⁴⁸³⁾، وهي بلغاريا، وال مجر ، وبولونيا، والمانيا الشرقية يقودها الاتحاد السوفيتي على اجتياح تشيكوسلوفاكيا في ليل العشرين ومستهل الواحد والعشرين من آب 1968⁽⁴⁸⁴⁾، لوضع حد للانتقادات الاعلامية التي اخذت توجهها العناصر الليبرالية في الحكومة التشيكوسلوفاكية

.(482) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص 676.

(483) حلف وارشو: واسمه الرسمي منظمة (الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة)، وهي منظمة عسكرية لدول أوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية، أُسست في 14 أيار 1955، لمواجهة التهديدات الناشئة من أعضاء حلف الناتو، وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو بعد إقرار اتفاقات باريس، استمرت المنظمة في عملها خلال مدة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفيتي ووقتها بدأت الدول تسحب منها واحدة تلو أخرى، أنقض الحلف رسميا في عام 1991. يُنظر :

George Brown Tindall and David Emory Shl, America A Narrative History, 5th.ed., Vol.ll, Norton, W. New York, Inc., 1999, 1635.

(2)M. Mark Stolarik (ed.), The Prague Spring and the Warsaw Pact Invasion of Czechoslovakia, 1968 , Forty Years Later, Mundelein, Carducci Publishers-Illinois, Bolchazy, Inc., 2010, p.247.



لسياسة موسكو ودول المعسكر الاشتراكي، علاوة على توجه حكومة براغ نحو الغرب ورفع الرقابة عن الصحف⁽⁴⁸⁵⁾، الامر الذي خلق انطباعاً لدى الاتحاد السوفيتي أن تشيكسلوفاكيا كانت على وشك السقوط في قبضة النظام الرأسمالي، لذلك اتخاذ قرار التدخل العسكري، ولاسيما أنّ تشيكسلوفاكيا كانت لها ميزة استراتيجيه بالنسبة للإتحاد السوفيتي فهي تعد مصنعاً للسلاح بالنسبة للمعسكر الشرقي، وأحد المراكز الصناعية الرئيسية، فضلاً عن موقعها الجغرافي في قلب أوروبا الشرقية، وتماس حدودها المشتركة مع المانيا الغربية⁽⁴⁸⁶⁾.

وفي 21 آب 1968، استغلت موسكو وجود مناورات عسكرية لدول حلف وارشوا على الحدود الجيكلية لتجتاح القوات السوفيتية وحلفاؤها (بلغاريا، وبولندا، والمانيا الشرقية، وال مجر) الاراضي الجيكلية ليبدأ عصر الاحتلال السوفيتي لدولة تشيكسلوفاكيا، وتحددت قوات الاحتلال بـ (600) الف جندي (80%) منهم روس مع اعداد كبيرة من الطائرات والآليات العسكرية، فضلاً عن وجود (80) صاروخاً موجهاً نحو براغ، ونتيجة لحجم القوات الغازية وعنصر المفاجئة لم تبد القوات الجيكلية اي مقاومة مسلحة، إلا أن الشعب الجيكي استخدم مختلف الوسائل السلمية للتعبير عن رفضه للاحتلال السوفيتي، ونتيجة لذلك الغزو، الغيت جميع الاجراءات الاصلاحية التي اتخذت من قبل الحكومة السابقة، وتم اعتقال القيادات الجزرية الداعية إلى الاستقلال.⁽⁴⁸⁷⁾

أعلنت الخارجية السوفيتية في الواحد والعشرين من آب من العام نفسه بياناً لتوضيح الملابسات التي احاطت بذلك التدخل العسكري، ولطرح المسوغات التي استند إليها ذلك التدخل، وجاء في البيان أنّ تفاقم خطورة الموقف في تشيكسلوفاكيا اثر على المصالح الحيوية

(3)Nicholas Khoo, Collateral Damage: Sino-Soviet Rivalry and the Termination of the Sino-Vietnamese Alliance, New York, Press University, Columbia, 2011, pp.46- 47.

(486) سامي منصور، الاتحاد السوفيتي وأزمة تشيكسلوفاكيا، "مجلة السياسة الدولية"، العدد/ 14، 1968، ص 6-18

(487) موسى محمد ال طويرش، المصدر السابق، ص 194.



للاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، وأن التهديد للنظام الاشتراكي في تشيكسلوفاكيا شكل تهديداً للجهود الرامية إلى دعم الأمن الأوروبي، وذلك التدخل العسكري اتفق تماماً مع حق الدول في الدفاع عن النفس فرادى أو جماعة، والمنصوص عليه في معايير التحالف بين البلدان الاشتراكية، وأن القطعات العسكرية السوفيتية ستسحب فوراً من تشيكسلوفاكيا بمجرد أن تتيقن من زوال التهديد للمكاسب الاشتراكية في تشيكسلوفاكيا والتهديد لأمن مجموعة الدول الاشتراكية، وبمجرد أن تجد السلطات المجتمعية هناك أنّ وجود تلك الوحدات المسلحة لم يعد ضرورياً⁽⁴⁸⁸⁾.

كان لحزب العمال التركي ردة فعل شديدة بشأن تدخل دول أوروبا الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي في تشيكسلوفاكيا، بسبب موقفه والمبادئ التي دائماً ما دافع عنها، وتبيّن رأيه عن طريق التصريحات التي أدلى بها واحدة تلو الأخرى، بحق الشعوب في الاستقلال التام⁽⁴⁸⁹⁾. وبهذا الشأن نطرق الحزب إلى الأحداث التشيكوسلوفاكية في مؤتمر الحزب في مقاطعة بشيكتاش (Beşiktaş)، المنعقد في الحادي والعشرين من أيلول 1968، مؤكداً على أنّ مفهوم الاستقلال في ظل الاشتراكية، يفرض على كلّ دولة أن تحقق اشتراكيتها بما يتوافق مع أوضاعها الداخلية، وليس ثمة حقّ لأي دولة مهما كانت كبيرة ان تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وتحت أي ذريعة كما حصل في تشيكوسلوفاكيا، لذلك، يجب على الاتحاد السوفيتي التخلّي عن فكرة التصرف بتعنت تجاه الدول الاشتراكية الصغرى، لاسيما أن تلك التصرفات ستدفع دول اشتراكية أخرى إلى حذو تشيكسلوفاكيا، مثل رومانيا ويوغوسلافيا⁽⁴⁹⁰⁾. وعبر الحزب عن شدة قلقه من عواقب قيام القوات الهنغارية والبولندية والبلغارية وألمانية الشرقية مع قوات الاتحاد السوفيتي، باحتلال الأراضي التشيكية، إذ رأى الحزب أن المسؤولين في موسكو تصرفوا وفقاً لمعايير عهد جوزيف ستالين ، فيما يتعلق بوحدة الكتلة

(488) السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي 1963 – 1976، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981، ص. 133.

(2) TURAN CAVLAN , A.G.E, S.323.

(3) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi , C.III, S.73.



الاشتراكية، كما أنَّ التدخل السوفييتي أدى إلى تطورات سلبية يمكن أن تستفيد منها الإمبريالية الأمريكية ، فضلاً عن ذلك ثمة اختلافات عميقة بين الدول التي تشكل الكتلة الشرقية ، فكل دولة تاريخها الخاص، إذ أظهرت شعوب أوروبا الوسطى في مناسبات مختلفة أنها لن تقبل تجربة الاشتراكية المستوردة والتعامل بتكبر، وأنهم يريدون إقامة الاشتراكية بشروطهم الخاصة، فتم قمع تلك المطالب عن طريق القوة كما حصل في تشيكسلوفاكيا⁽⁴⁹¹⁾.

كما تطرق الحزب في أحدى خطبه إلى أنَّ مفهوم "الدافع المشترك" من وجهة نظر حلف واشنو، يعني تابعية الدول الصغيرة في تلك التحالفات العسكرية إلى مصالح الدول العظمى في التحالف نفسه، لذلك، فإنَّ الدول الصغيرة الأعضاء في تلك التحالفات أصبحت مقيدة بوضع لا يتوافق مع أنها واستقلالها، مثل جعلها في الخطوط الأمامية في النزاعات الداخلية أو في حروب الوكالة، والحقيقة الأخرى هي أنَّ الاستقلالية عنصر لا غنى عنه في النظام الاشتراكي، لأنَّ الشعوب تؤسس اشتراكيتها الخاصة بإمكانياتها الخاصة، وفقاً لسماتها التاريخية الخاصة، دون المساس باستقلالها الوطني، وتحرص على البقاء على مسافة واحدة من الإمبريالية الأمريكية وهيمنة الاتحاد السوفييتي⁽⁴⁹²⁾.

من جانبها، كتبت بهيجة بوران، مقالاً تحت عنوان "الديمقراطية الاشتراكية والاستقلال الوطني" ذكرت فيه أنَّ الحزب لا يدين الغزو فحسب، بل أنتقد نظام الاتحاد السوفييتي وأنظمة الديمقراطيات الشعبية التي شاركت في الغزو أيضاً ، لاسيما أنَّ النظام المسمى ديكتاتورية البروليتاريا"⁽⁴⁹³⁾، اتخاذ في الواقع شكل الإدارة الاستبدادية التعسفية تجاه الدول الضعيفة، مبيناً أنَّ مثل تلك الأنظمة لا يمكن أن تستمر على ذلك النحو في النصف الثاني من القرن العشرين، وأنَّ التدخل العسكري للاتحاد السوفييتي في تشيكسلوفاكيا جنباً إلى جنب مع الأعضاء الأربعين في حلف وارشو لا يمكن عدّه مبرراً على الإطلاق، حتى على المستوى السياسي، فضلاً عن ذلك أنَّ ذلك التدخل تعارض

(1) Mehmet Ali Aybar, Türkiye İşçi Partisi Tarihi, C.III, S.75.

(2) A.G, E.S.77.

(493) البروليتاريا : مصطلح يقصد به طبقة العمال الكادحين، الذين لا يملكون وسيلة للعيش سوى العمل بأيديهم ينظر: الياس فرح ، الفكر الماركسي ، ط 2 ، دار الطليعة، بيروت، 1971 ، ص 27، جوزيف مغیزل، الشیوعیة المارکسیة ، "مجلة المسرة" ، العدد/ 406 ، العدد/ 406 ، بيروت، 1955 ، ص

.330



مع مبادئ الاشتراكية والأمية الاشتراكية وحقوق الاستقلال الوطني والمساواة، كما عرّفت الاشتراكية على أنها نظام يمكن أن يكون فيه الناس أحراً وسعداً حقاً ، ويمكن من خلاله تحقيق الديمقراطية الكاملة⁽⁴⁹⁴⁾.

وأضافت بهيجة بوران أن الاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادي فقط، بل يجب أن توضع القيم الأخلاقية في المقام الأول عند تأسيس الديمقراطية الاشتراكية، وإلا فإن مفهوم الاشتراكية لن يتحقق بالمعنى الكامل⁽⁴⁹⁵⁾.

ومما تقدم نجد أن حزب العمال التركي وعلى الرغم من أنه حزب اشتراكي، أدان وشجب الاجتياح السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا وذلك انطلاقاً من مبادئه وطريقة فهمه للاشتراكية، التي وصفها بأنّها اشتراكية وطنية قائمة على الاستقلال وعدم التبعية، وذلك أكد أن الحزب لم يكن أداة من أدوات الاتحاد السوفياتي، بل إنه حزب وطني لديه قناعاته وموافقه المستقلة عن أي تأثير خارجي، وذلك ما اكده موقفه من الاجتياح السوفياتي لدولة تشيكوسلوفاكيا.

(1) Natalie Badjukova, Events that led to the Czechoslovakian Prague Spring and its immediate aftermath , Trinity College, 2015 , PP.20-23.

(2) TURAN CAVLAN ,A.G.E, SS.325-328.



الخاتمة



الخاتمة:

كان لحزب العمال التركي مكانه مهم في الحياة السياسية التركية، على الرغم من قصر عمره السياسي 1961-1971، إلا أنه استطاع أن يثبت وجوده على الساحة السياسية في تركيا وذلك من خلال مواقفه إتجاه القضايا الداخلية والخارجية، فضلاً عن أنه استطاع دخول المجلس الوطني التركي الكبير ومجلس الشيوخ وكان الصوت المعبر عن تطلعات العمال والطبقات الكادحة في المجتمع التركي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة وهي :

أولاً : شهدت الساحة السياسية تأسيس عدد من الأحزاب بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية، وسقوط الأنظمة السياسية القائمة على نظام الحزب الواحد وإحياء الديمقراطية بالتعديدية الحزبية وإقامة انتخابات حرة، وقد طالت هذه التغيرات تركيا وسمحت للتعديدية الحزبية منذ عام 1945.

ثانياً : شهدت تركيا خلال المدة التي أعقبت السماح بتأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية ظهور العديد من الجمعيات اليسارية في تركيا بين عامي 1946-1960، وحاولت تلك الأحزاب التأثير في الحياة السياسية، من خلال قيامها بإعطاء الأولوية لقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بدلاً عن الشيوعية .

ثالثاً : إنّ أهم نتائج انقلاب 27 أيار سنة 1960، هو دستور عام 1961، الذي تضمن حقوقاً اجتماعية واقتصادية وبفضل هذه الحقوق ظهرت الحركة الاشتراكية بوصفها تنظيماً سياسياً، وادى إلى فتح عهد جديد إلى اليسار التركي.

رابعاً : أنّ دستور عام 1961، اعطى للعمال واصحاب الأعمال حق تأليف نقابات واتحادات نقابية، كما اعطى الحق للعمال في علاقاتهم مع أصحاب الاعمال حق التعاقد الجماعي والإضراب لحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً : اتجهت النقابات العمالية لتأسيس حزب سياسي يكون معبراً عن صوتها وتطلعاتها، وتأسس حزب العمال التركي نتيجة للظلم الذي تعرضت له طبقة العمال التركية وعدم وجود أي حزب يتبنى مشاكلهم ويدافع عنهم ويطالب بحقوقهم.



سادساً : تكمن أهمية حزب العمال بكونه أول حزب يساري حصل على الشرعية القانونية بالتمثيل في المجلس الوطني الكبير حيث استطاع الحصول على خمسة عشر نائباً. إضافة إلى كونه أول حزب اشتراكي قد تأسس من قبل مجموعة من النقابيين بعكس الأحزاب الأخرى التي تأسست تحت قيادة متفقين إلا أنه تراجع عن هذه السياسة بعد اخفاقه في استقطاب العمال أدى بقاده الحزب إلا أنّ يعيدوا فلسفته وتكتيكيه وشعروا بأهمية المتفقين ودورهم في الحزب.

سابعاً : أصبح حزب العمال التركي يمثل اليسار التركي في عقد السبعينات من القرن العشرين ، ويعد حزب العمال أول حزب أخرج الاشتراكية من دوائرها الفكرية وجلبها إلى عامة الشعب.

ثامناً : يعد الحزب تحالفاً بين عمال الصناعة والزراعة والمتفقين، وعلى هذا نرى أنّ برنامج الحزب أكد على هوية الحزب وشخصيته التي بينت أنّ الحزب يتكون من الطبقة العاملة والجماعات اليدوية في الحقول والفلاحين الصغار والكبيرة من الأجور والرواتب، وأكّد حزب العمال التركي مراراً على ولائه لدستور عام 1961، ولمبادئ اتاتورك وحرب الاستقلال.

تاسعاً: إنّ شعار حزب العمال التركي هو تركيا مستقلة وديمقراطية ومحبة للسلام قائمة على القوى النقدمية للشعب بأسره تحت قيادة الطبقة العاملة، وإنها هيمنة كبار ملاكي الأراضي وإجراء إصلاح اساسي للأراضي وإزالة كلّ ما يعيق تنمية الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الحياة المادية والثقافية للشعب .

عاشرًا : طوّر حزب العمال التركي مفهوماً جديداً للاشتراكية اطلق عليها (الاشراكية المعتدلة) ضد الاستالينية المتطرفة.

حادي عشر : دعا حزب العمال التركي إلى ثورة اجتماعية وثورة سياسية وأكد في الثورة الاجتماعية بأنّها الانتقال إلى نمط انتاج أكثر تقدماً وتحرير العمال مع تغيير البنية التحتية ، ومن ناحية أخرى أكد على الثورة السياسية بانتقال السلطة السياسية من طبقة اجتماعية إلى أخرى أي التحرر السياسي للعمال والفلاحين .



اثنتا عشر : حظيت المسألة الكردية بدعم ومساندة حزب العمال التركي الذي أكد في العديد من المقالات على حقوق الشعب الكردي داخل المجتمع التركي، فكانت تلك المطالب أحد الأسباب التي دفعت الحكومة لاغلاق حزب العمال التركي.

اربعة عشر : ورأى الحزب أن حل القضية القبرصية يمكن في إعلان قبرص مستقلة واتحادية وخالية من القواعد العسكرية الأجنبية والجند ومحايدة تماماً ويتم ضمان أنها بشروط دولية.

خمسة عشر : أكد حزب العمال وعند وصوله إلى السلطة علماً أنه سوف يتبع سياسة اتاتورك الخارجية وهي الاستقلال الكامل واقامة علاقات متكافئة مع جميع البلدان، ودافع حزب العمال التركي عن سياسة الاستقلال بالكامل من خلال المطالبة بابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة وعدم تورط تركيا في أي حرب ، ولهذا الغرض طالب بإزالة القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي التركية وإنهاء الاتفاقيات العسكرية الثانية . وبسبب أهمية الاستقلال لحزب العمال التركي فإنه لم يعارض الامبراليه الأمريكية فحسب بل عارض أيضا العلاقات غير المتكافئة مع الاتحاد السوفيتي .

ستة عشر : لقد كان انقلاب 12 أذار سنة 1971، موجها بشكل اساسي من قبل المؤسسة العسكرية لضرب التنظيمات اليسارية وتقويض وجودها في البلاد برغبة امريكية لاسيما بعد تشكيل تنظيمات وحركات يسارية ، بدأت بممارسة العنف ضد الوجود الامريكي .

سبعة عشر : كان حزب العمال التركي مختلف عن بقية الأحزاب لأنّه لا يسعى إلى المواجهة مع الدولة، بل إلى مساعدة الدولة والدفاع عن حقوق ومصالح القواعد الشعبية التي يمثلها.

ثمانية عشر : إن حزب العمال التركي قد فشل في تحقيق معظم أهدافه بسبب أنه لم يستطع أن يطوي نفسه قياساً مع التنظيمات السياسية الأخرى ، فضلاً عن ذلك عدم وجود التنظيم والانضباط في داخل الحزب وأن الوسائل التي اتبعها كانت تتسم بالبدائية، لأنها حاولت تحقيق طموحاتها السياسية بين شرائح الرأي العام دون دراسة سايكولوجية المجتمع التركي ،



فضلا عن أنّ الحركات اليسارية تمثل شرائح قليلة من المجتمع التركي بسبب الطابع الديني الذي يغلب على المجتمع و العداء التقليدي بين تركيا والاتحاد السوفييتي .



قائمة المصادر

أولاً الوثائق :

الوثائق الارشيف التركي غير المنشورة :

1. Brejnev'e Mektup, Hikmet Kivilcimli 30.09.1971". 9 Mayıs 2011 tarihinde kaynağından arşivlendi. Erişim tarihi: 27 Mayıs 2011.
2. Cumhuriyet Döneminde Kurulan Ve Kapanan Siyasi Partiler , 2016.
3. işçi Partisi Olaylar-Belgeler-Yorumlar 1961-1971 , 2.Bs., Tarih, Sosyal Yayınları, 2012 .
4. Milliyet Büyük Larousse Sözlük ve Ansiklopedisi, 2. cilt, 1986.
5. T.C. Başbakanlık Devlet İstatistik Enstitüsü, 17 Kasım 1963 Mahalli Seçimler Sonuçları, Yayın no: 474, Ankara, 1963; ---2 Haziran 1968 Mahalli Secimler Sonuçları, Yayın no: 555, Ankara, 1969.
6. T.C. Başbakanlık Devlet İstatistik Enstitüsü, 1950-1965 Milletvekili ve 1961-1964 Cumhuriyet Senatosu Üye Seçimleri Sonuçları, Yayın No: 513 Ankara, 1966 pp. XXII- XXXVII.
7. TİP III. Büyük Kongre ve Kararları, TÜSTAV Arşivi Nabil Varuy Koleksiyonu, 1961-1971.
8. TİP IV. Büyük Kongresi, 29-31 Ekim 1970 Ankara, TÜSTAV Arşivi Nabil Varuy Koleksiyonu.
9. TİP Parlamentoda 1963-1966, Yayına Hazırlayan Salman Turhan, C. I. TÜSTAV Yayınları İstanbul ,2004 .
- 10.TİP'İİ Yıllar 1961/1971 Antılar - Belgeler,C.I.
- 11.Türkiye İşçi Partisi Tüzüğü 1962.
- 12.Türkiye İşçi Partisi, Programı 1964.
- 13.Varuy, Türkiye İşçi Partisi Olaylar-Belgeler- Yorumlar 1961-1971.

الوثائق الأجنبية المنشورة :

Intelligence Report , Department of State No7745 June, 27,1958, The Turkish Economy patterns, perspectives and paraspect, The Report prepared by: Division of Research and Analysis for Near East South Asia and Africa.



ثانياً المذكرات الشخصية :

1. Behice Boran, Türkiye ve Sosyalizm Sorunları, Gün Yayınları, İstanbul, Mayıs 1968.
2. Mehmet Ali Aybar , "Bsgimsizlik Demokrasi Soyalizm" Gercek yay, 1968 "Tip Tarihi" 3 Cilt , BDS yay Istanbul – 1988.
3. Mehmet Ali Aybar,Türkiye İşçi Partisi Tarihi,C.I,Istanbul , BDS Yayınları , 1988 .

ثالثاً الأطارات و الرسائل الجامعية :**1-الأطارات العربية :**

1. بشري طايس عبد المؤمن، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي على النطاق الأوروبي 1953 – 1961 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013.
2. جمال كمال إسماعيل عباس، الحياة الحزبية في تركيا 1983-2002، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011.
3. حيدر عبد الرضا حسن التميمي، موقف الإتحاد السوفيتي من الحرب الكورية 1950-1953، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008.
4. طارق احمد شيخو، الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2013.
5. طلال يونس الجليلي : التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية 1945-1983 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الموصل عام 1999.
6. علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا (1884-1973)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.
7. علي اسماعيل زيدان، حزب الشعب الجمهوري واثره في السياسة التركية 1960-1980، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، 2020.
8. فراس صالح خضر شرقى الجبوري، العلاقات التركية - الايرانية 1960-1980،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.



9. هزير حسن شالوخ العنبي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسية الداخلية 1937-1983م ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012.

10. وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984

2-الرسائل العربية :

1. أحمد محمد جاسم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه شبه الجزيرة الكورية في عهد رئيس هاري ترومان 1945-1953، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأصمعي، جامعة ديالى، 2008..

2. أمجد نعمة كيطان منسي الوزي، الحركة القومية في تركيا 1969-1980 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2020.

3. حرية حامد، تركيا وسياستها الداخلية والخارجية تجاه القضية الكردية بعد حرب العراق عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019.

4. حسن علي خضير العبيدي، سياسة تركيا اتجاه اليونان 1945-1974، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت، 2002.

5. حسين عبد فياض العامري، دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا 1960-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1990.

6. ربيع حيدر طاهر الموسوي، الازمة التشيكوسلوفاكية 1938-1939، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2001.

7. سجا محسن محمد، الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري وأثرها في الحياة السياسية المعاصرة 1923-1938، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2014.



- .8 سندس عباس حسن، اثار الوحدة الاقتصادية الاوربية على الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1993.
9. طلال يونس احمد الجليلي ، التجربة البرلمانية في تركيا 1970-1980، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، القاهرة، 1988.
10. علي حسن يوسف فتاح الهاشمي، السياسة التركية اتجاه الكرد واثرها في العلاقات مع العراق وسوريا 1991-2008، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2009.
11. فادي محمود صبري صيدم، المعارضة السياسية في تركيا (الاسلاميون نموذجا) في الفترة 1996م-2007م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الازهر، غزة، 2012.
12. لمياء حامد عكاب الدليمي، محمد فؤاد كوبنلو ودوره في سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول الشرق الاوسط 1935-1966، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2016.
13. لميس مصطفى كاظم، جمال كورسيل ودوره السياسي في تركيا 1895-1966، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة تكريت، 2015.
14. محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، 1989.
15. محمد حميد جاسم شبيب، عصبة الأمم 1919 - 1946 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016.
16. مريم حسين علي، التيار اليساري في تركيا واثرها في السياسة الداخلية 1945-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ديالى، 2020.
17. منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين أركان ودوره في السياسة التركية،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ، 2008.
18. نبأ مكي وهيب حمدي ، الحركة العمالية والنقايبة في تركيا 1945-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة سامراء ، 2016.



19. نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية - الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950 - 1960 " دراسة تاريخية "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004.
20. نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960-1980)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002 .
21. ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا 1883-1960، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، 2013.

2- التركية :

1. ADNAN MUHACİR,1965 seçimlerinden 12 mart muhtırasına iktidar muhalefet ilişkileri (1965-1971),Doktora, Süleyman Demirel Enstitüsü Üniversitesi , Sosyal Bilimler ,2021.
2. Ahmet Aliş ,THE PROCESS OF THE POLITICIZATION OF THE KURDISH IDENTITY IN TURKEY: THE KURDS AND THE TURKISH LABOR PARTY (1961-1971),Master of Arts, BOĞAZİÇİ UNIVERSITY ,2009 .
3. BAHATTİN CİZREL,Anlam sistemi olarak sosyalizm, Türkiye sosyalist solu örneği, Yıldırım Beyazıt Üniversitesi , Sosyal Bilimler Enstitüsü ، 2021.
4. Barış Alp Özden, WORKING CLASS FORMATION IN TURKEY, 1946-1962, Atatürk Institute for Modern Turkish History, Boğaziçi University, 2011.
5. Burcu ÜNALAN Altaş, TÜRK SOLU'nda AYRIŞMA: 1920-1971, YÜKSEK LİSANS TEZİ, GAZİ ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSKAMU YÖNETİMİ ANABİLİM DALI SİYASET VE SOSYAL BİLİMLER BİLİM Dal, 2013.
6. CAVİT EMİR GÜNGÖREN, Türkiye aşırı solunda devrim metodu düşüncesi (1960-1971), Yüksek Lisans , Trakya Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü / Kamu Yönetimi Ana Bilim Dalı,2020.
7. Derya Celiker, 1961-1980 Arası Koalisyon Hükümetlerine Bir Ornek:1974 CHP-Msp Koalisyonu, Pamukkale Üniversitesi



- SosyalBilimler Enstitusu, Yuksek LisansTezi ,Kamu Yonetimi Anabilim Dali, 2009.
8. Enes Atay, TÜRKİYE'DE SENDİKA-SİYASET İLİŞKİSİ: 1980 SONRASI Dönem, YÜKSEK LİSANS TEZİ, YALOVA Üniversitesi, 2017.
 9. Enes Ateş, TÜRKİYE SOSYALİST SOLUNUN KÜRT MESELESİNE BAKIŞI: 1960-1971, YÜKSEK LİSANS TEZİ, MARMARA ÜNİVERSİTESİ, 2019.
 10. Erkan Dogan ,PARLIAMENCE EXPERIENCE OF TURKISH LABOLR PARTY 1965-1969 , degree of Arts ,the Ataturk Instiute for Turkish History ,Bogaziçi Universty ,2000.
 11. Ertan Erdogan, 1961 VE 1982 ANAYASALARINDA SENDİKAL HAKLAR VE GÜNÜMÜZDE SENDİKAL HAKLARIN GELİŞİM Dinamikleri, ABANT İZZET BAYSAL Üniversitesi, 2013.
 12. Feyza turgay , 1961 Anayasası ve sendikal yasaların oluşumunda işçi hareketi ve sendikaların rolü,YÜKSEK LİSANS TEZİ, Kocaeli Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü, 2012.
 13. Gökhan Kömür , Türk Siyasi Hayatında Çok Partili Siyaset Uygulimalarına Geçiş Hazırlayam Sebep Ve Faktörler , Yüksek Lisans Tezi , Atatürk Üniversitesi , Erzurum , 2015.
 14. Göze CAKIR ,TÜRKİYE'DE BiREY ,İDEOLOJİ İLİSKİNDE BİREY,İDEOLOJİ VE PARTİ İL İSKİSİNDE SOSYALİST GELENEK, TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ ÖRNEĞİ , YÜKSEK LİSANS TEZİ SOSY AL BİRE , SELCUK ÜNİVERSİTESİ, ENSTİTÜSÜ SOSYOLOJİ ANABİLİM DALI , Konya – 2011.
 15. Hasan DÖNER TÜRKiYE işçi PARTİSi'NiN GEçiRDiĞi SiYASAL DÖNÜŞÜM SÜRECLERiNiN ARKA PLANı (1961-1969) Adiyaman Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Haziran,2017.
 16. Ihsan Ezherli, Turkiye Bukuk Millet Meclisi (1920-1992) ve Osmanli Meclisi Mebusani (1877- 1920),TBMM Kultur, Sanat ve Yayın Kurulu Yayınları, Ankara ,2014.
 17. Kadriye Ümrان Satır, POLİTİK ANAYASACILIK EKSENİNDE 1961ANAYASASI'NIN MAHİYETİ, (YÜKSEK LİSANS TEZİ), ULUDAĞ ÜNİVERSİTESİ,2018.



- 18.MEHMET UTKU ÖZTÜRK, 1961 Kurucu Meclisi, Yüksek Lisans ,Galatasaray Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü / Kamu Hukuku Ana Bilim Dalı / Anayasa Hukuku Bilim Dalı, 2012.
- 19.MUSTAFAKARACA,CUMHURĞYET DÖNEMİNDE SENDİKAL FAALİYETLERİN GELİŞİMİ (1923-1980), YÜKSEK LİGSANS TEZ,SOSYALBĞL ĞMLERENSTĞTÜSÜ, AKSARAY ÜNİVERSİTESİ, 2019.
- 20.Nurallah ÇAYAN ,1960'LARDA SOSYO – POLİTİK ORTAM VE TÜRKİYE İŞÇİ PARTİSİ'NİN TİMMİM'DE TEMSİLİYETİ „HAZIRLAYAN „BATMAN ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ „BATMAN – 2019.
- 21.NURULLAH KIRKPınAR,27 MAYIS ASKERİ MÜDAHALESİNİN ARDINDAN TÜRK SİYASETİNİN YAPILANMA DÖNEMİ 1961 – 1965, YÜKSEK LİSANS TEZİ, DOKUZ EYLÜL Üniversitesi, 2015.
- 22.SERAP İLKhan,1960-1971 yılları arasında Türk siyasi hayatı,Yüksek Lisans, Sosyal Bilimler Enstitüsü , Aksaray Üniversitesi, ,2020.
- 23.Sevil HARİKÇİ-TÜRK SOLU VE ORTADOĞU (1960-1971) ‘YÜKSEK LİSANSTEZİ-İNÖNÜ ÜNİVERSİTESİ-SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ,2020.
- 24.Simge EMEKDER-TÜRK BASININDA DARBE SONRASI SEÇİM PROPAGANDALARI(1961-1965) ‘YÜKSEK LİSANS TEZİ-ANKARA YILDIRIM BEYAZIT ÜNİVERSİTESİ-2021.
- 25.Songul Aydin Atifta, Ataturk İlkeleri ve Inkil AP Tarihi ANA Bilimdalı Programı, Yuksek Lisans Tezi, TC Yildiz Teknik Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, Yuksek Lisans Tezi,2008.
- 26.SONYA KUTLAR, Türkiye'de işçi hareketi ve Türkiye İşçi Partisi (TİP) (1960-1971), Yüksek Lisans, Ankara Üniversitesi ,Sosyal Bilimler Enstitüsü ,Çalışma Ekonomisi, 2002.
- 27.ŞULE ATATOPRAK, Türkiye'de hükümetler ve ekonomik krizler: 1963- 2006 dönemi, Yer Bilgisi: Atatürk Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü / İktisat Ana Bilim Dalı, 2006.
- 28.ŞURA ATILIM ŞAHİNTÜRK, 1960-1971 arası Türkiye'de sol akımlar ve bir aydın hareketi olarak Sosyalist Kültür Derneği, İstanbul



- Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü / Uluslararası İlişkiler Ana Bilim Dalı, 2004.
- 29.ŞURA ATILIM ŞAHİNTÜRK, 1960-1971 arası Türkiye'de sol akımlar ve bir aydın hareketi olarak Sosyalist Kültür Derneği, İstanbul Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü / Uluslararası İlişkiler Ana Bilim Dalı, 2004.
- 30.TURAN CAVLAN ,TÜRK SİYASİ PARTİLERİNİN DIŞ POLİTİKA YAKLAŞIMLARI (1961-1971), Doktora Tezi, MARMARA UNİVERSİTEAİ , SOSYALBİLİM ERENSTİTÜSÜ, İstanbul .2007.
- 31.TURAN CAVLAN, Türk siyasi partilerinin dış politika yaklaşımları (1961-1971), Marmara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü / Siyaset Bilimi ve Uluslararası İlişkiler Ana Bilim Dalı, 2008.

-3 : الاجنبية :

1. Dionysios Chourchoulis, The southern flank of NATO, 1951-1959 : military strategy or political stabilisation?, Unpublished Ph.D. Dissertation, Queen Mary University of London, 2010.
2. Matthew Gumey, Leaders in Conflict : Diefenbaker, Kennedy, and Canada's Response to the Cuban Missile Crisis, Unpublished M.A. thesis, Bachelor of Arts, Wilfrid Laurier University, 2009.
3. Murat Ulugul, The Soviet Influence on Turkish Foreign Policy (1945-1960), Master Thesis in Arts ,Florida State Univrsity ,2010.

رابعاً المصادر العربية و المغربية :

1. إبراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988.
2. أحمد تاج الدين، الكرد تاريخ شعب قضية وطن، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2001.
3. أحمد سليمان السلمي، الورقة الكردية في يد القوى العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية لشؤون العالم الإسلامي، 2015.
4. أحمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، مطبع الهيئة المصرية، القاهرة، 1986.
5. أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، الدار الوطنية للتوزيع، عمان، 1981.



6. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا عام 1945-1980، دار الحرية، بغداد، 1989.
7. أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبداللطيف الحراس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013.
8. آسا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كوردستان العراق، ترجمة مصطفى نعمناً أحمد، دار المرتضى، بغداد، 2013.
9. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.
10. الياس فرح ، الفكر الماركسي ، ط2 ، دار الطليعة، بيروت، 1971
11. الأنظمة الاقتصادية المقارنة، ترجمة عبد الهادي سليم المظفر، مطبع التعليم العالي ، البصرة ، 1989 .
12. برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة قاسم عبدة قاسم وسامية محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 1961.
13. بهج شيركوه، القضية الكردية ماضي الکرد وحاضرهم، دار الكاتب، بيروت، 1986.
14. جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
15. جورج نشو夫斯基، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط، دار الكاشف، بغداد 1965.
16. حازم البلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.
17. حامد محمد السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والإسلام السياسي، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
18. حسن الابراهيم واخرون، جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974.
19. حسن صادق ابراهيم شمسي، دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2022.



20. حسن النجفي، القاموس الاقتصادي انكليزي - عربي ، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد، 1977.
21. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ. دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز دراسات الإسكندرية، الإسكندرية، 2007.
22. حسين اغا واخرون، التحالف الغربي وال العلاقات الاطلسيه، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت، 1982.
23. حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.
24. خليل ابراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الامارات للدراسات البحثية الاستراتيجية، ابو ظبي .2004.
25. ديفد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، بيروت، 2004.
26. رضا هلال، السيف والمهالل تركيا من اتاتورك الى اريكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، دار الشروق ، القاهرة ، 1999.
27. روبي مكرييس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت، 1961.
28. زهير بو عمامة، أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2011.
29. ساجلاد كيدر تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة سامي الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت، 1985.
30. ستيلوارت دي لاما هوتبير، السوق الاوربية المشتركة، ترجمة احمد كمال عاشور، القاهرة، د.ت.
31. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، مطبع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
32. السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي 1963 – 1976، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.
33. صبحي ناظم توفيق، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في أنقرة واستنبول 1945 – 1957، بيت الحكم، بغداد، 2002.



- صلاح سعد الله ، المسألة الكردية في تركيا مرحلة جديدة ، مطبعة شفق، بغداد، 1991. 34.
- طارق عبدالجليل، العسكر والدستور في تركيا، القاهرة، 2012. 35.
- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، بيروت، 1974. 36.
- عبدالعزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2010 . 37.
- عبد القادر يوسف الجبوري، التاريخ الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل، 1980 . 38.
- عبدالمنعم سعيد، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986. 39.
- عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، الموصل، مطبعة الجامعة، 1984، ج.2. 40.
- عقيل محفوض، تركيا والاكراد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة . 41.
- علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945 - 1995 ، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت، 2006. 42.
- غالب الداودي، مذكرات في مبادئ العلوم السياسية، دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1966، ج.3. 43.
- فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوروبي الحديث 1815-1939، مطبعة دار الكتب ، الموصل، 1982 . 44.
- فلاديمير ابافانوفيتش دانيليف، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، د. ت. 45.
- فيروز احمد، الحركة النقابية في تركيا في نوبار هوسيبيان في تركيا بين الصفوية البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: سامي الرزاز واخرون، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت، 1985 . 46.
- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي حمدي حميد الدوري، بيت الحكم ، بغداد، 2000. 47.



48. كريم مطر حمزة الزبيدي، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2020.
49. لبيب عبد الساتر، احداث القرن العشرين منذ 1919، ط3، دار المشرق، بيروت ، 1986
50. لوسيل دبليوبيفسنر، ازمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة حسن نعمة سعدون ، بغداد . د. ت .
51. مجموعة من الباحثين السوفيت ، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة هاشم التكريتي ، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2020.
52. محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، دار الهلال، القاهرة ، 1936
53. محمد محمود الامام، تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي ، القاهرة، 1998.
54. محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، بيروت، 1980.
55. محمد نور الدين ، تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية (1920-2020) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، 2020.
56. مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، 1982
57. موسى محمد ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة 1914-1991، دار المعتز ، بغداد، 2017.
58. نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2003.
59. وسام هادي عكار ، التقارب الأمريكي السوفيتي في ضوء مؤتمر هلسنكي (1975)، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان، 2020.
60. وسام هادي عكار، الكوميكون وأثره في اقتصاديات الدول الاشتراكية (1949-1991)، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان، 2021
61. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ط2 شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، 2013
62. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، ط2، شركة المطبوعات، بيروت، 2015
63. يوسف حسين عمر، تاريخ السياسي الحديث والمعاصر 1923-1981،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021.



خامساً المصادر التركية

1. Artun Ünsal, UMUTTAN YALNIZLIĞA TÜRKİTE İŞÇİ PARTİSİ (1961-1971), The Red Cat, 2019.
2. ARTUN ÜNSAL, UMUTTAN YALNIZLIĞA TÜRKİYE iŞÇİ PARTİSİ(1961-1971), Kirmizi Kedi Yayinevi, 2019.
3. Burhn Bozgeyik, Meshurların Son Anları, Cihan Yayınları, İstanbul, 2012.
4. Celal Bayar , Diyorki, Ankara, 1950 .
5. Cuneyt Arcayurek , Bir İktidar Bir İhtillal, 1955-1960, İstanbul 1985.
6. Erdem Emer, Davulun Sesi Disislerinde 44 yıl, Cantekin Matbaacılık Yayıncılık ,İstanbul, 1993.
7. Eren Efe, 1946 Yılında Kurulan İki Yasal Sol Partinin Hayatının Basına Yansımı .
8. F. Nalbandoglu, Demokrasi Ve Rejimler politi kasi Ankara-1950.
9. Fehmi Akın, Çok Partili Hayata Geçiş, Ankara, 2008 .
10. Güneyt Arcayurek,Bir iktidar Bir ihtillal 1955-1960,Ankara,1984.
11. Hakkı Uyar, İki Darbe Arasında chp 1960-1971, Baskı, Mega Basım Yayın, Ankara, 2017.
12. Hamza Eroğlu, Atatürk ve Cumhuriyet, Ankara, 1989.
13. Hasan Karabakkal, Siyasal Liderlik ve Süleyman Demirel Ornegi Analiz ve Degerlendirme Çalışması,2012.
14. Huseyin Husnu Ugur, Milliyetçi Hareket Partisi Tbmm Albumu 1965- 2007, Ankara, 2011.
15. İlhan Tekeli, SOSYAL BİLİMÇİ VE SİYASETÇİ OLARAK Behice BORAN HESABI AKILLA VERİLEN BİR Yaşam, Journal of Sociology , 2011.
16. Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, Hukumtler Programları ve Genel Kurul Görüşmeleri, Cilt 4. 27 Ekim 1965- 26 Mart 1971, T.B.M.M,Basmevi,2013.
17. Mustafa Muftoglu , Cumhuriyet Tarihinde Muhim Olaylar, Ankara, 1988.
18. Necdet Ekinci, Çok Partili Düzene Geçişte Dis Etkenler, 3. Basım, Ankara, 2004.
19. Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman , Yerel Secimler Panoramasi 1963- 1999, Ankara, Haziran2001.
20. Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, Yerel Secimler Panoramasi 1963-1999, Ankara, Haziran2001.
21. Tevfik Çavdar, Türkiye'nin Günümüze, 4 Basım Ankara, 2008.



22. Tuğrul Deliorman, TÜRKİYEDE işçi VE SOSYALIST HAREKETİ , NARODNA PROSVETADEVLET YAYINEVi SOFYA 1960.
23. Türkeş Alparslan, Hazırlayan: Mammer Taylak, Ankara, 1998.
24. Tutar Hilmi, Türk Siyasetinde Sancılı Yıllar, Bizim Kitaplar Yayinevi, İstanbul, 2006.) .

سادساً المصادر الأجنبية

1. Bernard Reich (ed.), Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa : A Biographical Dictionary, 1st. ed., New York, Greenwood Press, 1990.
2. Bernard Reich, Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa : A Biographical Dictionary, New York, Greenwood Press, 1990.
3. Carol Weaver, The Politics of the Black Sea Region:EU Neighbourhood, Conflict Zone or Future Security Community, London, Routledge Taylor & Francis Group, 2016 .
4. Cevik. ,Turkey Almanac A Turkish Daily news publication Ankara 1980.
5. Edmind Stillman and Antony Wiener, European Defense, American interest and the prospects for NATO, New York, Hudsom Institute, 1964.
6. Ellen B. Laipson, Congressional-Executive Relations and the Turkish Arms Embargo, Washington, 1981.
7. Ference A. Vali , Beidy Across the Bosphorus: The Foreign Policy of Turkey, Johns Hopking Press, London ,1971.
8. Fraser J. Harbutt, Yalta 1945 : Europe and America at the crossroads, Cambridge, Cambridge University Press, 2010.
9. Frey Frederik, Patterins of Elite in Turkey Middle East ,U.S.A., 1975.
10. G. A. Johnston, The International Labour Organization, 1ts Work for Social and Economic Progress, London, Europa Publications,1970.
11. George Brown Tindall and David Emory Shl, America A Narrative History, Vol.ll, 5th.ed., New York, W. Norton, Inc., 1999.
12. George Haddad, Revolution and Military Rule in Middle East (The orthentier, Prentics, Hale spllersons puplishe N.J. 1962.
13. Gordon M. Gough, Regional Economic Cooperation," International Business & Economics Research Journal" , February 2006, Volume 5, Number 2", p.49.
14. Hartmut Berghoff and Uta Andrea Balbier (ed.), The East German Economy, 1945 – 2010 : Falling Behind or Catching Up?, New York, Cambridge University Press, 2013.



15. Javier Garcia Roca and Pablo Santolaya, Europa of Rights : A Compendium on the European Convention of Human Rights, Leiden, Koninklijke Brill NV, 2012.
16. John M. VanderLippe, The Politics of Turkish Democracy : İsmet İnönü and the Formation of the Multi – Party System, 1938 – 1950, New York, State University of New York Press, 2005.
17. Kemal Karpat , Turkey politices the transition to A multi party system, prineeton univ, press, N.Y.1969.
18. Lawrence S. Kaplan, NATO and the UN : A Peculiar Relationship, Columbia, University of Missouri Press, 2010.
19. M. Mark Stolarik (ed.), The Prague Spring and the Warsaw Pact Invasion of Czechoslovakia, 1968 : Forty Years Later, Mundelein, Illinois, Bolchazy – Carducci Publishers, Inc., 2010.
20. Marietta Stankova, Bulgaria in British Foreign Policy, 1943 – 1949, London, Anthem Press, 2014.
21. Matin Tamkoc, The Warrior Diplomats Gnardions of the National Secativity and Modernization of Turkey, Utah Unir press, Salt Lake city ,1976 .
22. Michael J. Varhola, Fire and Ice : The Korean War, 1950 – 1953, N. P., Da Capo Press, 2000.
23. Natalie Badjukova, Events that led to the Czechoslovakian Prague Spring and its immediate aftermath ,Trinity College,2015.
24. Nicholas Khoo, Collateral Damage: Sino-Soviet Rivalry and the Termination of the Sino-Vietnamese Alliance, New York, Columbia University Press, 2011.
25. Paul – Henri Spaak, Why NATO?, Aylesbury, Hunt, Barnard & Co. Ltd., 1959.
26. Pippa Norris, Building Political Parties, International IDEA, Stockholm,2004.
27. Raymond H. Geselbracht (ed.), Foreign Aid and the Legacy of Harry S. Truman, Vol. 10, Kirksville, Missouri, Truman State University Press, 2015.
28. Ryan C. Hendrickson, Diplomacy and War at NATO : The Secretary General and Military Action after the Cold War, Columbia, Missouri, University of Missouri Press, 2006.
29. S. Joseph Szliowics, political change in Rural Trustees Columbia Univ 1966.
30. Sarwar A. Kashmeri, NATO 2.0 : Reboot or Delete ?, 1st. ed., Washington, D.C., Potomac Books, Inc., 2011.



31. Walter Weiker, The Turkish Revolution 1960- 1961, Aspects of Military Politics, The Brookings Institution Washington,1963.
32. William Spencer , political Evaluation in Turkey in the Middle East,philadelphia,1962.

سابعاً الابحاث و الدراسات المنشورة

١-العربية :

1. أحمد جاسم إبراهيم حميد، القضية القبرصية والصراع التركي – اليوناني في ظل المواقف الدولية 1994-1960 ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد / 6 ، العدد / 1 ، 2016.
2. جاسم محمد هايس وسعد عيسى سعد الحوار، التطورات السياسية في تشيكوسلوفاكيا 1918-1968،مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد / 15 ، 2013.
3. جوزيف مغيلز، الشيوعية марксية ، مجلة المسرة ، بيروت، العدد / 406 ، حزيران 1955 .
4. هنا عزو بنهان، تطورات الأزمة القبرصية 1967-1983،" مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1998 .
5. ريان ذنون العباسي، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع الري في تركيا، مجلة التربية والعلوم، جامعة بغداد، العدد / 42 ، 2010 .
6. سامي منصور، الاتحاد السوفيتي وأزمة تشيكوسلوفاكيا،" مجلة السياسة الدولية" ، العدد / 14 ، تشرين الأول 1968 .
7. سعد حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي 1960-1980، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسية، العدد / 14 ، 1984 .
8. صلاح العقاد، المعارضة الاشتراكية في تركيا، " مجلة الاهرام الاقتصادي" ، العدد / 324 ، القاهرة، شباط 1969 .
9. عبدالجبار قادر غفور، انقلاب عام 1960 في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، العدد / 1 ، 1991 .
10. عصمت برهان الدين عبد القادر، العلاقات التركية اليونانية 1821-1997، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2001 .
11. عطارد عبد الامير حوشان، انقلاب 27 ايار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، العدد / 17 ، 2014 .



12. علاء طه ياسين النعيمي، الدولتية وأثرها في السياسة التركية حتى عام 1960، مجلة سامراء، جامعة سامراء، العدد / 18 ، 2010.
13. علي حمزة سلمان الحسناوي ، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، كلية التربية، المجلد / 8 ، العدد 3/، 2010.
14. عماد احمد الجواهري، المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا 1923-1960، مجلة دراسات عربية، العدد / 8 ، بيروت ، 1982.
15. غسان العطية، حول الأزمة القبرصية، مجلة قضايا عربية، العدد / 12 ، بيروت ، 1976.
16. فخرية علي أمين، الحرب في شبه الجزيرة الكورية 1950 م . 1953م، مجلة ديالي ، كلية الآداب، خانقين، جامعة السليمانية، العدد / 38 ، 2009.
17. فراس صالح خضر الجبوري و مظهر نصار سلمان السعدون، السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي وأثرها على الوضع الاجتماعي في تركيا 1950-1960، مجلة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد / 12 ، 2020.
18. مجلة الاهرام الاقتصادي" ، القاهرة، العدد 283، الأول من حزيران 1967.
19. نزيره الاندي، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص، "مجلة السياسة الدولية" ، العدد / 32 ، نيسان 1973.
20. هزير حسن شالوخ ، انقلاب 27 ايار 1960 العسكري في تركيا ، دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها، مجلة كلية التربية ، مجلة جامعة ديالي، العدد 4 ، 2009.

2-تركية

1. Abdulvahap Akinci, Turkiyenin Darbe Gelenegi: 1960 ve 1971 Mudahaleleri, Dergi, Eskisehir Osmangazi Universitesi Iibf Dergisi, 2014.
2. Arif Iliman, 12 Mart 1971 Mubtirasi Sonrasinda Kurulan Koalisyonlara Ornek Birinci ve Ikinci Millietci Cepbe Hukumetleri,Dergi, Cumburiyet TaribiArastirmalari DergisiYil11,Sayi,12,2015.
3. Baris Ertem, 12 Mart 1971 Askeri Mudahalesi Sonrasi Ara Rejim ve Turkiye Siyasetine Etkileri (1971-1974),Dergi, Uluslararası Toplum Arastirmalari, vol:8, Issue:14,2018.



4. Mehmet Koca, Türkiye'de Çok Partili Hayata Geçiş Sürecinde Kurulan Sosyalist Partiler, inönü Üniversitesi Uluslararası sosyal Bilimler Dergisi , cilt6 , Sayı 2 , 2017.
5. Source: Doğu Perinçek, "Türkiye İşçi Partisi Üyelerinin Sınıf Yapısı," Aydınlık Sosyalist Dergi, on,3 (January , 1969).
6. Tanel Demirel, 12 Elul'e Dogru Ordu ve Demokrasi, Dergi, Ankara Üniversitesi SPF Dergisi,56, 2015.

3-الاجنبية :

1. Sabri Sayari, "The Turkish Party System in Transition in Government And Opposition " Journal of Comparative politics, London, Vol.3 No.1, Wenter 1978.

ثامناً الصحف و الدوريات

أ- الصحف العربية

جريدة الزمان" ، بغداد، العدد/ 3516 ، في السابع من آيار 1949 .

ب-الصحف التركية

1. Cumhuriyet gazetesi, 9 Mart 1986.
2. Resmi Gazete, 19 Ekim 1965 Sayı, 12130, Karar no. 670 sayfa,S. 11.
3. أرشيف جريدة (Basin Bülteni)، المركز العام لحزب العمال التركي، العدد/ 70 , 533/70 . حزيران 1970.

4. أضواء الأئباء ، س/ 30 ، ع/ 9 ، انقرة ، 27 تموز 1989 .

تاسعاً الموسوعات

1-العربية :

عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ج.2

2-الاجنبية :

1. Bernard A. Cook (ed.), Europe Since 1945 An Encyclopedia, Vol.1, London, Garland Publishing, Inc.,2001 .



2. Encyclopedia of Russian History, James R. Millar and others (edrs.), vol. 4 ,New York, Macmillan Reference,2004.
3. New Age Encyclopedia,Vol.18, 18th. ed., Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980.
4. Richard J. Samuels (ed.), Encyclopedia of United States National Security, Thousand Oaks, Sage Publications, Inc., 2006.
5. Roy P. Domenico and Mark Y. Hanley (ed.), Encyclopedia of Modern Christian Politics, Vol. 1, 1st. ed., Westport, Connecticut, Greenwood Press, 2006 .
6. The New Encyclopedia – Britannica , Vol . 8 , London , 1980 .

عاشرأً. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

<http://info.babylon.com/inlinebox.cgi> -1



النَّاشر:
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

**Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany**

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطوي
من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

**No part of this book may be reproduced, stored in a
retrieval system, or transmitted in any form or by any
means, without the prior written permission of the
publisher.**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني book@democraticac.d





المَرْكُزُ الْدِيمُقْرَاطِيُّ الْعَرَبِيُّ

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : حزب العمال التركي ودوره السياسي في تركيا (1971-1961)

تأليف شذى محمد ابراهيم المعموري

مراجعة أ.د. فراس صالح خضر الجبوري

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6708. B

الطبعة الأولى 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

